وزارة التعلـــيم العالي والبـــحث العلـــمي

جـــامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL– Taref–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2018/2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل إنخفاض أسعار النفط

- دراسة تحليلية للنموذج الاقتصادي الجديد–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

– كرفس الزهرة

تحت إشراف الدكتور:

قحايرية سيف الدين

وزارة التعلـــيم العالي والبـــحث العلـــمي

جـــامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL– Taref–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2018/2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل إنخفاض أسعار النفط

- دراسة تحليلية للنموذج الاقتصادي الجديد–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

– كرفس الزهرة

تحت إشراف الدكتور:

قحايرية سيف الدين

" لا يكتب الإنسان كتابا في يومه إلا قال لو غير هذا لكان أفضل، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو نقص هذا لكان أصوب، وهذا من أبلغ العبر"

راغب الأسفهاني

الملخص

عرفت المسيرة التنموية في الجزائر عدة عراقيل وإختلالات هيكلية، كان أحد أهم عوائقها تقلبات أسعار النفط وأثرها المستمر على المتغيرات الاقتصادية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا الأثر إنطلاقا من الأوضاع الاقتصادية الراهنة وإستشراف أفاق مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل إنهيار أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة معالم وأطر النموذج الاقتصادي الجديد وفرص نجاحه والتحديات التي تواجهه.

توصلت الدراسة أن التقلبات السعرية للنفط شكلت واحدة من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني إستقرارا أو إختلالا وهو ما أكدته أزمة سنة 2014. لذا كان مفروض على الجزائر التوجه إلى تنويع اقتصادها للتخلص من التبعية النفطية، والذي يمكن أن يمثل النموذج الاقتصادي الجديد فرصة حقيقة لخلق اقتصاد تنافسي.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، النموذج الاقتصادي الجديد، مستقبل الاقتصاد الجزائري.

Résumé

Le parcours du développement en Algérie a connu plusieurs obstacles et des dysfonctionnements structurels, l'un des plus importants obstacle, reste les perturbation des prix du pétrole et ses impacts sur les indices économiques. Cette étude vise à analyser cette impact à partir des situations économiques actuelles afin de prospecter les horizons de l'économie Algérienne compte de tenu de l'effondrement des prix du baril. A travers l'étude les aspects et les axes du nouveau modèle économique et les opportunité de sa réussite et les défis qui l'attendent.

En résulte que le, fluctuations des prix de pétrole présente un facteur important pour l'état de l'économie nationale, que ce soit pour sa stabilité ou son instabilité, ce qui a été prouvé par la crise 2014.

De ce fait, l'Algérie doit opter pour la diversification de son économie ,et pour cela le nouveau modèle économique présente une vraie opportunité pour faire émerger une économie compétitive.

Mots clés : fluctuations des prix de pétrole, diversification économiques, nouveau model économique, l'avenir de l'économie algérienne.

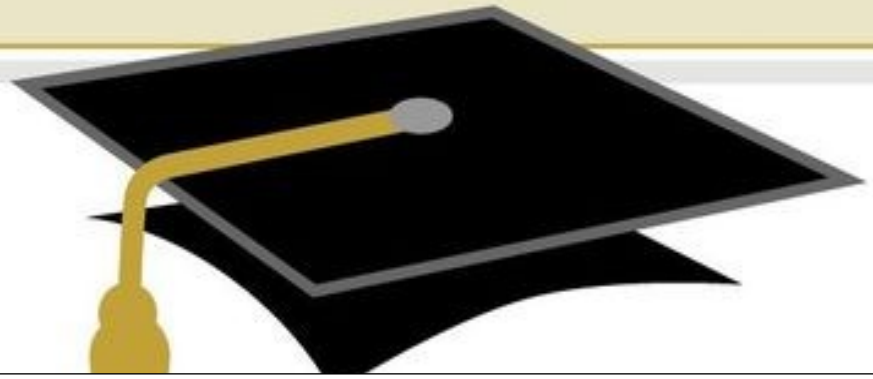

الإهداء

ما أثقل قلمي في يدي وما أثقل قلبي في صدري وأنا أكتب هذا الإهداء.....

إلى التي حملتني وهنا على وهن وأحاطتني بعطفها وحنانها ووفرت لي شروط الراحة التامة، إلى أعز ما أملك في الوجود وأبر الناس بصحبتي، إلى التي تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها وأقف عاجزة عن رد جميلها.

إلى الذي حمل الشقاء يسرا، منبع الحنان والحب ومثلي الأعلى في الحياة أبي العزيز رحماهما الله برا بهما وإعترافا لجميلهما ووفاءا لعطائهما.

" وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الإسراء الآية 23

إلى من يجري حبهم في عروقي..... إلى إخوتي..... الذين هم سندي في الحياة

إلى الفؤاد وقرة عيني.....هاجر وإبراهيم .....حبا وإعتزازا

إلى جميع الأصدقاء والأحباب .....حبا وتقديرا

كرفس الزهرة

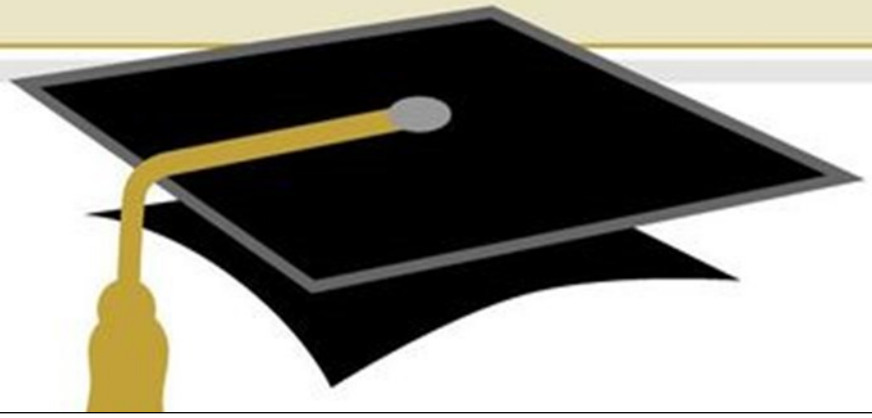

شكر وعرفان

لا يسعني إلا ان أسجد لله شكرا على كرمه وفضله على ما منحه لي من عزم وصبر وتوفيق في إتمام هذا البحث، فالحمد لله على ما أعطى والشكر له على ما وهب وأنعم.

وعرفانا بالجميل لذويه، وإسنادا للفضل لأهله، يطيب للطالبة أن تتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى السيد الأستاذ الدكتور/ قحايرية سيف الدين، المشرف على هذه الدراسة، لما قدمه من جهد ووقت وتوجيه مستمر حتى يظهر هذا البحث في صورته الحالية، ولما قدمه لها من سعة صدر وحسن ترحاب وعظيم خلق وتواضع، أسأل الله سبحانه وتعالى له مزيدا من الرقي والتقدم وجزاه الله خير الجزاء.

ولجميع من قدم يد العون والمشورة، لإتمام هذه الدراسة، فجزاهم الله خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (2-1)	مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات 2000-2016	45
شكل رقم (2-2)	حصة مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2016	46
شكل رقم (2-3)	قنوات إنتقال الصدمات السعرية للنفط	50
شكل رقم (2-4)	تطور سعر النفط ومعدلات التضخم خلال الفترة 197-2013	53
شكل رقم (2-5)	تطور الموازنة العامة للفترة 1970-2013	55
شكل رقم (2-6)	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1970-2013	56
شكل رقم (2-7)	الميزان التجاري للفترة 2014-2018	60
شكل رقم (3-1)	ميزان السياحة في الجزائر للفترة 2010-2016	74
شكل رقم (3-2)	نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2010-2016	76
شكل رقم (3-3)	تغلغل الطاقة المتجددة في الانتاج الوطني (تيراواط)	77
شكل رقم (3-4)	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي 2010-2016	88
شكل رقم (3-5)	رصيد ميزان السياحة في الجزائر في أفاق 2030	98
شكل رقم (3-6)	الانتاج الزراعي في أفاق 2030	99
شكل رقم (3-7)	نسبة إنتاج الطاقة المتجددة إلى إجمالي إنتاج الطاقة في الجزائر في أفاق 2030	100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1)	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	27
جدول رقم (1-2)	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو	29
جدول رقم (1-3)	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	31
جدول رقم (2-1)	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي	44
جدول رقم (2-2)	الميزان التجاري للفترة 2014-2018	60
جدول رقم (2-3)	الاحتياطات الرسمية للفترة 2014-2018	61
جدول رقم (2-4)	الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2018	62
جدول رقم (2-5)	الدين العام للفترة 2014-2018	62
جدول رقم (3-1)	معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري	72
جدول رقم (3-2)	الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2017	84
جدول رقم (3-3)	المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2015-2018	85
جدول رقم (3-4)	نسبة التحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2010-2014	86
جدول رقم (3-5)	تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	87
جدول رقم (3-6)	معدلات التضخم في الجزائر 2013-2017	89
جدول رقم (3-7)	تصنيف الجزائر من حيث مؤشرا جاذبية الاستثمار للفترة 2016-2018	90
جدول رقم (3-8)	حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة العامة في نهاية 2016	91
جدول رقم (3-9)	أسعار صرف الدينار وإستقرار العملة	92

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	(i)
Résumé	(ii)
إهداء	(iii)
شكر وعرفان	(iv)
قائمة الأشكال	(v)
قائمة الجداول	(vi)
قائمة المحتويات	(vii)
مقدمة عامة	(1-7)
الفصل الأول: التحولات الاقتصادية في الجزائر	**(8-35)**
تمهيد	09
المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات	10
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال	10
المطلب الثاني: التعديلات والمخططات التنموية	12
المطلب الثالث: الأسباب والعوامل الدافعة للتكيف في الجزائر	17
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والاصلاحات	18
المطلب الأول: اتفاقيات التثبيت الاقتصادي	19
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي	22
المطلب الثالث: نتائج وتوجهات هذه المرحلة	24
المبحث الثالث: الجزائر في الألفية الثالثة	25
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	25
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	28
المطلب الثالث: البرامج الخماسية 2010-2015	32

خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري وتقلبات أسعار النفط	**(66-36)**
تمهيد	37
المبحث الأول: النفط في الاقتصاد الجزائري	38
المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	38
المطلب الثاني: نفطلة الاقتصاد الجزائري	41
المطلب الثالث: مكانة قطاع المحروقات في الجزائر	43
المبحث الثاني: تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط	46
المطلب الأول: الأزمات النفطية	47
المطلب الثاني: قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لربوع الاقتصاد الكلي	49
المطلب الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	53
المبحث الثالث: الصدمة النفطية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني	58
المطلب الأول: الصدمة النفطية وأسبابها	58
المطلب الثاني: أهم تأثيرات أزمة سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري	60
المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة من قبل الدولة كاستجابة لصدمة إنهيار أسعار النفط	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد –فرص وتحديات–	**(101-67)**
تمهيد	68
المبحث الأول:حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري	69
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته للدولة النفطية	69
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	71
المطلب الثالث: بدائل التنويع الاقتصادي في الجزائر	73
المبحث الثاني: أبعاد وأطر النموذج الاقتصادي الجديد	78
المطلب الأول: ماهية ومراحل نموذج النمو الاقتصادي الجديد	78
المطلب الثاني: محاور وسبل تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد	81
المطلب الثالث: فرص نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد	84
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق النموذج وأفاق الاقتصاد الوطني	88
المطلب الأول: التحديات التي تواجه تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد	88
المطلب الثاني: نقائص وانتقادات النموذج واستراتيجيات التدعيم	92
المطلب الثالث: أفاق مستقبل الاقتصاد الجزائري	98

خلاصة الفصل	102
خاتمة عامة	(103-106)
قائمة المراجع	(108-112)
الملاحق	113

مقدمة عامة

إن توقع المستقبل يفرض علينا دراسة الماضي بدقة ومعرفة تفاصيل اللحظات الحاضرة. فأول ما سنسعى إليه هو أن نعي حقائق كثيرة عن أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وواقع الوضع الحالي، كل هذه المعلومات لها أهميتها في رؤية مستقبل الإقتصاد الجزائري في السنوات القليلة القادمة.

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال الى يومنا هذا بالعديد من التحولات والتغيرات، فمنذ الإستقلال عملت الجزائر على تطبيق العديد من المخططات التنموية بهدف تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية المرجوة والخروج من حالة الركود الإقتصادي خاصة بعد خروج المستعمر، وطوال تلك الفترة تم منح الأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الإقتصادية وذلك بتبني نموذج قائم على إرساء الصناعات الثقيلة، كما مست الإستثمارات القطاعات الإقتصادية الأخرى معتمدة في تمويل مختلف المشاريع على إيرادات المحروقات.

حتى بداية الثمانينات، أظهرت الجزائر صورة دولة تتمتع بدرجة من التنمية الاقتصادية والاستقرار الإجتماعي والسياسي. ومع ذلك، فإن صحة الاقتصاد الجزائري لم تكن عاكسة للوضع الحقيقي في أغلب الأحيان. وبالفعل، فقد كشفت الصدمة النفطية سنة 1986 عن الهشاشة الهيكلية للاقتصاد الجزائري وقد كبح هذا الركود المفاجئ في عائدات النفط قدرة الحكومة على دعم العمالة والإستهلاك المحلي. وأجبرت حكومة البلاد على إتخاذ تدابير جذرية، وبالخصوص تجميد الانفاق الاستثماري، والذي كان بمثابة بداية عملية اللاتصنيع. وهو الأمر الذي أكد على ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينات حيث عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا، ولقد ساعد الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الألفية على إعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو والتنمية، بتنفيذ برنامجين للاستثمارات العامة الضخمة والتي هدفت إلى تحسين البنى التحتية وزيادة فرص العمل.

تمثل الهدف العام لإستراتيجية التنمية في الجزائر في إستخدام عائدات النفط لتمويل التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية في محاولة لخلق بدائل لقطاع النفط. وبما أن أسعار النفط وعائداته والتي تتميز بشدة التقلب والتي تتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الحكومة الجزائرية، تكون خطط وبرامج التنمية بدون شك معرضة للصدمات الخارجية. بالرغم من أن الجزائر إستفادت بشكل كبير من عائدات النفط الكبيرة خلال العقود القليلة الماضية، غالبا ما كانت مؤشرات الاقتصاد الجزائري متذبذبة، على الرغم من جهود الاستثمار التي خصصت في البيئة التحتية والصناعات الثقيلة منذ الاستقلال. وبالتالي، يكون من المثير للإهتمام أن نلقي بعض الضوء على مدى إستفادة الجزائر من النفط.

وبناءا على ذلك إنتهجت الجزائر في سنة 2016 نموذج نمو جديد أين تم إختباره والمصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في شهر جويلية من نفس السنة، يرتكز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد مع مشارف سنة 2030 كرؤية اقتصادية مستقبلية، وذلك من خلال تعزيز الايرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية، وتدنية عجز الميزانية مع مشارف سنة 2019 مع تعبئة الموارد الاضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، أما فيما يتعلق بجانب التنويع فيتمثل الأمر أساسا في التركيز على زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6,5 بالمائة سنويا خلال الفترة 2020-2030 ورفع الدخل الفردي بمرتين مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال الارتكاز أساسا على دور الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

بما أن المراحل والتطورات الكبرى التي مر بها الاقتصاد الوطني كانت مبنية في مجملها على نموذج اقتصادي أحادي مبني على قطاع المحروقات، ما كان دافعا بالجزائر إلى ضرورة إعلان سياسة للحد من إعتمادها على النفط عن طريق تنويع اقتصادها. خصوصا في الأزمة الأخيرة للنفط التي بدأت في عام 2014 وذلك من خلال تشجيع القطاع الغير نفطي وإتباع سياسة إدارية أكثر فعالية للثروة النفطية من خلال تبني نموذج الاقتصاد الجديد للنمو، وهذا ما يشكل تحديا للاقتصاد الجزائري، المعتمد على صادرات النفط بنسبة كبيرة. وعلى أساس ما تقدم عرضه، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تمت صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النموذج الاقتصادي الجديد في مواجهة تقلبات أسعار النفط على مستقبل الاقتصاد الجزائري؟ وماهي فرص نجاحه في خلق التنويع الاقتصادي؟

ينبثق من الإشكالية المطروحة، عدة تساؤلات فرعية كمايلي:

1. ماهي أهم التوجهات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الجزائري عبر مراحل تطوره؟
2. ماهي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في النموذج المتبني في الجزائر؟ وماهي الأثار الاقتصادية الكلية التي خلفتها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني؟
3. ماهي معالم النموذج الاقتصادي الجديد، وفرص نجاحه وأهم التحديات التي تواجهه؟ وما هي الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيات الدراسة، من محاولة الإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة، واعتمادا على محتوى ونتائج الأدبيات التي توافرت للطالبة، وهي على النحو التالي:

1. يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة حيث يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، ما جعل نجاح النماذج الاقتصادية المتبعة مرهونة بهذا القطاع.
2. مثلت الأزمات النفطية وآخرها أزمة سنة 2014 السبب الرئيسي في تدهور المؤشرات الاقتصادية وحتمية التخلص من التبعية للنفط.
3. يعتبر نموذج النمو الجديد فرصة حقيقية في خلق اقتصاد جزائري تنافسي مبني على التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

لعل أهم ما يؤمل أن تسهم فيه هذه الدراسة، تتمثل في:

1. تنبع أهمية الدراسة من أن المعرفة المسبقة بالآثار المترتبة عن صدمات أسعار النفط، سوف تساهم بلا شك في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح الآثار السلبية على الاقتصاد.
2. كما تتناول الدراسة موضوعا كثيرا ما طرح للنقاش، من خلال البحث في أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وذلك لإستشراف أفاق المستقبل، بالأخص مع تبني النموذج الاقتصادي الجديد.

أهداف الدراسة:

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها فيمايلي:

1. الوقوف على أهم المحطات والتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
2. محاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري، وما يمكن ان يؤدي إليه إستمرار هذا الوضع من عواقب وخيمة على مستقبل الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار النفط.
3. تسليط الضوء على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد كفرصة لتوحيد الجهود وصولا إلى تحقيق التنويع.
4. القيام بقراءة إستشرافية لمستقبل الاقتصاد الجزائري على ضوء المستجدات الحالية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الوصول إليها، وبناءا على الإشكالية المطروحة، إرتأينا الإعتماد على:

1. **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال إستعراض مسيرة السياسات التنموية للاقتصاد الجزائري وأهم التحولات التي مر بها، وكذلك مراحل تطور قطاع المحروقات.
2. **منهج دراسة حالة:** في دراستنا للجزائر من خلال عرض أهم الصدمات ومدى تأثيرها على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.
3. **منهج الاستشراف الاقتصادي:** وذلك من خلال إستشراف فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد وكذا آفاق ومستقبل الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني فإن الدراسة تختص بدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يتعلق بالإطار الزماني فإن الدراسة تتمحور حول مسيرة الاقتصاد الوطني منذ الإستقلال إلى الوقت الراهن، مركزين على أزمة سنة 2014 إلى الأن، مع إعطاء رؤية مستقبلية للاقتصاد الوطني في 2030.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة حجر الزاوية للبحث العلمي، فمن خلال تحليلها يمكن للباحث، تحديد العناصر التي تعتبر أساس نظري ونقطة البداية للبحث لتحديد العناصر التي تحتاج مزيد من الدراسة، وتقوم الطالبة بإستعراض أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، من منظور متغيراتها الرئيسية. وفيما يلي عرض للدراسات السابقة، وفق تسلسلها الزمني، من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة (**موري سمية، 2015**)، تحت عنوان "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال إستعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى إرتباط

الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة.

2. دراسة (**طويل نسيمة، جوان 2017**)، تحت عنوان " **أزمة الطاقة في الجزائر :التداعيات والبدائل المتاحة"** مقال في مجلة المفكر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة .

حيث تهدف هذه الدراسة للوقوف على أهمية مناقشة البدائل المتاحة للإقتصاد الجزائري وخروجه من فئة الاقتصاد الريعي إلى فئة الاقتصاد المنتج. وفي أخر الدراسة رأت الباحثة أنه لا بديل عن التنويع الإقتصادي وخلق إقتصاد منتج خاصة أن إنجاح مثل هذا النموذج متاح نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مقومات لتحقيق التنوع.

3. دراسة (**ناصر بوعزيز ومنصف بن حديجة، 2017**) تحت عنوان " **النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع و التجسيد"**، مقال في مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

الهدف الرئيسي للبحث تمثل في استعراض مسعى الجزائر من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل إقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية إقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وأوصت الدراسة، بوجوب أن يرفق النموذج الاقتصادي الجديد بإجراءات وإصلاحات جريئة وصريحة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن تحديد جوانب إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من حيث موضوع الدراسة: تعنى الدراسة الحالية بإستشراف المستقبل للاقتصاد الوطني من خلال تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد والتحديات التي تواجهه، وتسليط الضوء على البدائل المتاحة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات مع توقع أفاق هذه البدائل بناءا على ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع عناصر الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: سنخصصه إلى التحولات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات، مرورا لفترة الاقتصاد الجزائري والاصلاحات الاقتصادية، لنصل لمرحلة الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

الفصل الثاني: سيكون تحت عنوان الاقتصاد الجزائري وتقلبات أسعار النفط، نتطرق في ثناياه، إلى النفط في الاقتصاد الجزائري، كما سنعرج إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، وسنتناول في هذا الفصل الصدمة النفطية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: هذا الفصل سيتمحور حول النموذج الاقتصادي الجديد للتنمية "فرص وتحديات"، من خلال التطرق إلى حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري، ودراسة أبعاد وأطر النموذج الاقتصادي الجديد وفرص نجاحه، وأخر ما نتطرق إليه سيكون التحديات التي تواجه تطبيق النموذج وأفاق الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

التحولات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

منذ الاستقلال عملت الجزائر على تطبيق العديد من المخططات التنموية بهدف تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية المرجوة والخروج من حالة الركود الاقتصادي خاصة بعد خروج المستعمر، وطوال تلك الفترة تم منح الأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الاقتصادية وذلك بتبني نموذج قائم على إرساء الصناعات الثقيلة، كما مست الاستثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى معتمدة في تمويل مختلف المشاريع على إيرادات المحروقات، وأصبح الاقتصاد الجزائري منذ ذلك الوقت رهين تقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمي.

ونظرا للحالة الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال نشأ هاجس التنمية لدى السياسيين والاقتصاديين الذين قاموا بالعديد من المحاولات وتم تبني سلسلة متواصلة من المخططات التنموية والإصلاحات التي يتناولها هذا الفصل، حيث تم تسليط الضوء في شقه الأول على وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات، أما الشق الثاني فتم التطرق فيه الى الاقتصاد الجزائري والإصلاحات، وتم تخصيص الشطر الأخير من هذا الفصل للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات

إن وضعية الجزائر غداة الاستقلال تميزت بالعديد من المشاكل المتولدة عن الاستعمار وظروف الحرب، وهذه المشاكل تمثلت في إدارة تفتقر إلى التسيير المنظم والمحكم واقتصاد مختل تسوده الفوضى وبلاد مخربة، فحاولت الحكومة تخطي هذا فانتهجت أسلوب التخطيط كخطوة أولى نحو التنمية إبتداءًا من سنة 1967 وكان نهاية اخر مخطط 1989، تبدأ مع بداية التسعينات مرحلة سياسية اقتصادية جديدة وهنا كان على الحكومة الجزائرية أخذ جميع الاحتياطات اللازمة لإتباع نهج اقتصادي جديد تواكب به العالم.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

إن وضع الجزائر غداة الاستقلال يتميز بالعديد من المشاكل المتولدة عن الاستعمار وظروف الحرب وهذه المشاكل تمثلت في إدارة تفتقر إلى التنظيم وبلاد مخربة ومشاكل اجتماعية خطيرة.

الفرع الأول: وضعية القطاعات المختلفة

أولا: وضعية القطاع الصناعي:

ورثت الجزائر عن المرحلة الاستعمارية بعض المؤسسات الصناعية التحويلية والنسيجية الغذائية وبعض المركبات الصناعية ذات الاهمية المتوسطة والتي تعتمد بشكل أساسي في عملية تموينها من التجهيزات والسلع الوسيطية وبعض المواد الأولية على السوق الفرنسية. وهذه الصناعة (التي كان أغلبها ورشات ومؤسسات صغيرة وبسيطة) كان المعمرين يسيطرون عليها بنسبة (80 %) وبعد خروج المعمرين غداة الاستقلال تركها أصحابها شاغرة دون وجود إطارات جزائرية مؤهلة وقادرة على تسييرها وإدارتها وتشغيلها. وهذا جعل الجزائر أمام وضعية صعبة حيث أن إعادة تشغيل هذا القطاع يستوجب الاستعانة بالخبرات الأجنبية[1].

ثانيا: وضعية القطاع الفلاحي:

لقد عرف الانتاج الزراعي تراجعا منذ سنة 1959 وهذا بسبب تهجير الفلاحين وتدمير قراهم ومداشرهم من طرف الاستعمار بالإضافة الى التخريب الذي أصاب الأراضي الفلاحية بسبب اتساع عمليات الحرق والتدمير الذي زاد في أزمة هذا القطاع، بالإضافة إلى خروج المزارعين الأوربيين وتركهم للأراضي التي كانوا يستغلونها دون زراعة حيث كانوا يسيطرون على (2,7 مليون هكتار) من أجود وأخصب الأراضي التي تشكل (40%) من المساحة الكلية المستثمرة،

1 محمد لعلاوي، **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص ص 41-42.

يضاف الى هذا أن حوالي 2مليون فلاح جزائري كانوا خاضعين لنظام المحتجزات الإجبارية (السكن الإجباري) وإثر عودتهم بعد الاستقلال إلى قراهم وجدوا أن مواشيهم قد أبيدت وحقولهم أحرقت لهذا فإنه يصعب عليهم إعادة فلاحتهم في وقت قصير[1].

ثالثا: وضعية القطاع النفطي:

في هذا المجال نجد أن القطاع النفطي تحت السيطرة الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى حيث تم وفي إطار اتفاقية إيفيان تكريس هذه الوضعية من خلال بعض بنود هذه الاتفاقية. وإنطلاقا من ذلك كانت النسب الفعلية للإنتاج غداة الاستقلال موزعة كالتالي[2]:

71,99% للمصالح الفرنسية العامة والخاصة 17,76% للشركات الأجنبية الخاصة والعامة 10,15% للجزائر نتيجة لإمتلاكها حصة قدرها 40 % في شركة ريبال العاملة في حقل حاسي مسعود.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في هذه الفترة

إن الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات الأولى للاستقلال لم تكن مبنية على قواعد وأسس علمية تراعي الواقع الموضوعي بشكل دقيق مما جعلها إجراءات إرتجالية، ولعل كثرة المشاكل وتعددها وتشعبها من الأسباب التي أفرزت هذه الإجراءات.

أولا: الإجراءات المتخذة في القطاع الزراعي:

- ❖ العمل على تأمين معيشة السكان بتوفير الحجم الذي يسد الحاجات الأساسية من المواد الزراعية وذلك بزراعة القدر المتاح من الأراضي وإستغلال الجزء المتوفر من المعادن والأموال مع إدارة المزارع الشاغرة التي تركها المعمرون بحيث تعود منفعتها على غالبية الشعب، حيث أقيمت في هذا المجال حملات زراعية واسعة لزراعة الريف الجزائري؛
- ❖ الإبقاء على هيكل الإنتاج الزراعي وبالتالي المحافظة على السوق التقليدية ومحاولة زيادة حجم الصادرات لتغطية الحاجة الملحة إلى العملة الصعبة؛
- ❖ تنظيم المزارع الشاغرة التي تركها الاستعمار وذلك بإصدار مرسوم 22 مارس 1963 الذي أعطى الصفة القانونية للإدارة وإستغلال تلك المزارع التي سميت آنذاك المزارع المسيرة ذاتيا؛

1 محمد لعلاوي، **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 42.
2 المرجع نفسه، ص ص 42-43.

❖ الإبقاء على الملكية الزراعية ومحاولة الاهتمام بزيادة المردودية الزراعية[1].

ثانيا: الإجراءات المتخذة في القطاع الصناعي:

بعد خروج المعمرين تركوا حوالي 400 مؤسسة شاغرة مما إضطر العمال الجزائريين إلى تحمل المسؤولية وتشغيلها رغم المشاكل التي كانت تعانيها هذه المؤسسات أهمها[2]:

❖ عدم وجود أرصدة متداولة، وعدم وجود إحتياطات من المواد الأولية والمخزون القانوني؛

❖ عدم وجود أصول جاهزة بحيث أن المعمرين أخذوا جميع الأصول أو أتلفوها وتركوا فقط الخصوم؛

❖ صعوبة الحصول على التمويل اللازم في الوقت الملائم، لذا وجب على العمال إما العمل بدون أجرة أو الخضوع للبطالة أو الهجرة إلى الخارج. لهذا قامت الدولة بإصدار قوانين تنظيم التسيير في هذه المؤسسات وإخضاعها لقانون التسيير الذاتي.

المطلب الثاني: التعديلات والمخططات التنموية

الفرع الأول: المخططات التنموية القصيرة الأجل [1967-1978]

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة إستقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

وعرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1967و1979 ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني.

أولا: المخطط الثلاثي الأول1967-1969

يعتبر المخطط الثلاثي 67-69 أول مخطط تنموي في الجزائر بعد الاستقلال، وبه دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم اقتصادي وإجتماعي كبير.

1 محمد لعلاوي، **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

2 المرجع نفسه، ص ص 44-45.

❖ **الإتجاه العام للمخطط الثلاثي:**

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وثم التركيز على الصناعات القاعدية والمحروقات وإفتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...وقد تم تحقيقه بصورة مرضية[1]، وكان حجم الإستثمار المستهدف تحقيقه هو 9,16 مليار دينار جزائري. لقد كان توزيع تلك الإستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها هي (بمليار دينار) كما يلي[2]:

- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة:6,79 موزعة على:
  - ❖ الزراعة ب 88,1
  - ❖ الصناعة 91,4
- الاستثمارات شبه الإنتاجية: 0,36
- الإستثمارات غير الإنتاجية مباشرة: 2,01 موزعة على :
  - ✓ البنية التحتية ا اقتصادية 0,28
  - ✓ البنية التحتية الاجتماعية 1.73

ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

إذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر فإنه قد كان تجربة مفيدة لهذه السياسة الجديدة للتنمية، مكنت البلاد من تحسين أداء التخطيط وشجعتها على تنويع البرامج الاستثمارية، وتوسيع نطاقها في المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

❖ **الإتجاه العام للمخطط الرباعي الأول:**

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الإشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للإستغلال والآخر للإستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الإستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمول نفقات الإستثمار بقروض طويلة الأجل

1 وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 209.

2 محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 168.

من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الإستثمارات في هذا المخطط 56,68 مليار دينار جزائري، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة في إنشاء صناعة جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية ولقد سعى هذا المخطط الى تحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب9% من الناتج المحلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

لقد سجل المخطط الرباعي الثاني أكبر قفزة إستثمارية كمية ونوعية وهو ثالث مخطط إعتمدت عليه الدولة منذ الإستقلال.

❖ **الاتجاه العام للمخطط الرباعي الثاني:**

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار جزائري كبرامج إستثمارات عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الإستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، وتلخص أهم الاتجاهات وأهداف المخطط فيما يلي[2]:

- تدعيم الإستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10%.

ووصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامين 1978-1979 بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، وإرتفع الإستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من

1 وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2 المرجع نفسه، ص211.

3409 مليون دينار الى 5342 مليون دينار، وهو ما يمثل 52% من الناتج، ولكن رغم الحجم الكبير للإستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية.

الفرع الثاني: المخططات التنموية طويلة الأجل [1980-1989]

إن سياسة تخطيط التنمية، التي تغطي الفترة من 1980 إلى 1989التي تميزت بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات، ومن حيث المدة لكل مخطط التي هي خمس سنوات.

أولا: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

إن المخطط الخماسي صدر في وقت إكتسبت فيه الجزائر تجربة في ميدان التخطيط مما جعل هذا المخطط أكثر دقة وتفصيلا على سابقيه سواءًا من ناحية تقدير الإمكانيات الحقيقية أو من ناحية رسم الأهداف لكل قطاع، ولقد إستوجب على المؤسسات الإشتراكية أن تقوم بتحضير مخططات متعددة السنوات على أن تنفذ سنويا[1]. تميز هذا المخطط بميزتين اثنتين هما: أنه من جهة أولى مخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة، وأنه من جهة أخرى أول تجربة تخطيطية من سابقاتها هي فترة خمسة سنوات. وقد زادت إستثمارات المخطط الخماسي الأول عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني، فخصص له مبلغ 400,6 مليار دينار جزائري.

ولقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الأول بين الإستثمارات المنتجة المباشرة، والإستثمارات شبه المنتجة، والإستثمارات غير المنتجة (بمليار دينار) على النحو التالي[2]:

- الاستثمارات المنتجة 297,61
  - ✓ للزراعة 59,4
  - ✓ الصناعة 213,21
  - ✓ مقاولات الانتاج 25
- الاستثمارات شبه المنتجة 46,2
  - ✓ نقل والمواصلات السلكية واللاسلكية 23,8

1 زغدود علي، **المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982، ص 104.

2 محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 12-9.

- ✓ تخزين والتوزيع 17,8
- ✓ السياحة 4,6

➢ الإستثمارات الغير المنتجة 216,69 للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يأتي المخطط الخماسي الثاني بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، وكشأن جميع المخططات السابقة فقد إعتمد المخطط الخماسي الثاني1985-1989 في تحليله للوضعية العامة للبلاد ومتطلبات التنمية حالة الاقتصاد الوطني من جهة وحالة الاقتصاد الدولي من جهة أخرى.

وقد اتضح من ملاحظة توزيع تكاليف برامج إستثمارات هذا المخطط أنه يقدم الهيكل التالي[1]:

- ➢ القطاع المنتج 367,02 مليار دج
- ➢ قطاع وسائل الإنتاج 33,2 مليار دج
- ➢ القطاع الشبه المنتج 60,53 مليار دج
- ➢ قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والإجتماعية 362,13 مليار دج

ومن المعروف أن كل مرحلة من التخطيط الاقتصادي تتميز بإعتماد أولويات رئيسية، وتتلخص هذه الأولويات بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فيما يلي[2]:

1. تنظيم الاقتصاد الوطني؛
2. تطوير قطاع الفلاحة والري؛
3. تقليل الاعتماد على الخارج.

1 محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني** ، مرجع سبق ذكره، ص 139.

2 المرجع نفسه، ص 140.

المطلب الثالث: الأسباب والعوامل الدافعة للتكيف في الجزائر

إن الأسباب الرئيسية التي أدت بالجزائر إلى تطبيق سياسات التكيف في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، هي الوضعية الاقتصادية في هذه الفترة، التي أرغمت الجزائر على إختيار هذا المنهج.

الفرع الأول: الأسباب العامة للمرحلة

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا مختلا داخليا وخارجيا، منذ إستقلال الدولة الجزائرية سنة 1962 إلى أزمة البترول لسنة 1986، التي زادت الاختلالات عمقا، ويمكن إرجاعها إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- ❖ إعتماد الصناعات المصنعة منذ سبعينات القرن الماضي، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فإعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وإنتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص....إلخ؛
- ❖ غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب الإنخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا على البترول؛
- ❖ مما زاد تأزم الوضع في الجزائر، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار البترول، هو إرتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية ، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة الدين الخارجي؛
- ❖ سياسة التمويل، إعتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات واعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط[1].

1 بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009-2010، ص ص 61-62.

الفرع الثاني: أزمة البترول لسنة 1986 ومخلفاتها

إن إعتماد الجزائر على موارد البترول بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار النفط في سنة 1986. لقد كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

لقد عرفت سوق البترول تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 إنخفض السعر الى أقل من 14 دولار في سنة 1986، بعيدا كل البعد عن أسعار سنة 1982 التي بلغت آن ذاك 32 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك إنخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986، أي إنخفاض قدر ب4,8 مليار دولار خلال سنة واحدة، أي نسبة إنخفاض ب37,79 وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات[1].

الفرع الثالث: أثر المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري

تتميز السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما إستمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطور خدمة الديون من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989[2].

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة إسترداد الثقة الإئتمانية لها. وإشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض[3].

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى إرتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي.

1 بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2 صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**، دراسات إقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، 1999، ص 123.

3 مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 130.

المطلب الأول: إتفاقيات التثبيت الاقتصادي

لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي وذلك بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الإقتصادي الأول

بعد التوترات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في الفترة ما قبل 1989 خاصة منها الخارجية، التي شهدتها السوق البترولية المتمثلة في إنخفاض أسعار البترول، وإنخفاض أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وإرتفاع أسعار الحبوب، أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإبرام إتفاق تثبيت إقتصادي في سرية تامة ، بتحرير رسالة النية في 28 مارس 1989، التي تعهدت فيه الجزائر بالإنخراط في اقتصاد السوق وأكدت على: " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من إتخاد القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والإعتماد على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة الصرف"[1].

وقد حددت مدة هذا الاتفاق سنة، تلتزم بها الجزائر من خلالها بالشروط التالية[2]:

- ❖ إتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تعقيدا؛
- ❖ محاولة تقليص العجز الموازني؛
- ❖ إدخال المرونة في نظام الأسعار فبعد أن كانت أسعار إدارية مخططة لتصبح أسعار تخضع لآلية السوق؛
- ❖ تخفيض قيمة الدينار وذلك بهدف كشف المزايا التنافسية الحقيقية للاقتصاد ويتم ذلك وفقا لسلة العملات الأجنبية الفورية.

حيث حصلت الجزائر على تمويل في حدود 629 مليون دولار وتوازيا مع ذلك حصلت على قرض من البنك الدولي في حدود300 مليون دولار، وقد ارتكز محتوى الاتفاق الاول للاستعداد الائتماني على[3] :

- ❖ إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريره؛

---

1 بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص64.

2 Hocine Benissad, **Algérie restructuration et réformes (1979-1993)**, OPU, Alger, 1993, p142.

3 أمال شطيبي، **استراتيجيات التخصص للاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص :تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، 2015-2016، ص28.

- ❖ وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفائها مبدئيا من الضرائب؛
- ❖ الاصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والعرض (90-10) المؤرخ في 10 أفريل 1990.

الفرع الثاني: برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني

خلال السداسي الأول من سنة 1990، بدأت المفاوضات من أجل إتفاق تأكيد ثان إلا أن وتيرة المفاوضات إنخفضت مع حرب الخليج، خاصة مع تحسن الأوضاع نتيجة لإرتفاع أسعار البترول مما نتج عنه تحسن في الأوضاع المالية دون مساعدة صندوق النقد الدولي، غير ان الوضع لم يدم طويلا، لتعود الامور إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وإستمرت الأوضاع في التدهور. وبالتالي عادت الجزائر وأجرت مفاوضات أخرى مع صندوق النقد الدولي في نهاية المنتصف الأول من سنة 1991، بموجب هذا الإتفاق تحصلت الجزائر على 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ما يعادل 400 مليون دولار[1].

لقد تبلورت الأهداف العامة لهذا البرنامج في المفاوضات التي أجرتها السلطات مع صندوق النقد، ويمكن ايجاز هذه الأهداف فيما يلي[2]:

- ❖ تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على ترقية النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ❖ ترشيد الإستهلاك والإدخار وإلغاء التشوهات الناجمة عن التحدي الإداري والخدمات وسعر الصرف؛
- ❖ وضع سقوف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية؛
- ❖ إصلاح النظام الجبائي والجمرك.

الفرع الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث

تميزت الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبل إبرام اتفاق التثبيت الاقتصادي الثالث، مع صندوق النقد الدولي بما يلي[3]:

- ❖ تواصل إنخفاض أسعار البترول، مما جعل موارد الصادرات البترول تنخفض بنسبة 21% ؛

1 بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2 Hocine Benissad, **Algérie restructuration et réformes (1979-1993)**, op cit, p 154.

3 بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص66.

- ارتفاع معدل خدمة الدين، ونقص حاد في الإحتياطات من العملة الأجنبية خاصة منها الدولار الامريكي؛
- ارتفاع مستوى الأسعار الاستهلاكية نهاية مارس 1994 ب 10,7% مقارنة بنهاية سنة 1993، صاحبها ارتفاع التضخم النقدي ب7,7%.

هذه الأوضاع أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي، مرة ثالثة لطلب المساعدة بتاريخ 01 افريل 1994، وأبرمت إتفاق مدته سنة، شمل الاتفاق إعادة جدولة الديون التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995 مع فترة إعفاء من خدمة الدين مدتها 4سنوات، أما إعادة جدولة الديون العمومية التي تنتهي بعد ماي 1995 فتبقى مرهونة بمدى نجاح التطبيق الاتفاق المبرم، مما سمح بتوفير حوالي 16 مليار دولار سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية والخارجية .

وكان الاتفاق يهدف إلى[1]:

- إستعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و 6%؛
- تقليص معدل التضخم وكبح معدل نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها؛
- تعديل قيمة الدينار؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والاشغال العمومية والمؤسسات؛
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل البنوك.

ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الدولة إلى مجموعة من الاجراءات التي تمثلت فيما يلي[2]:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي؛
- الاحتفاظ بحد أدنى من الموارد بالعملة الصعبة، عن طريق إعادة جدولة الديون وقروض الصندوق الخاصة وقروض البنك الدولي وهيئات أخرى، بالاضافة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية؛
- تحرير التجارة الخارجية بقصد تدعيم إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

1 الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر 1996، ص 220.
2 المرجع نفسه، ص ص 213-215.

- ❖ تطهير البنوك والمؤسسات العمومية من أجل الاحتفاظ بمناصب العمل و تشجيع الانتاج و مواصلة إجراءات إعادة الهيكلة؛
- ❖ تقليص وتيرة التوسع النقدي بواسطة اختيار عملية إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقرض إلى 23,5% كحد أقصى.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي

إن الإتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث إستقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وإحتواء التضخم، بينما يهدف إتفاق التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الإستقرار بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي، وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: محتوى البرنامج

إن أهم محاور البرنامج يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا:السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال إمتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الإئتماني وضبط عرض النقود بالغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الإئتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الإئتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.

ثانيا: تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب ب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية

بين سنتي 1994و1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وإرتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما ان تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب الصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي[1].

الفرع الثاني: نتائج البرنامج

لقد حقق البرنامج مجموعة من الأهداف[2]:

- بلغ الناتج المحلي الخام الحقيقي 4,3% ويرجع هذا إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21 % بينما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة-2,4% حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4,8%.
- تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16مليار دولار مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2,6 مليار دولار خلال الفترة 1994-1998.
- إنخفاض فوائد الديون الخارجية في عام 1995 إلى 42% والى 29,2% في عام 1996 و26,8% في عام 1997 بعدما كانت 100% في بداية 1994.
- بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار في 1998 مقابل 1مليار دولار في نهاية 1993.
- إن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية بلغ 3% من المنتوج الداخلي الخام في سنة 1996 مقابل عجز بلغ 9,1 % في سنة 1993.
- إنخفض معدل التضخم من 29 % في سنة 1994 إلى 5,7% في 1997 و5% في نهاية ديسمبر.

1 مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-149.

2 بهلول لطيفة، **نظرية "المرض الهولندي" و"سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات –حالة الجزائر نموذجا-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،2012، ص 184.

المطلب الثالث: نتائج وتوجهات هذه المرحلة

بعدما استعرضنا أهم الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد سنحاول الآن أن نستعرض أهم النتائج المحققة من سياسات البرامج الإصلاحية :

الفرع الأول: النتائج الاقتصادية

- الميزانية العامة عرفت تحسنا مطردا، حيث انخفض العجز من 8,7 بالمائة سنة 1993 إلى 4,4 بالمائة سنة 1994، لتسجل فائضا بلغ 3 بالمائة و 2,4 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي. هذه النتيجة من دون شك تبعد التمويل النقدي التضخمي؛
- النقطة الثانية في رصيد الاصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير الاحصائيات والتقارير إلى إنخفاض هذا المعدل من 38,4 بالمائة سنة 1994 إلى 15 بالمائة سنة 1996 ليصل إلى 5,73 بالمائة سنة 1997 ثم إلى 2 بالمائة سنة 2000.إن هذا الانخفاض في معدل التضخم جاء كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي اجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى؛
- من جهة ثالثة فإن الاتجاه الايجابي في سجل ميزان المدفوعات الذي سجل بعض الفوائض، يعود جزء منه إلى عملية إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر من ناحية، والارتفاعات النسبية لأسعار البترول من ناحية أخرى[1].

الفرع الثاني: الأثار الاجتماعية

- **تفاقم ظاهرة البطالة:** إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من تطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات الشأن سواء من جانب المؤسسة العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين أثر على عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12,6 بالمائة سنة 1988 إلى 20,7 بالمائة سنة 1991، و24,3 بالمائة في 1993، ثم وتشير الحصيلة التي وضعتها

1 عمار عماري، **الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، 2011، ص ص 97-98.

المفتية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994-30 جوان 1998 يزيد على 360 ألف عامل[1].

❖ **تفاقم ظاهرة الفقر**: حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8 بالمائة سنة 1988 إلى 20 بالمائة في منتصف التسعينات، وحوالي 30 بالمائة في نهاية التسعينات[2].

المبحث الثالث: الجزائر في الألفية الثالثة

بدءًا من سنة 1999 ساهم الإرتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الإستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في البرامج التي ستتناول في المطالب التالية.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

مخطط دعم الانعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية أقرت في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الإنتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004[3]. فإستراتيجيته إرتبطت بمعايير إنتقاء المشاريع وفقا للشروط التالية[4]:

❖ إكمال العمليات التي هي طور الانجاز؛

❖ إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية؛

---

1 عيسى بن ناصر، **الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 2002، ص 134.

2 المرجع نفسه، ص 135.

3 بن عيسى كمال الدين، **مدلخلة بعنوان: أثر الانفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001إلى 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثالر برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 9.

4 مدوري عبد الرزاق، **مدلخلة بعنوان: عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر(نظرة تحليلية)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 9.

- ❖ مستوى النضج في المشاريع؛
- ❖ توفر الموارد والقدرات التنفيذية، لاسيما الوطنية؛
- ❖ عمليات جديدة مستجيبة لأهداف البرنامج ومهيأة للانطلاق على الفور.

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الانعاش

سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية منها. ورد الإعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي هذه الأهداف إلى أهداف نوعية[1]:

- ❖ مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري؛
- ❖ مستوى معيشة السكان. ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الاصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

يتمحور مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية، والمبالغ المخصص لكل قطاع موضحة في الجدول التالي:

1 صالحي ناجية، **مداخلة بعنوان: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 3.

الجدول (1-1) مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والإجتماعي السداسي الثاني 2001، الدورة العامة العشرين، ص39.

الفرع الثاني: نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

تميزت السنوات 2001- 2004بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على وجه الخصوص ما يأتي:

- ❖ استثمار إجمالي بحوالي 46مليار دولا أي 3.700مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350مليار دينار من الإنفاق العمومي؛
- ❖ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 %طوال السنوات الخمسة بنسبة 6.8 %في سنة 2003م؛
- ❖ تراجع في البطالة أكثر من 29 %إلى 24%؛
- ❖ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003نسبة نمو قدره 6.8 %واحتياطات صرف قدرها 32.9مليار دولار إلى 22مليار دولار.

في زيادة مستمرة ن وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.9مليار إلى 22مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999إلى 911مليار في سنة 2003.

وعليه فإن هذا البرنامج قد خفف من الانعكاسات الفاسدة والعميقة ويخلف الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الفرع الأول: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الإستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وضرورة الإستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الإرتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء إرتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية وإنعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات كإحتياطات الصرف وتسديد المديونية الخارجية والجدول التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

1 كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، جوان 2010، ص ص 204-205.

الجدول رقم (1-2) بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

الوحدة: مليار دولار

السنة	متوسط أسعار النفط	الصادرات النفطية	احتياطات الصرف	الديون الخارجية
2000	28,5	21,06	11,90	25,261
2001	24,85	18,53	17,96	22,571
2002	25,24	18,11	23,11	22,642
2003	29,03	23,99	32,94	23,353
2004	38,66	31,55	43,11	21,821
2005	54,64	45,59	56,18	17,191

المصدر: باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار رق-غرب، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،2011/2010، ص59.

نلاحظ من الجدول أن متوسط أسعار النفط ورغم إنخفاضه بين سنتي 2000 و 2001 بحوالي 4 دولارات إلا أنه عرف إرتفاعا محسوسا طيلة الفترة 2001-2005 وهذا ما إنعكس إيجابا على قيمة الصادرات النفطية التي إنتقلت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005، وسمح هذا أيضا بإنتقال قيمة إحتياطات الصرف من 11,90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما سمح إرتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار سنة 2005. شجعت هذه المعطيات السلطات العمومية على مواصلة التوسع في الإستثمارات العمومية و إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

جاء هذا المخطط الخماسي كبرنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي والذي يغطي الفترة من 09 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 بحيث أقرت الحكومة من خلاله على مواصلة مجهود إنعاش الاقتصاد وتكثيف النمو في جميع القطاعات الاقتصادية، كما عملت على مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة من أجل الإستعداد للإنفتاح على الاقتصاد العالمي، وكما يبينه الجدول (1-2)تجاوزت قيمة الغلاف المالي للبرنامج الذي يهدف إلى إستكمال مسيرة

1 باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار رق-غرب**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص ص 59 60.

التنمية عتبة 4200 مليار دينار جزائري من النفقات الموجهة لدعم البنية التحتية وتحسين الإطار الإجتماعي بتوفير مليوني منصب عمل وإنشاء 100000 مؤسسة جديدة خلال فترة تطبيق البرنامج، وقد تمحورت أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حول النقاط التالية[1]:

- ❖ تحسين مستوى المعيشة حيث تم تخصيص أزيد من 1900 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب نصف قيمة الغلاف المالي المخصص للبرنامج والذي يخص بناء وحدات سكنية، تنمية المؤسسات التربوية والتكوين المهني والتعليم العالي، تقوية البنية التحتية الصحية، ترقية العمل والتضامن الوطني، إيصال الكهرباء والغاز للمساكن وأيضا توفير الماء الشروب للمواطنين؛
- ❖ تطوير الهياكل القاعدية من خلال تنمية البنية التحتية و الذي خصص له أزيد من 1700 مليار دينار جزائري وقد شملت هذه العملية التنموية قطاع المواصلات والأشغال العمومية والمشاريع المائية الكبرى كبناء السدود وتحويل المياه؛
- ❖ دعم التنمية الاقتصادية من خلال تطوير مختلف القطاعات والذي خصص له 337 مليار دينار جزائري مرتكزا على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- ❖ تطوير الخدمة العمومية وتحديث القطاع العام من خلال تخصيص أزيد من 200 مليار دينار جزائري من أجل تحسين الخدمات العمومية مع التركيز على قطاعات العدالة وأيضا المالية والتجارة بالإضافة إلى البريد وتكنولوجيا الاتصالات؛
- ❖ تطوير التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال والذي خصص له مبلغ 50 مليار دينار جزائري من خلال تنمية البنية التحتية في هذا المجال وتوفير خدمات الانترنت وترقية شبكات الإتصال وذلك بمنح الإعتمادات لمتعاملي الهاتف النقال.

والجدول التالي تلخيص لأهم الأهداف والمبالغ المخصصة لكل هدف:

1 أمال شطايبي، **استراتيجيات التخصص للاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

الجدول (1–3) القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1 908,5	45 ,4%
-السكن وتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	805	
-التربية، التعليم العالي	341	
-تزويد سكان بالماء، الكهرباء والغاز	192,5	
-باقي القطاعات	570	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1 703,1	40,5%
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
-قطاع المياه والتهيئة العمرانية	403,15	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8%
-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	
-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8%
-العدالة والداخلية	99	
-المالية والتجارة	66	
-البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
-باقي الادارات العمومية	22,6	
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال	50,0	1,1%
مجموع البرنامج الخماسي	4 202,7	100%

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: البرامج الخماسية 2010-2019

الفرع الأول: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

إستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة بين 2010-2014 من النفقات ما قيمته 21.214 مليار دينار جزائري. أي ما يعادل 286 مليار دولار وقد شمل[1]:

- ❖ إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار.

وخصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال[2]:

- ❖ ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية(منها 1000 إكمالية و580 ثانوية) و600000 مقعد بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين؛
- ❖ أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة الى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- ❖ مليوني وحدة سكنية 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- ❖ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- ❖ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء جميع الأشغال بمحطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- ❖ أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
- ❖ وكذا برامج هامة لقطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

---

1 بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، إنعقد يوم 24 ماي 2010.

2 أحمد نصير، يونس الزين، **مداخلة بعنوان: تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2016 دراسة تحليلية**، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، يومي 15/14 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة ، ص ص 5-6.

كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- ❖ أكثر من 3100 مليار دينار موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- ❖ أكثر من 2800 مليار دج خصصت لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- ❖ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم. ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛
- ❖ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد إستفاد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، كل ذلك كان الهدف منه هو إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد أخر خصص البرنامج 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية لتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج لمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

الفرع الثاني: البرنامج الخماسي 2015-2019

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112دولار للبرميل إلى أقل من 50دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015 مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل إنحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج إستثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ، يهدف إلى تحقيق[1]:

- ❖ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ إستحداث مناصب الشغل؛
- ❖ إستهداف بلوغ نسبة نمو 7%مع مواصلة السياسة الإجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ❖ إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ❖ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ❖ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض...الخ؛
- ❖ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ❖ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

1 احمد نصير، يونس زين، **تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2016 دراسة تحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

خلاصة الفصل:

منذ إستقلال الجزائر عن فرنسا وهو في عملية إصلاح مستمر، سلسلة لم تنقطع، شرعت فيها في عقد الستينات عندما ورثت إقتصادا متداعيا وغير منسجم، فتبنت الإشتراكية كمنهج للتنمية، ثم ظهرت بوادر عيوب المنهج المركزي في التسيير حيث شرعت هذه الأخيرة في إصلاح آخر تضمن لامركزية التسيير.

جاء بعدها التغيير الأكبر والإصلاح الأعمق نهاية 1987 بقرار الجزائر التخلي عن الإشتراكية وتبني إقتصاد السوق، وبدأت مرحلة جديدة طويلة في تاريخ الاقتصاد الجزائري رافقته فيها المؤسسات المالية الدولية متزامنة مع أزمات داخلية وخارجية عصفت بالجزائر في هذه المرحلة.

وبعد الوفرة المالية التي عرفتها في بداية الألفية الثالثة، تم إنتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو والمخططات الخماسية الذي رصدت لهم مبالغ ضخمة، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أنها في مجملها تبقى رهينة إعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد أساسي يفوق 94% من الصادرات، والذي إتضح جليا من خلال أزمة 2014. الإختلالات التي ظهرت والتي لا زالت تلقي بظلالها، هذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يستدعي تنويع مصادر الايرادات بهدف التخلص من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الجزائري وتقلبات أسعار النفط

تمهيـد:

تميز القرن الواحد والعشرين بكونه عصر البترول حيث إحتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في إستعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، كما أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى، ننظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، حيث شهد سوق البترول منذ سنة 1970 إلى غاية اليوم عدة أزمات سعرية. حيث تعاني الاقتصاديات الريعية عامة والجزائر منها، خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف إقتصاديات هذه الدول وهذا راجع لإرتباط مداخيلها بمصدر واحد متذبذب ومهدد بالنضوب والزوال.

من خلال المراحل التي مر بها سوق المحروقات يتضح لنا أن كل إضطراب يشهده سوق البترول سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول وبرامجها التنموية، وبناءا على ما سبق تفصيله سوف نقسم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى النفط في الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، لنتطرق في المبحث الثالث الصدمة النفطية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: النفط في الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر واحدة من الدول التي إحتل النفط فيها مكانة هامة، فقد إعتمدت منذ الإستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد بالنظر إلى ضعف القطاعات الأخرى خاصة الصناعية منها والزراعية.

المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

لقد بدأت أولى محاولات إكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، في حين أن التاريخ الفعلي لإكتشاف البترول في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم إكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل" عجيلة"، ثم توالت الإكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر[1].

وسنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها القطاع وفقا للمراحل الإنتقالية التي شهدها الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: قطاع المحروقات خلال الفترة (1962-1971)

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال، ولأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح بإعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر إتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، فبالرغم من إستقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث حددت إتفاقيات إيفيان ضمنيا للشركات الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات.

- أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، التي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات؛
- أما في عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، ومع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما إستوجب على الجزائر

1 زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، أوت 2008، ص ص 3-4.

تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب 2,85 دولار للبرميل. إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن فشلت من جديد المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن إنسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04[1].

الفرع الثاني: قطاع المحروقات خلال الفترة (1971-2000)

تميزت هذه المرحلة ب[2]:

- في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "إبتداءا من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"، وإبتداءا من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسوناطراك الحق في:
  - ✓ 30 % من الإنتاج وأكثر من 50 %من التكرير؛
  - ✓ 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع؛
  - ✓ تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر الضمانات التالية:

- ✓ تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق؛
- ✓ تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا بإستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

- أما سنة 1973، فشهدت إندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع ب OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بإرتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لإرتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

1بن سماعين حياة و وزايدي حسيبة، **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد التاسع ، ص ص 104-105.

2المرجع نفسه ، ص ص 105-106.

❖ لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 ب 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات أهمها:

- ✓ تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج؛
- ✓ تشجيع التنقيب؛
- ✓ توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

الفرع الثالث: قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2014)

لقد كان نشاط قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2014) مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة تكرير أولي للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب إرتفاع العوائد البترولية نتيجة الإرتفاع المتزايد للأسعار، مما مكن من تسديد وتخفيض المديونية.

❖ ومن أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة إستثمارية واعدة ومشجعة، فتم إصدار قانون جديد للمحروقات في 28 أفريل2005 تحت رقم 05-07 وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والإستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهاتان الوكالتان هما:

1. **الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى "سلطة ضبط المحروقات".**
2. **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.**

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين المذكورتين أعلاه في مجال قطاع المحروقات، وتجسد هذا في المادة 100من نفس القانون، وبالتالي تم تجريد شركة سوناطراك من السيطرة الإنفرادية على قطاع المحروقات الجزائري، وأصبحت الوكالتان (الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات –سلطة ضبط المحروقات- والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات – النفط) هما من يتولى تسيير ومراقبة القطاع.

❖ ثم جاء الأمر الرئاسي رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام 1427هـ الموافق ل 29 يوليو سنة 2006، يعدل ويتمم القانون 07-05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق ل28 أفريل 2005، والمتعلق بالمحروقات،

ويعتبر أهم تعديل جاء في الأمر 06-10 هو ذلك التعديل الذي أعاد الاعتبار لشركة سوناطراك في المادة 32 التي حددت نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود؛

- ❖ وبحلول عام 2013 وتحديدا في 19 ربيع الثاني عام 1434هـ الموافق ل 20 فبراير 2013، صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 وقد وردت أرقام هذه المواد المعدلة والمتممة في المادة الثانية من القانون رقم 13-01 وإلى جانب هذه المواد المعدلة والمتممة "تم إدراج عشر مواد جديدة، وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للإستثمارات لاسيما الاجنبية منها، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما تضمن القانون مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق، وحدد القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية وإستغلالها.

إنه ومنذ مرور خمسين سنة على إستقلال الجزائر، وبالرغم من إختلاف القوانين والمراحل التي مربها قطاع المحروقات تبين بأن الثروة النفطية الوطنية هي عماد الاقتصاد الجزائري، وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخلى عنه الدولة الجزائرية فهو يعتبر رمز السيادة الوطنية، ولكن هذه التبعية المطلقة لقطاع المحروقات جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية، جعلت الجزائر تعيش في تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية[1].

المطلب الثاني: نفطلة الاقتصاد الجزائري

الجزائر تنتمي جغرافيا إلى دول البحر المتوسط، فإمكانياتها خاصة الزراعية والسياحية والبشرية تماثل الإمكانيات المتاحة لهذه الدول، عدا بعض الخصوصيات والفوارق القليلة التي تختلف من دولة لأخرى، حيث نجد أن جل دول البحر المتوسط تتنوع فيها مصادر الدخل.

غير أن الاقتصاد الجزائري تفرد عن باقي بلدان المتوسط المماثلة لها، وأصبح اقتصادا نفطيا يعتمد على الريع البترولي، ولم تستطع صادرات البلاد-خارج المحروقات- أن تجد طريقها بعد نحو السوق الدولية.

الفرع الأول: تغير في هيكل الاقتصاد الجزائري

1 وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 181-185.

يمكن تحديد بعض مظاهر نفطلة الاقتصاد والإعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية[1]:

- ❖ إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الإستهلاك الإستيرادي، وإلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتوج، يعتمد حصريا على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية وقلل في المقابل الإعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر؛
- ❖ نمو الثروة وتوزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الإنضباط ورفع القدرات الإنتاجية، وأثبط عزيمة النشاط الخلاق في القطاعات الاقتصادية، مما جعل الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والوكالات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل؛
- ❖ رغم وفرة مناصب العمل التي تحققت في القطاع الصناعي بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير تنافسية، ولم تصمد أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية. ولم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا، وأصبحت صناعاتها بعد فترة من الزمن بائدة؛
- ❖ تحولت الدولة إلى دولة معتنية، أي الحارسة على توزيع الريع البترولي على فئات المجتمع، حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطن من السكن والسلع الاستهلاكية المستوردة وبأسعار مدعمة في غالب الأحيان، ولا تعكس سعرها الحقيقي، وهي إحدى مظاهر الاقتصاد الريعي التوزيعي.

الفرع الثاني: الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على الصناعة والزراعة

إن إكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي على أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الإعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الزراعة والصناعة (خارج المحروقات)، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع.

كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى إنكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التخلي التدريجي عنهما. وتسمى هذه الظاهرة بالمرض

1 مقليد عيسى، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص ص 73-47.

الهولندي، وهذه التسمية تطلق على كل اقتصاد يملك ثروة طبيعية (بترول أو ثروة طبيعية أخرى) ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير. وقد لوحظت الظاهرة أولا لدى بعض الدول الصناعية وهولندا بالخصوص كدولة مصدرة للغاز الطبيعي، كما مست هذه الظاهرة الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا وقاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر.

إن تطور قطاع النفط أدى إلى تفاقم الثنائية الاقتصادية حيث أصبحت قطاعات التصدير (وهي النفط) تحظى بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الإمتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الإستهلاكية المحلية[1].

المطلب الثالث: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بإعتباره المورد الرئيسي، فأحادية الانتاج المعتمدة جعل الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، ويمكن ملاحظة المكانة التي يحتلها القطاع من خلال المعطيات التالية:

الفرع الأول: مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام

تساهم المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الوطنيPIB حيث أنها تستحوذ على النسبة الأكبر بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كلها مجتمعة، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي.

1 مقليد عيسى، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

الجدول رقم (2-1) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الداخلي (مليار دج)	المحروقات (مليار دج)	نسبة المحروقات من PIB
2000	4 123,5	1 616,3	39,2
2001	4 260,8	1 443,9	33,89
2002	4 537,7	1 477,1	32,55
2003	5 264,2	1 873,2	35,58
2004	6 150,4	2 319,8	37,7
2005	7 563,6	3 352,9	44,3
2006	8 520,6	3 882,2	45,6
2007	9 306,2	4 089,3	43,9
2008	11 043,7	4 997,6	45,3
2009	9 968,0	3 109,1	31,2
2010	11 991,6	4 180,4	34,9
2011	14 519,8	5 242,1	36,9
2012	16 209,6	5 536,4	34,2
2013	16 647,9	4 968,0	29,8
2014	17 228,6	4 657,8	27,0
2015	16 702,1	3 134,2	18,8
2016	17 406,8	3 025,6	17,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004-2016.

نلاحظ من البيانات المقدمة في الجدول السابق الإرتفاع المستمر للناتج الداخلي الإجمالي في الفترة 2002-2008 والذي إرتفع بثلاثة أضعافه تقريبا من 4 537,7 إلى 11 043,7 مليار دينار لتعرف انخفاض سنة 2009 بقيمة 9 968,0 مليار دينار بسبب إنخفاض الصادرات من المحروقات إلى 3 109,1 مليار دينار ويرجع هذا الإنخفاض إلى

المستوى المتدني الذي عرفته أسعار النفط بعد حدوث الأزمة. إلا أنه يلاحظ إرتفاع في الناتج الداخلي الإجمالي بين سنوات 2011-2016 على الرغم من إنخفاض أسعار البترول نهاية سنة 2014، نتيجة بعض الإجراءات المتخذة.

الفرع الثاني: حصة مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الإعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول، والإعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا على إعتبار أن هذا القطاع يعتمد على إحتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه إستنزاف هذه الثروة البترولية الغير القابلة للتجديد.

شكل (2-1) مساهمة قطاع المحروقات في حجم صادرات 2000-2016

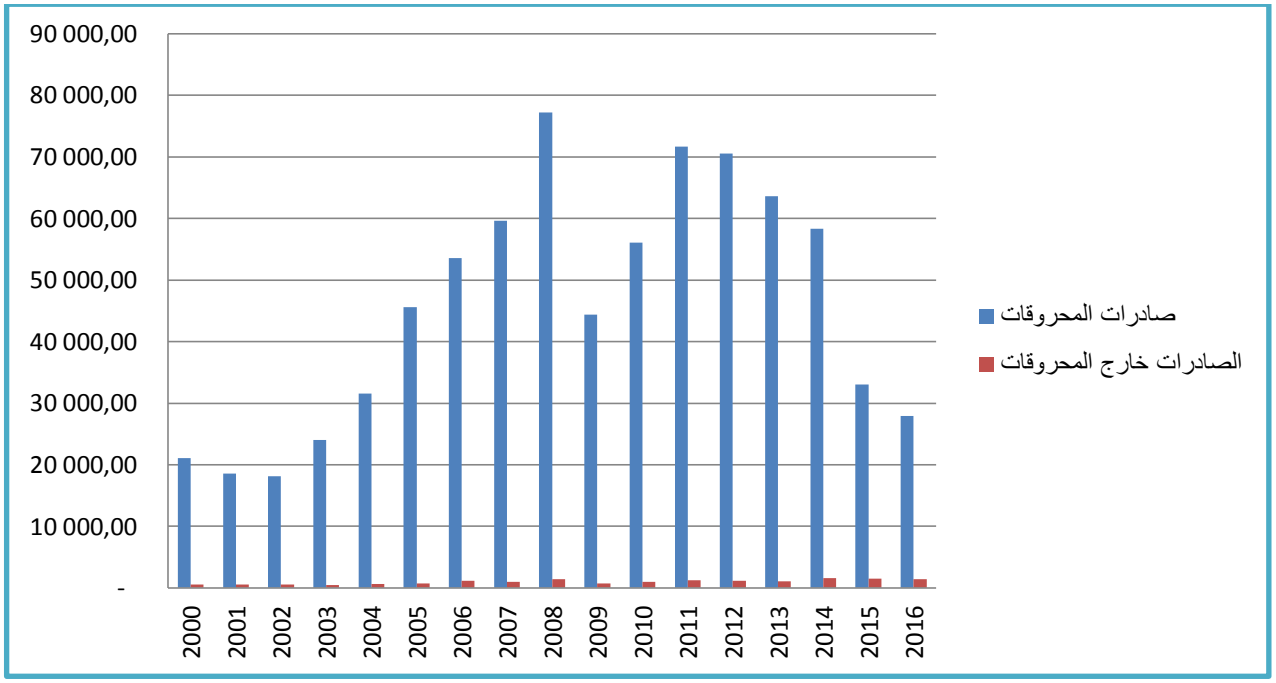

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004-2016.

من خلال الشكل (2-1) تظهر السيطرة الدائمة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية والتي عرفت نموا متزايدا في الفترة مابين 2002 و 2008 حيث شهدت سنة 2008 مستوى قياسيا والمقدر ب 204 77 مليار دج وذلك قبل حدوث الأزمة، غير أن هذه الأخيرة تسببت في إنهيار أسعار البترول مما أدى إلى إنخفاض حاد لصادرات الجزائر من المحروقات سنة 2009 بقيمة 420 44مليار دج، لتعاود الإرتفاع من جديد في سنتي 2010 و2011 قبل أن تنخفض مستوياتها منذ 2012 بسبب إنخفاض سعر البترول.

الفرع الثالث: حصة مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة

تساهم المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل إيرادات الميزانية، وفيما يلي عرض لهذه الإيرادات خلال 2000-2016.

شكل (2-2) حصة مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة خلال 2000-2016

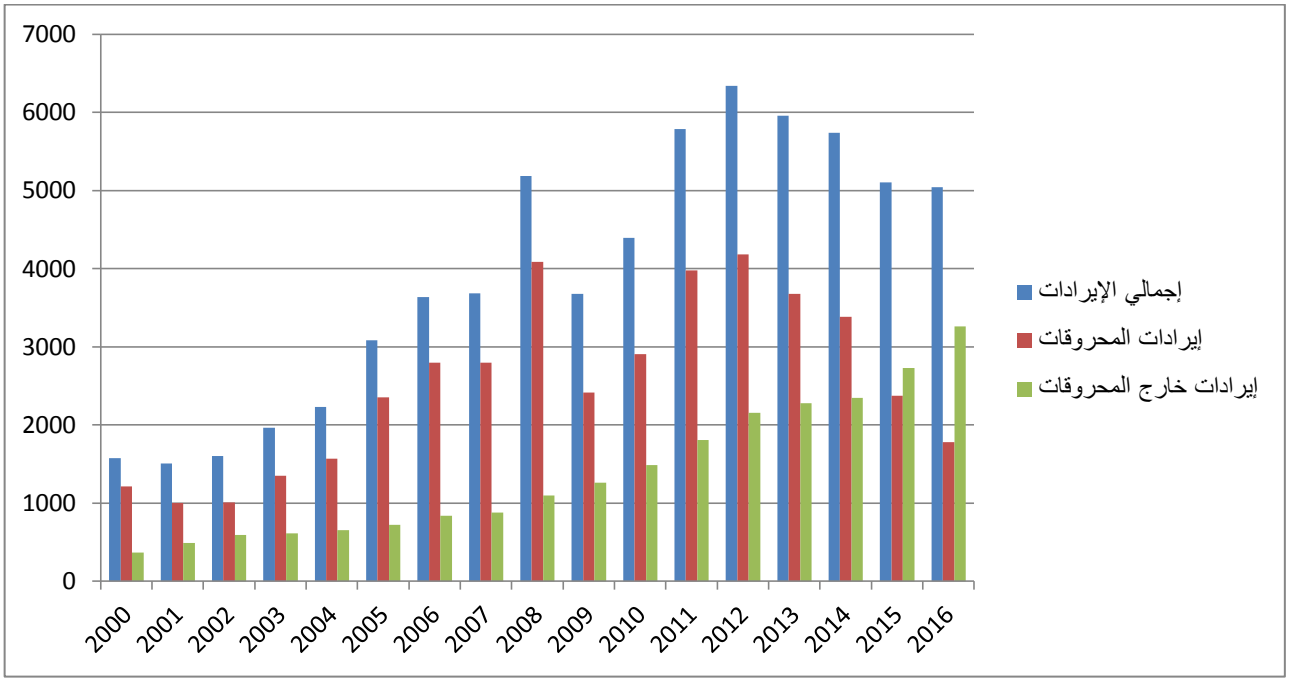

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر2004-2016.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن إيرادات المحروقات تساهم في إيرادات الميزانية بشكل كبير خاصة في السنوات من 2000 إلى 2014، ولكن نلاحظ هناك إنخفاض في سنتي 2015 و2016 وذلك بعد الصدمة النفطية في سنة 2014 وذلك راجع لإهتمام الدولة النسبي بتنويع الإقتصاد.

المبحث الثاني: تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل توجها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط مرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

المطلب الأول: الأزمات النفطية

تميز تاريخ سوق النفط بسلسلة من فترات الإزدهار والكساد منذ تأسيسه، وغالبا ما تكون التغيرات في أسعار النفط مفاجئة ويحمل هذا التغيير الحاد والمفاجئ إسم الصدمة النفطية، وهناك ما يعرف ايضا بالصدمة العكسية.

الفرع الأول: مفهوم الصدمة

قبل الغوص بعمق في أهم الصدمات والتقلبات يجب التعرف على المفهوم الإصطلاحي لفكرة التقلبات النفطية، وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن إختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن إختلال في محددات العرض والطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالإرتفاع أو الإنخفاض.

وتعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو إنخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي، أي إنخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية[1].

الفرع الثاني: الصدمات النفطية

1-صدمة 1973: بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع الأسعار تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى ، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 إجتمع ممثلو ست دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70%[2] وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل لسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973وتخفيض شهريا نسبة 05% إبتداءا من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل إرتفاع في الطلب عليه، فإرتفعت الأسعار من 2,9 دولار للبرميل إلى 11,6 دولار للبرميل كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية[3].

1 إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 140.

2 محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات ، الجزائر، 1983، ص 129.

3 Maurice durousset, **Le marché du pétrole**, Edition Ellipses, 1999, Paris , p 47.

2-صدمة 1979: في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة الأسعار إلى حد أقصى لسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1,5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع إرتفع سعر البترول من 12,7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24,5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة وواصلت الأسعار إرتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية ونقص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت إرتفعت أموال الأوبك 211,7 مليار دولار.[1]

3-صدمة 1986: لقد كانت صدمة 1986 مغايرة عن سابقاتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج السلبية لهذه الأخيرة مضرة بالدول المنتجة للنفط على عكس ماسبقها من أزمات نفطية وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية، إذ أفاقت دول الأوبك على واقعة إنهيار الأسعار وذلك نتيجة إختلال المطلوب النفطي وإنخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط[2].

ففي الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 إنخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر إلى 17,7 دولار للبرميل، و بإقتراب فصل الربيع إنطلقت حرب أسعار شاملة إنخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل[3].

4-صدمة 1998: في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط فإنخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل[4]. ففي نهاية سنة 98، تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر نفس السنة[5].

---

1 Maurice durousset, **Le marché du pétrole,** op-cit, p49.

2 إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

3 مريم شطايبي محمود، **مداخلة بعنوان: إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 14 ماي 2015، ص 4.

4 تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 28، 2001.

5 مريم شطايبي محمود، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

5-صدمة 2004: تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط، حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط[1].

6- صدمة 2008: شهدت سنة 2007 إستمرارا في إرتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، ووصل السعر سنة 2008 إلى 97,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع. ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الإنخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط[2].

المطلب الثاني: قنوات إنتقال التقلب السعري للنفط لربوع الاقتصاد الكلي

إن التقلبات التي تلاحق الأسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس المحيط الاقتصادي العالمي، لها الأثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تشل أو ترفع من أدائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنات العمومية، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي. وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، ويمكن تلخيص كيفية إنتقال الأسعار النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي في المخطط التالي:

1 مريم شطايبي محمود، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص4.

2 إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الشكل (2-3) قنوات إنتقال الصدمات السعرية للنفط.

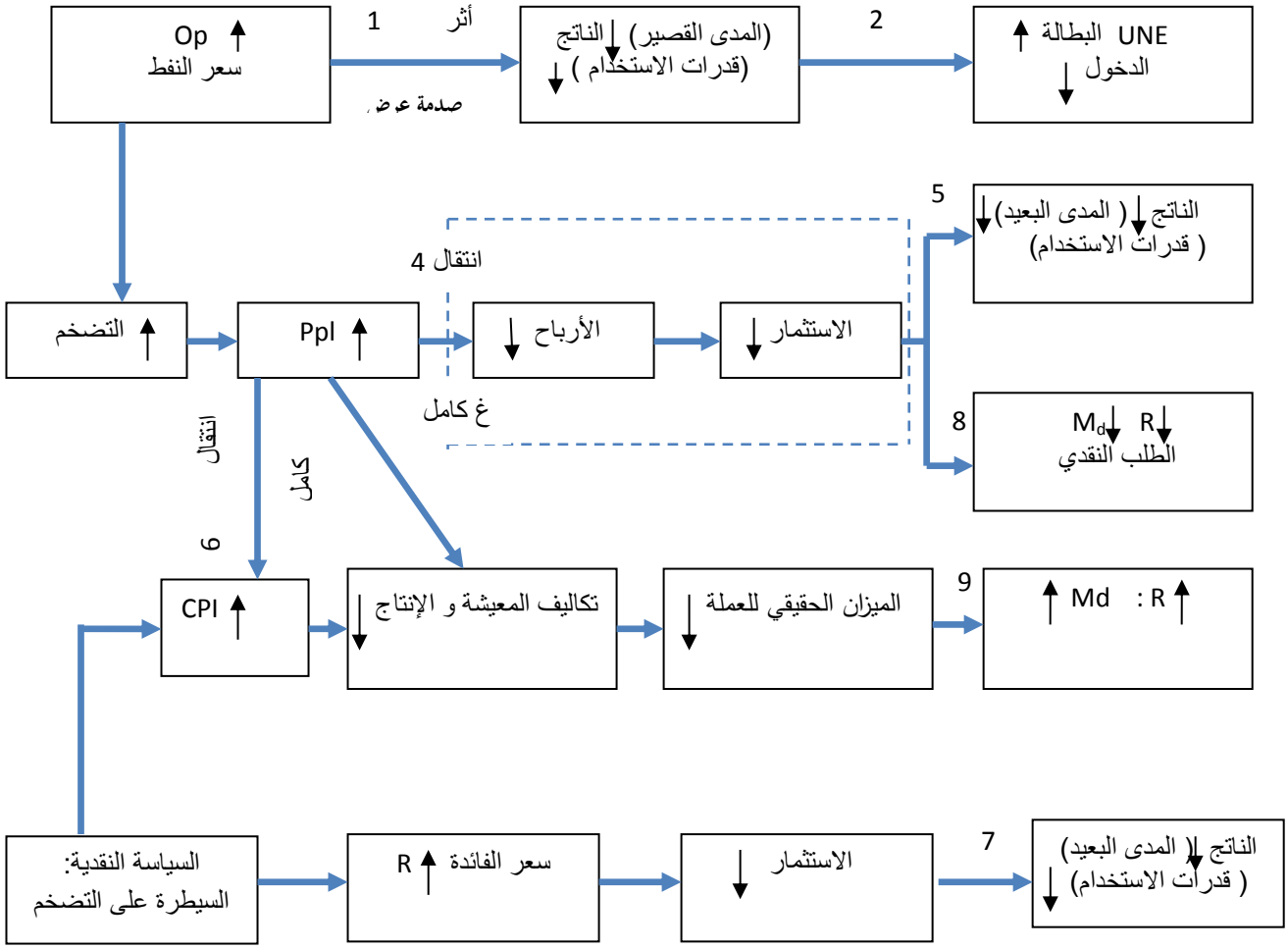

حيث أن: PPI: مؤشر أسعار الانتاج و CPI: تعبر عن مؤشر أسعار المستهلك

المصدر: إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها عل السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) ، مرجع سبق ذكره، ص 238.

الفرع الأول: قنوات إنتقال الصدمات السعرية الى الاقتصاد من الجانب الكلي

التغيرات في أسعار النفط تؤثر على أداء متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال الآليات أو القنوات التالية:

أولا: أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم

يمكن لإرتفاع أسعار النفط أن تكون بمثابة مؤشر لصدمة كلاسيكية من جانب العرض، والتي تعمل على تقليل الإنتاج المحتمل. فإرتفاع أسعار النفط إشارة دالة على زيادة ندرة الطاقة التي تعد مدخلا أساسيا للإنتاج، والتي ينتج عنها تباطؤ في كل من معدلي نمو الإنتاج والإنتاجية. التراجع في معدل نمو الإنتاجية سيتسبب في تقليل نمو الأجور الحقيقية، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي بدورها تعمل على تسريع التضخم. إذا توقع المستهلكون إرتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة، أو إذا كانوا

يتوقعون أن تكون الأثار الإنتاجية على المدى القريب أكبر من الآثار الطويلة الأجل، يعملون على التخفيف من معدلات إستهلاكهم عن طريق توفير أقل أو إقتراض أكثر، مما يعزز التوازن في سعر الفائدة الحقيقية. مع تباطؤ نمو الإنتاج وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية، فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ستعرف إنخفاضا واضحا، وحسب معدل نمو معطى من العرض النقدي، فإن معدلات التضخم سترتفع. وعلى هذا الأساس، فإرتفاع أسعار النفط ستكون سببا في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاضافة إلى تعزيز أو رفع كل من معدلات الفائدة الحقيقية ومعدل قياس التضخم. الإنخفاض في نمو الناتج المحلي، سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، كون الإنخفاض في نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي يترافق مع إنخفاض في إنتاجية العمل. والتي ستؤدي بأصحاب الشركات تسريح عمالهم مما يتولد عنه زيادة البطالة والمزيد من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: أثر نقل الثروة

ويتم ذلك من خلال التركيز على معدل الإستهلاك الحدي لمختلف الدولارات النفطية والناتجة عن الفوائض العادية من المبادلات التجارية. حيث أن إنتقال القوة الشرائية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط التي تنتج عن إرتفاع أسعار النفط، تعد وسيلة أخرى يمكن من خلالها لصدمات أسعار النفط أن تؤثر على النشاط الاقتصادي. فإنتقال القوة الشرائية يقلل من الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط، ويزيد الطلب على السلع الإستهلاكية في الدول المصدرة للنفط. وبشكل من الوضوح، الطلب العالمي على السلع الإستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وبالمقابل فالعرض العالمي للمدخرات سيرتفع، والذي سيتسبب في إحداث ضغوطات على أسعار الفائدة الحقيقية التي يمكن أن تعوض جزئيا من الضغوطات التصاعدية على أسعار الفائدة الحقيقية التي تأتي من المستهلكين في الدول المستوردة للنفط محاولة للتخفيف من إستهلاكهم. الضغط التنازلي على أسعار الفائدة العالمية يجب أن يحفز الإستثمار الذي يعوض الإنخفاض في الإستهلاك ويترك الطلب الكلي دون تغيير في البلدان المستورة للنفط.

إذا كانت الأسعار تتجه نحو الإنخفاض، فإن الإنخفاض في الإنفاق الإستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفط سيزيد من الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، التخفيض في الإنفاق الإستهلاكي يتطلب إنخفاض مستوى الأسعار لتسفر عن توازن جديد، إذا لم يكن بإمكان لمستوى الأسعار أن ينخفض، فالإنفاق الإستهلاكي سينخفض بنسبة أكثر من الزيادة المسجلة في الإستثمار، بالتالي فإن الطلب الكلي سينخفض، مما يخلق مزيدا من التباطؤ في النمو الاقتصادي لجميع دول العالم.

ثالثا: أثر التوازن الحقيقي

وذلك من خلال التحقيق في التغير في الطلب على النقود والسياسة النقدية. حسب ما تم مناقشته في العديد من الدراسات فأثر التوازن الحقيقي يعد أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية في النفط في الأداء الكلي للاقتصاد، فالإرتفاع الحاصل في أسعار النفط يمكن أن يقود إلى إرتفاع في الطلب النقد، وفي حالة فشل السلطات النقدية في العمل على لقاء ذلك الطلب النقدي المتزايد بالعرض المتزايد، سيتسبب في إرتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادية.

رابعا: أثر التكييف القطاعي

من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساسا لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط، وبالتالي انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الثاني: قنوات إنتقال الصدمات السعرية الى الاقتصاد الكلي من الناحية المنهجية

في الحقيقة إن آليات التي كانت خلال الصدمتين (1973-1986) ليست بالضرورة هي نفسها الموجودة اليوم، خاصة منذ سنة 2000 حتى الأن، من الناحية المنهجية هناك ثلاث آليات يمكن من خلالها إنتقال الصدمة البترولية للاقتصاد الحقيقي وهي كالتالي:

أولا: جانب العرض

إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والانفاق الجاري، والذي بدوره يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعا سيؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد.

ثانيا: جانب الطلب

الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي إلى زيادة حجم السيولة (نتيجة انتقال الثروة) لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيترفع هو الأخر، مما تؤدي إلى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه إنخفاض في المداخيل الحقيقية للأفراد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والأفراد.

ثالثا: جانب وضع التجارة

تقترح النظرية الاقتصادية أن صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الغير نفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، حيث يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الإرتفاع يؤدي إلى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

المطلب الثالث: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط–أو المحروقات بصفة عامة– بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد، لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: إنعكاسات حركة أسعار النفط على التضخم

يعد البحث في تحركات الأسعار أمر شديد الأهمية للوقوف على الإتجاهات التضخمية لأي اقتصاد. وفي الجزائر –وكما هو شائع– فإن الإرتفاع المستمر في أسعار الإستهلاك يعد مظهرا هاما من مظاهر التضخم. ويمكن توضيح التطورات التي عرفها مؤشر أسعار الاستهلاك، معدلات التضخم وسعر النفط من خلال الشكل التالي:

الشكل (2–4) تطور سعر النفط ومعدلات التضخم خلال الفترة 1970–2013

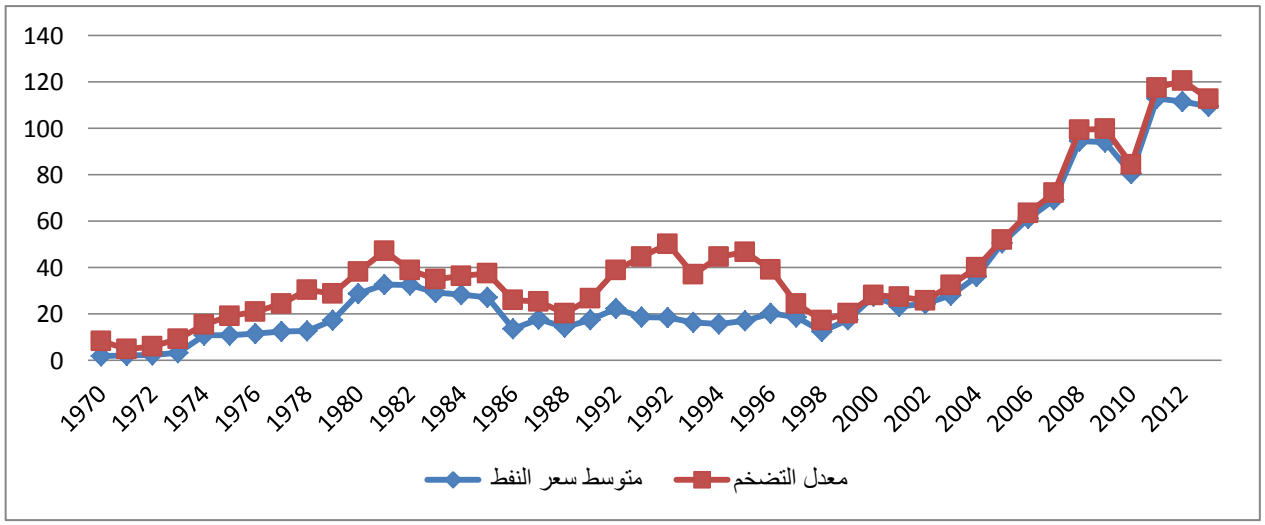

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات التقرير الاحصائي السنوي للاوبك، متاح على الموقع:

http://data.albankaldawli.org.

من خلال الشكل يظهر أنه إنطلاقا من العام 1970 وإلى غاية 1990، كانت وتيرة الزيادة في الأسعار تسير بصورة بطيئة، وبالرغم من إرتفاع وتيرة هذه الزيادة خلال النصف الثاني من عشرية السبعينات إلا أنها عادت للإستقرار مع بداية الثمانينات، ومن منتصف الثمانينات وبسبب تبعات الأزمة النفطية لسنة 1986 بدأت معدلات تعرف تزايد، فقد شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للتقديرات النفطية والتخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، ففي سنة 1992 عرف معدل التضخم إرتفاعا وهذا راجع إلى إرتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية.

حيث بذلت الجزائر مجهودات للتحكم في معدلات التضخم تدريجيا بسبب تحسن الوضعية المالية وتسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها وهذا راجع إلى إرتفاع الإيرادات النفطية. لقد إستطاعت الجزائر من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد، فمن 29.78 % سنة 1995 إلى 2,65 % سنة 1999 بسبب النتائج التي أفرزتها برامج التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر.

إنطلاقا من العام 2001، عاد معدل التضخم إلى الإرتفاع، بوصوله لمستوى 4,23% نتيجة التوسع في الانفاق الحكومي المصاحب لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى إرتفاع مستويات أسعار النفط. تميز عام 2006، بعودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم، والذي تسارعت وتيرته خلال العامين 2008 و2009، وذلك راجع لإرتفاع أسعار المنتجات ذات صلة بالواردات، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية، والمدفوعة بإرتفاع أسعار النفط، تواصلت التوترات التضخمية في 2010، لكن بأقل دقة من السابق، وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، تراجع معدل النمو السنوي المتوسط منتقلا من 7,7% سنة 2009 إلى 3,9% على عكس السنوات السابقة، نتج التضخم أساسا عن إرتفاع أسعار الخدمات والسلع المعملية. ليعود معدل التضخم إلى الإرتفاع من جديد في سنة 2011.

في 2012، تسارع التضخم ليبلغ 8,89% بعدما كان 4,25% المعدل الأكثر إرتفاعا للعشرية، تعلق هذا التسارع بأسعار السلع الغذائية، لتشهد تراجعا واسعا وسريعا في سنة 2013 ليسجل معدل التضخم معدل 3,25%.

الفرع الثاني: إنعكاسات حركة أسعار النفط على الميزانية العامة خلال الفترة 1970-2013

إن المتتبع لمسيرة وأوضاع الاقتصاد الجزائري يجد أن السير الحسن للسياسة المالية، وإستقرار معدلات الدين الحكومي، والعجز الموازني كان دائما مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة، وخاصة منها إيرادات المحروقات. وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين بالشكل التالي:

الشكل (2-5) تطور الموازنة العامة للفترة 1970 -2013

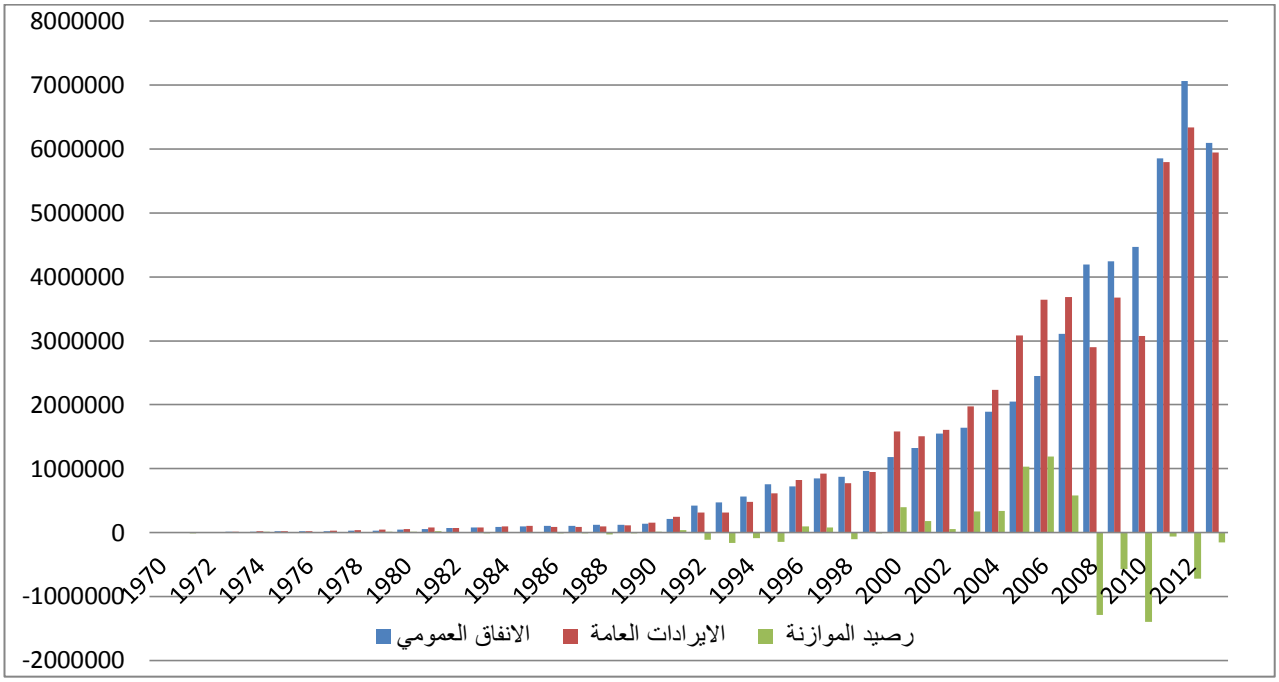

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الحوصلة الاحصائية (1962-2011) وتقرير بنك الجزائر 2016.

من الشكل السابق نلاحظ الإرتفاع المتواصل للإيرادات العامة منذ سنة 1974 إلى غاية 1985 بسبب إرتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973، إلا أنه ومنذ سنة 1984 بدأت إيرادات الجباية البترولية تتراجع مما أثر على الإيرادات العامة خاصة سنة 1986 لتصل إلى 89690 مليون دج بسبب تداعيات الأزمة النفطية وإنعكاساتها السلبية على رصيد الموازنة والذي سجل عجزا ب 12127 مليون دينار جزائري ليتفاقم العجز سنة بعد أخرى نتيجة الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني.

حقق رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة (1992-1995) نتيجة للتزايد المطرد في حجم النفقات الذي إنتقل من 420131 مليون دينار سنة 1992 إلى 759617 مليون دينار سنة 1995 نتيجة لعدة عوامل، يأتي في مقدمتها رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الإجتماعية .

ومع مطلع سنة 2000، عرفت الجزائر وفرة مالية نتيجة لإرتفاع أسعار النفط، تم إستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية تنموية، عبر عنها إرتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث نلاحظ ان الإيرادات عرفت تطور إلى غاية سنة 2007 حيث سجلت أعلى مستوى لها ب 3687,9 مليار دينار جزائري، لتشهد الإيرادات إنخفاض محسوس سنة 2008 لتصل إلى 2902,4 مليار دينار بسبب تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري وتأثيرها على حجم الصادرات من المحروقات.

شهدت سنة 2009 عودة رصيد الميزانية الإجمالي إلى حالة العجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الإنخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول. إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية التي تمت في 2011 و2012 في ظرف تميز بإرتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في إستمرار العجز الموازني ليبلغ ذروته في سنة 2012. كما أدى التعزيز الميزاني المباشر في 2013، المترجم بإنخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الاجمالي.

ولعل هذه الأرقام توضح الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد توازن الميزانية خاصة أمام إنحصار مصادر الإيرادات العادية، لذلك فإن استقرار الموازنة العامة للدولة يبقى رهينة أسعار النفط فإن أي إنخفاض مفاجئ فيها يجعل الموازنة العامة تشهد إختلالات عميقة.

الفرع الثالث: إنعكاسات حركة أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2013

تزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي لميزان مدفوعاتها. وبذلك فإن أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري سيأتي من تأثيرها على الصادرات والواردات، ولذلك يجب التوقع بحدوث صدمة عرض سلبية أو صدمة طلب إيجابية في سوق البترول تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وذلك أن هذا النوع من الصدمات يؤدي إلى زيادة أسعار البترول، والعكس صحيح في حالة حدوث الصدمات التي تؤدي إلى إنخفاض أسعار البترول، والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري:

الشكل (2-6) تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1970-2013

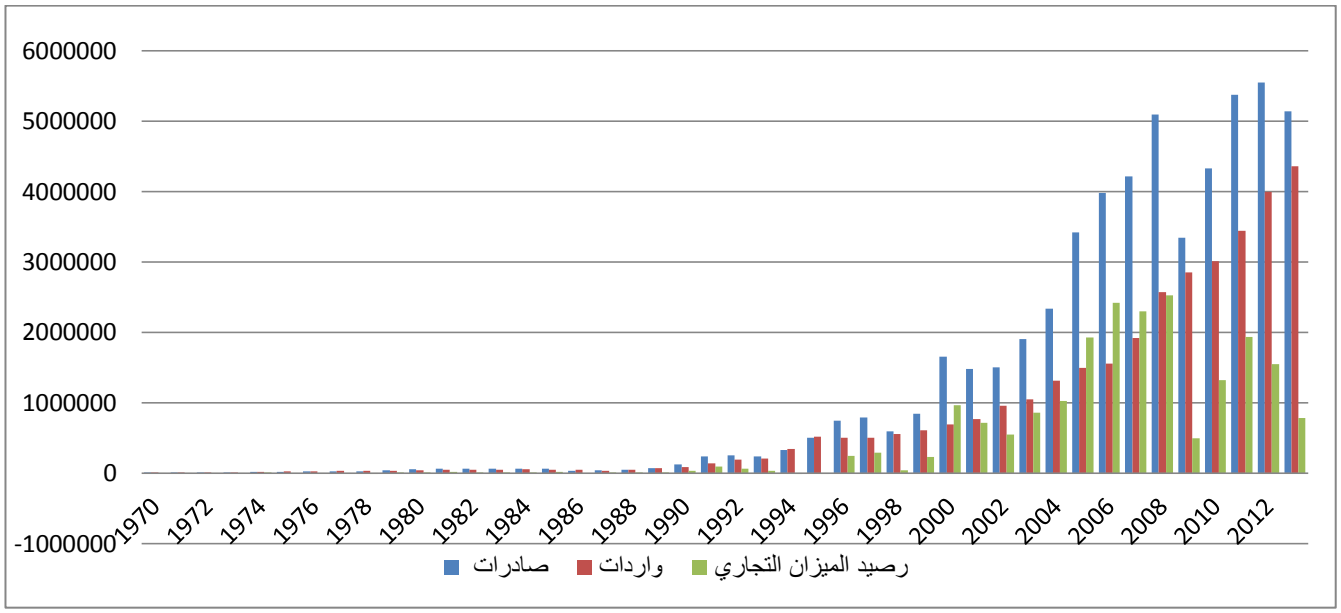

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الحوصلة الاحصائية (1962-2011) وتقرير بنك الجزائر 2016.

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل عجز في معظم سنوات السبعينات بإستثناء سنة 1974و1979، ليسجل بعدها فوائض متتالية في عشرية الثمانينات. إلا أن الأزمة النفطية إنعكست سلبا على رصيد الميزان التجاري، وما يمكن قوله أن تمويل العجز في الميزان التجاري تم بواسطة الديون الخارجية والسحب من إحتياطات الصرف المتراكمة من السنوات التي حققت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة.

في المقابل عرف الميزان التجاري من جهة أخرى تسجيل فوائض موجبة خلال الفترات الموالية ماعدا سنة 1994 و 1995 سجلا عجز قدر ب15754 مليون دينار و14742 مليون دينار على التوالي وهذا ناتج عن إرتفاع فاتورة الواردات، لتعرف سنوات الألفية تحسنا في ميزان التجاري ويرجع ذلك لأسعار النفط. ليسجل إلى غاية 2008 فائضا ولكن بقيم متذبذبة، لينخفض بشدة في سنة 2009 ليصل إلى 492830,7 مليون دينار ما يسفسر هذا الإنخفاض إنخفاض الصادرات، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إنخفاض الطلب على البترول و إنخفاض أسعارها، ليبدأ في التحسن من جديد منذ سنة 2010.

في سنة 2012، إنخفضت صادرات المحروقات و إرتفعت واردات السلع، حيث كان لهذا الإرتفاع أثر في تخفيض فائض الميزان التجاري إلى 1549965 مليون دينار. ليبلغ سنة 2013 قيمة 783660 مليون دينار في ظرف تميز بإستمرار إرتفاع الوتيرة السنوية لواردات السلع.

إذا فالميزان التجاري في الجزائر يعاني من إختلالات هيكلية فادحة فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، فهو يعتمد على سلعة واحدة من جانب الصادرات وإن أي تغير على مستوى أسعارها قد تحمله تكاليف باهضة.

المبحث الثالث: الصدمة النفطية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني

شهدت السوق النفطية تغيرا مفاجئا بحدوث إنخفاض حاد في أسعار النفط، وحدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية بشكل عام أثرت على حركة التجارة الخارجية ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الصدمة النفطية وأسبابها

الفرع الأول: الصدمة النفطية الحالية

شهدت أسعار النفط العالمية، إنخفاضا كبيرا ليصل المعدل السنوي لسعر خامات الأوبك خلال عام 2014 إلى 96,3 دولار للبرميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2010، متأثرة بعوامل عديدة متشابكة منها ماله علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك[1].

وفي ظل إستمرار إنهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للإنهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والإجتماعي في الجزائر[2].

الفرع الثاني: أسباب الصدمة النفطية

من مسببات هذه الصدمة أو بالأحرى العوامل التي قادت السعر النفطي نحو الإنهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولا: المعروض النفطي

في 2011 عرف الإنتاج النفطي الأمريكي تزايدا ملحوظا كنتيجة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الحفر. في بداية الأمر لم يكن للإنتاج الإضافي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا على السوق النفطي، إذ إستطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الإرتفاع في المعروض النفطي. غير أن ذلك لم يدم طويلا ففي صيف 2014 بدأت بوادر الإنخفاض

1 تقرير الأمين لعام السنوي الحادي والأربعون، 2014 ص 31

2 مريم شطيبي محمود، **إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

السعري للنفط تظهر، ليأتي قرار منظمة الأوبك بقرارها الداعي إلى الحفاظ على الإنتاج والذي زاد من حدة إنخفاض الأسعار. ومع ذلك، فإن نمو إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية يمثل القوة الرئيسية الدافعة لإنخفاض سعر النفط[1].

ثانيا: تباطؤ الطلب

عوامل عديدة من جانب الطلب ساهمت في إنخفاض أسعار النفط، حيث شهد نمو إستهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤ كثيرا نحو 0,7 مليون برميل يوميا، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في2012 و2013 بالرغم من التعافي الطفيف في إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤ ضعيف وصل إلى حدود 2,6% في سنة 2014 وهذا لتأثره بتباطؤ باقي الدول التي لم تحقق هذا النمو بالرغم من الجهود التي تبذلها في المجال خاصة الصين الذي تراجع فيها معدل النمو من 7,7% في 2012 إلى 7,4 % واليابان التي وصل فيها معدل النمو 0 في 2014 ودول الإتحاد الأوروبي التي حققت نمو وصل إلى 0,9 % في 2014 وهو ما إنعكس على إستهلاك النفط لهذه الدول [2].

ثالثا: سياسات منظمة الاوبك

كثرت المحاكات حول التحركات في سوق النفط مركزة على الدور الذي لعبته ولاتزال منظمة الأوبك لما لها من تأثير واضح جدا ومهم. فالمتتبع لسلسلة التغيرات في أسعار النفط يتبين له أن التغيرات السلوكية في قرارات الأوبك قد لعبت دورا هاما في الإنخفاض الحاد الذي مس أسعار النفط. ففي الآونة الأخيرة، إرتفع إنتاج الأوبك بشكل حاد في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، وصولا إلى عام 2012. وبحلول عام 2013، كان هناك تعطل مؤقت في الإمدادات ميزة لعدة منتجين من الاوبك (بما فيها ليبيا والعراق). غير أن بحلول عام 2014، إستطاعت هذه المصادر العودة بشكل تدريجي إلى السوق، والذي تزامن مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي مما سبب في تفاقم وتراجع معدلات النفط والتي يمكن وصفها بالإنهيار، وبالعودة إلى القرار الذي إتخذته السعودية بعدم التحرك كمنتج البديل وعدم قبولها كبح إنتاجها على حين غرة[3].

1 إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980–2014**، مرجع سبق ذكره، ص168.

2بن موفق رزوق وآخرون، مداخلة بعنوان: **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14و15أكتوبر، ص06.

3إدريسي أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980–2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص 172–173.

المطلب الثاني: أهم تأثيرات أزمة سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

بالنظر إلى إرتباط الكثير من المؤشرات الاقتصادية بعائدات المحروقات، فإن تهاوي أسعار النفط سيؤدي إلى تهاوي تلك المؤشرات.

الفرع الأول: عجز الميزان التجاري

يعتبر التغيير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2-2) الميزان التجاري للفترة 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	58,4	33 ,1	27,7	35,7	36
اجمالي الصادرات	60,0	34,6	29,1	37,0	37,3
اجمالي الواردات	59 ,7	52,6	49,4	49,4	47,1
رصيد الميزان التجاري	0,3	-18,1	-20,4	-12,4	-9,7

Source : 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA. IMF Country Report No. 17/141, p26.

ويمكن تمثيل حوصلة نتائج الميزان التجاري من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (2-7) الميزان التجاري للفترة 2014-2018

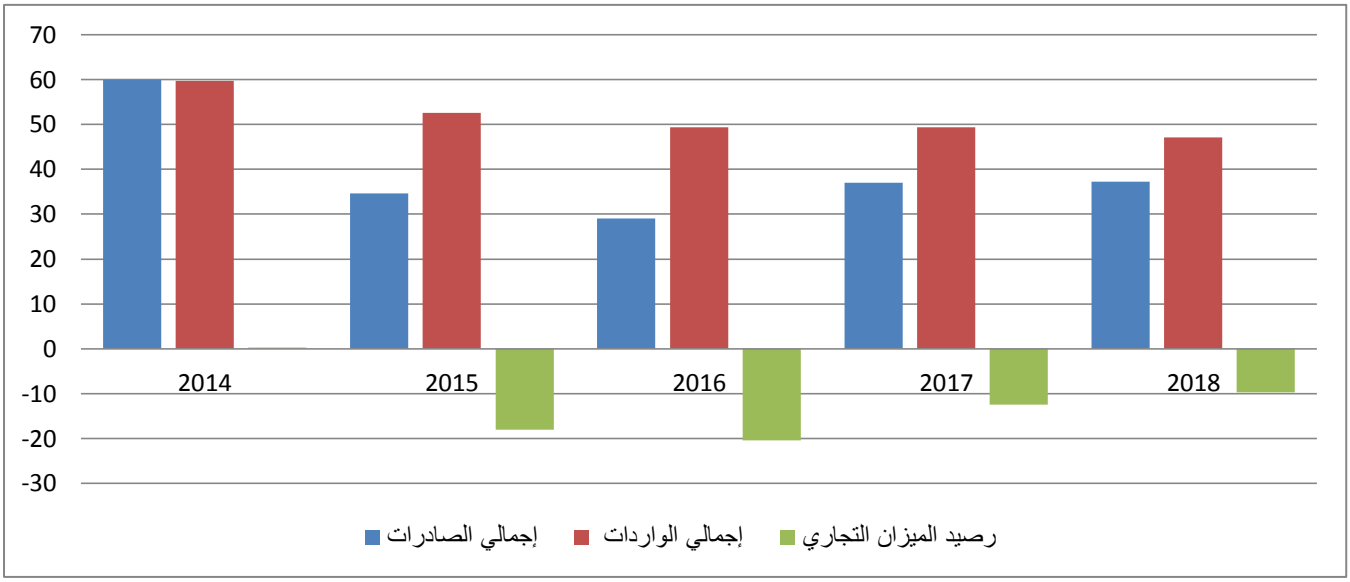

من خلال الشكل نلاحظ أنه بعد سنة 2014 وإلى غاية 2016، عرف الميزان التجاري تراجعا وهذا نتيجة انخفاض قيمة الصادرات التي تأثرت بالإنخفاض المستمر لأسعار النفط بحيث أدى هذا الأخير في أخر سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 20,4 مليون دولار، ليتحسن بعدها في سنة 2017 تدريجيا نتيجة التحسن الطفيف لأسعار النفط، وكذا التوجه نحو تطبيق بعض الإجراءات في سبيل تنويع الصادرات، والجانب الأكبر ألا وهو تقليص فاتورة الواردات وحضر العديد من المواد وتشجيع الانتاج المحلي.

الفرع الثاني: إنخفاض الإحتياطات الرسمية

تأثر إحتياطي الصرف في الجزائر بأزمة إنخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014.

الجدول(2-3) الاحتياطات الرسمية للفترة 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	178,9	144,1	114,1	106,5	96,4
متوسط سعر برميل النفط	99.68	52 ,79	44 ,28	51,67	61,50

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 وتقرير الإحصائي السنوي للأوبك 2015-2018.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ سنة 2014 عرف إحتياطي الصرف تلاشيا بحيث كان يقدر ب 178,9 مليار دولار في نهاية ديسمبر من نفس السنة، متأثرا بإنخفاض أسعار النفط وصادرات المحروقات، بحيث واصل إنخفاضه ليصل في ديسمبر 2018 إلى 96,4 مليار دولار مسجلا تراجعا ب 82,5 مليار دولار بين سنة 2014 و2018، ويرجع الإنخفاض في مستوى إحتياطات الصرف إلى الإنخفاض الفعلي في ميزان المدفوعات وأثر تغير سعر الصرف للعملات الأجنبية، ما يؤدي إلى الإعتماد على رصيد هذا الإحتياطي لتغطية العجز المستمر.

الفرع الثالث: عجز الميزانية العامة

أثر هبوط أسعار النفط على موارد الميزانية العامة من خلال تراجع حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما سنعرضه في الجدول التالي:

الجدول(2-4) الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات نفطية	3 388,4	2 373,5	1 781,1	2 200,1	2 776,2
إيرادات غير نفطية	2 349,9	2 729,6	3 261,1	3 435,3	3 938
نفقات التسيير	4 714,4	4 972,3	4 807,3	4 591,8	4 584,4
نفقات التجهيز	2 914,7	3 885,8	3 176,8	2 291,3	4 043,3
رصيد الموازنة	-1 890,8	-3 755	-2 941,9	-1 247,7	-1 913,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014-2016 و قانون المالية 2017-2018

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تقلبات أسعار النفط هي جلية وواضحة، كان العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009. نتج عن هذا الوضع إنخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي30% عقب إنخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، وعن إرتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

أدى الإنخفاض المستمر في سعر البترول في 2016، إلى تواصل إنخفاض إيرادات المحروقات، وبفضل الإنخفاض الملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وإرتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الميزاني نوعا ما في سنة 2016إلى 2 491,9 مليار دينار، كما أدى الإرتفاع في إيرادات الميزانية، ترافقا مع الإستقرار النسبي للنفقات العمومية، إلى تراجع العجز الميزاني ليبلغ 1 247,7 مليار دينار سنة 2017 كما يتوقع مواصلة التحسن في سنة 2018 ليسجل العجز إرتفاع لتصل إلى 1 913,5 مليار دينار ويرجع ذلك إلى الزيادة في نفقات التجهيز.

الفرع الرابع: الدين العام

الجدول (2-5) الدين العام للفترة 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الدين العام	7,7	8,8	20,6	17,7	19,3

Source : https://fr.tradingeconomics.com/algeria/government-debt-to-gdp.

من الجدول نلاحظ إرتفاع مستوى الدين العام ليبلغ سنة 2016 نسبة 20,6 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، ويرجع ذلك لعمليات الدعم من الدولة للمؤسسات العمومية، وكذلك نضوب الإدخار المتصل بالميزانية، كنضوب صندوق ضبط الإيرادات.

كما يتوقع بلوغ الدين العام سنة 2018 نسبة 19,3 بالمائة وذلك على أساس القروض التي ستحصل عليها الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، وعملية طباعة المزيد من الأوراق النقدية. لذا على السلطات اللجوء إلى عدة بدائل وخيارات في مجال التمويل لضمان توازن ميزانياتيها.

المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة من قبل الدولة كإستجابة لصدمة إنهيار أسعار النفط:

مما لا شك فيه أن إستجابة السياسات الملائمة إزاء تراجع أسعار النفط ستتوقف على ما إذا كان البلد المعني مستوردا للنفط أم مصدرا له، فأمام معضلة الإنخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة إنخفاض أسعار النفط وإتساع العجز في الميزانية والخزينة، إتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الإقتصادي شملت ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات تخص رصيد الموازنة

أولا: تعديلات مالية ونقدية

- ❖ إستخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛
- ❖ سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وهو ما يفسر توجه حكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا؛
- ❖ زيادة معدلات بعض الضرائب والرسوم على القيمة المضافة بالاضافة إلى تدابير أخرى؛
- ❖ مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا، مع إعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة (اسعار الكهرباء، البنزين، المازوت.....)؛

- ❖ سياسة منع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج وإسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبيض الأموال التي أخذت أبعاد كبيرة في الفترة الأخيرة[1]؛
- ❖ فرض ضرائب ورسوم على فوائض التنازل وإقتناء العقارات المباني سنة 2017، والنسب كانت بالتوزيع 7%، 10% و15% حسب نوعية النشاط[2].

ثانيا: ترشيد النفقات ورفع الايرادات

- ❖ التوجه الاضطراري الذي كشفت عنه التدابير الحاسمة المتخذة في موازنة سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي أمام توقعات إستمرار تدني أسعار المحروقات والعائدات، وذلك من خلال إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، فقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير ترشيد النفقات الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي[3]؛
- ❖ تم سنة 2017، فرض بعض الرسوم وحقوق الطابع على بعض الوثائق الرسمية المستخرجة، وتعديل في مبلغ بعض الوثائق الأخرى كجواز السفر وبطاقة التعريف[4]؛
- ❖ فرض ضرائب ورسوم على إستهلاك بعض المواد الكمالية والغير أساسية كالتبغ والكبريت وبعض الأسماك والفواكه[5].

الفرع الثاني: إجراءات تخص التجارة الخارجية والطاقة

أولا: منظومة الإستيراد والتصدير

- ❖ إعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أنه يجب ضخ المزيد من الإستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة، الصناعة، الخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من أنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا؛

1جلابة علي و بن عمارة منصور، **مداخلة بعنوان: رؤية تحليلية في اسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على اداء الاقتصاد الجزائري**، لملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14و15أكتوبر، ص ص 14-15.

2 القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل28 ديسمبر 2016، **المتضمن قانون المالية 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص ص 6-7.

3 جلابة علي و بن عمارة منصور، **مداخلة بعنوان: رؤية تحليلية في اسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على اداء الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص14.

4 القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل28 ديسمبر 2016، مرجع سبق ذكره، ص 10.

5 المرجع نفسه ص 18.

- ❖ وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت؛
- ❖ تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها[1]؛
- ❖ حظر ما يقارب 857 منتوج من الاستيراد، ومحاولة تعويض هذا النقص بدعم المنتوج المحلي، وفتح قنوات الاستثمار المحلي وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: الجانب الطاقوي

- ❖ أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وأدخلت عليه تغيرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح؛
- ❖ رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]؛
- ❖ الرفع من أسعار المواد الطاقوية المستهلكة وأهمها البنزين والديزل وإعفاء غاز الوقود؛
- ❖ فرض رسم الفعالية الطاقوية من أجل ترشيد الاستهلاك الطاقوي وضمان حق الأجيال القادمة، ومنها مايتعلق بالأجهزة الكهرومنزلية ومستهلكات الكهرباء [3]؛
- ❖ إعفاء عمليات تصدير الأجهزة والمعدات إلى الخارج من رسم الفعالية الطاقوية[4].

1 جلابة علي و بن عمارة منصور، **مداخلة بعنوان: رؤية تحليلية في اسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على اداء الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص15.

2 المرجع نفسه، ص15.

3 القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل28 ديسمبر 2016، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4 المرجع نفسه، ص 35.

خلاصة الفصل:

لقد سمح لنا هذا الفصل الثاني بإظهار درجة إعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، إذ تتربع الجزائر على ثروات طاقوية هائلة، والتي يعول عليها في تمويل البرامج التنموية.

كما لاحظنا وجود علاقة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، حيث أن أي تغيرات أو تقلبات أو صدمات تمس أسعار النفط تؤثر على كل متغير من المتغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية أو خارجية.

وفي هذا الإطار يجب على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري من تصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة إقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من التخلص من التبعية للقطاع الواحد ودون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، لذا أصبح على الجزائر أن تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شافي من خلال العمل إلى توسيع النشاطات الغير النفطية ودعم فكرة التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث:

نموذج النمو الاقتصادي

الجديد– فرص وتحديات–

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد توسعي يسعى إلى زيادة صادراته نظرا لمحدودية مساهمة الإنتاج الوطني في الناتج الداخلي الإجمالي بسبب ضعف كل من إنتاجية العمل ورأس المال، الناتجة عن الإعتماد الكلي على صادرات المحروقات مما يسلط الضوء على هشاشة نموذج النمو المتبع على الرغم من كون الجزائر بلد نفطي.

كل ذلك جعل كل التوصيات والخبرات تنادي بضرورة إيجاد مصادر جديدة للنمو وتنويع الصادرات والتأكيد على ضرورة إعتماد البلاد على نموذج التنمية والنمو قائم على أساس إنتاجية أكثر تنوعا من خلال الإعتماد على مزيج من السياسات أهمها توفر بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي من أجل المحافظة على القدرة التنافسية للصادرات من غير الموارد، إضافة إلى توفير بيئة أعمال ملائمة ووضع إستراتيجيات لتشجيع الصادرات. حيث أن التدابير الواجب إتخاذها تتجاوز سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية والتي يجب أن تشمل بالخصوص سوق العمل والقطاع المالي والتعليم والإبتكار، هذا ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية من خلال تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كمحاولة لإحداث تغيير نوعي.

وعليه وإنطلاقا مما سبق سيتم إستعراض حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى أبعاد وأطر النموذج الاقتصادي الجديد وفرص نجاحه، وأخيرا التحديات التي تواجه تطبيق النموذج وأفاق الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول:حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري

يتطلب التنويع الاقتصادي توفر الشروط الأساسية المادية والبشرية على الإنتقال التدريجي من التركز إلى التنويع، حيث يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، توسيع فرص الإستثمار وتقوية أوجه الترابط في الإقتصاد.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه يجب على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها[1]:

هو "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".

كما يعرف أنه "إيجاد مصادر غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للإستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لإستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدا عن الإستخدام الحكومي".

1بن يوب فاطمة وبوفافل سهام، مداخلة بعنوان : **دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945،قالمة، يومي 25-26 أفريل 2017، ص 5.

الفرع الثاني: أهمية التنويع للدول النفطية

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي. كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.

وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في[1]:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا وإجتماعيا؛
- تحقيق الإستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة إجتماعية عن طرق توفير الأموال المطلوبة.

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات في الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي. غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على إقتصادياتها، حيث أن سعي الحكومة نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية في جميع مستوياتها[2].

كما أن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو إنخفاضها (مورد غير متجدد)؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

1 بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2018، ص ص 332-333.

2 موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 137.

3 ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، ص 26.

❖ زيادة أثر السحب « L'effet d'entrainement » على مستوى القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

يتبين أن التنويع الاقتصادي في الجزائر رهين الدور الذي تلعبه الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة للنمو.

الفرع الأول: دوافع التنويع الاقتصادي في الجزائر

نرجع دوافع وأسباب لجوء الجزائر للتنويع الاقتصادي إلى الضرورة الناجمة عن ما يلي:

أولا: تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

منذ بداية منصف سنة 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50% من قيمتها، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول تضررا من إنخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو 95% من إجمالي الايرادات الحكومية. دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في الجزائر[1].

ثانيا: نضوب النفط الجزائري

لقد قدمت مدرسة شاتام للدراسات تحذيرا مفاده أن الجزائر سوف لن تمتلك نفطا لتصدره بعد عام 2023، ودراسات أخرى تثبت أن ذلك سيكون في الفترة بين عامي 2018–2020 أما تقرير منظمة الطاقة العالمية فإنه يرسم هو الأخر مشهدا أسودا لمستقبل الجزائر النفطي، ويتوقع خروجها من خانة الدول النفطية، ويرجع الأمر إلى تراجع إحتياطات الجزائر وتدهور سمعة شركة "سوناطراك"[2].

الفرع الثاني: الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

يمكن أن نلخص الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجدول التالي:

1 عبد النعيم دفرور وآخرون، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، ص 370.

2 خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية–العربية دراسة حالة الجزائر (1990–2014)**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص 230.

الجدول (3–1) معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في أفاق2020 إلى غاية 2030 ،وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الإستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالإستثمار وفق الصيغ الإستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي و إدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الإقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أ عمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 51/49، خلق وسطاء ترويج الإستثمار، إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الإستثمار في رأس المال البشري والإستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.
الإهتمام بالموارد البشرية المذهلة	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة2014 رصيد 0.736 فيما يعرف بدليل التنمية البشرية، اتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب التصنيف برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010–2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: بللعما أسماء و بنعبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 343–344.

من أجل تفعيل الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي، يجب أن يكون هناك رؤية استراتيجية واضحة، بسياسات وإستراتيجيات نقدية ومالية محددة بشكل واضح. إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين المنظمة الجبائية، مع إعادة النظر في منظومة الإنفاق العام. وهذا في سبيل إنجاح التوجه نحو التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: بدائل التنويع الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: السياحة كبديل إستراتيجي

إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات كثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى أنه يوفر الكثير من فرص العمل، فهو قطاع خلاق للثروة. وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى الدولي[1].

أولا: المقومات السياحية في الجزائر

تتمثل المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في:

- **المقومات الطبيعية:** تملك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية، وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كم من السواحل[2]. كما تتميز الجزائر بتباين تضاريسها، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، يليها حزام من عدة سلاسل جبلية تحيط بالهضاب العليا، وبالجنوب الصحراء الجزائري تمثل 80% من المساحة الكلية[3].
- **المقومات الحضارية والتاريخية:** تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ بتنوع حضارته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين، وأهم هذه المواقع موقع الطاسيلي، حي القصبة، وغيرها من المناطق[4].

1 وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

2 الهذبة مناجلة، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، 2017، ص3.

3 حوتية عمر، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 29، 2014، ص 396.

4 الهذبة مناجلة، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مرجع سبق كره، ص 4.

- **التراث الحضاري والثقافي**: ويشمل هذا التراث جزءا هاما من المتاحف، فإلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر، فإنها تمتلك تراثا ثقافيا شعبيا، ويتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية ومنتجات متنوعة من الصناعات التقليدية[1].

ثانيا: واقع القطاع السياحي في الجزائر

ويمكن ترجمة ذلك بميزان السياحة الذي يمثل الفرق بين ما تم تحصيله من ايرادات في القطاع السياحي وما تم إنفاقه من طرف المواطنين المقيمين داخل البلد خارج بلدهم في المجال السياحي كذلك.

الشكل (3–1) ميزان السياحة في الجزائر للفترة 2010–2016

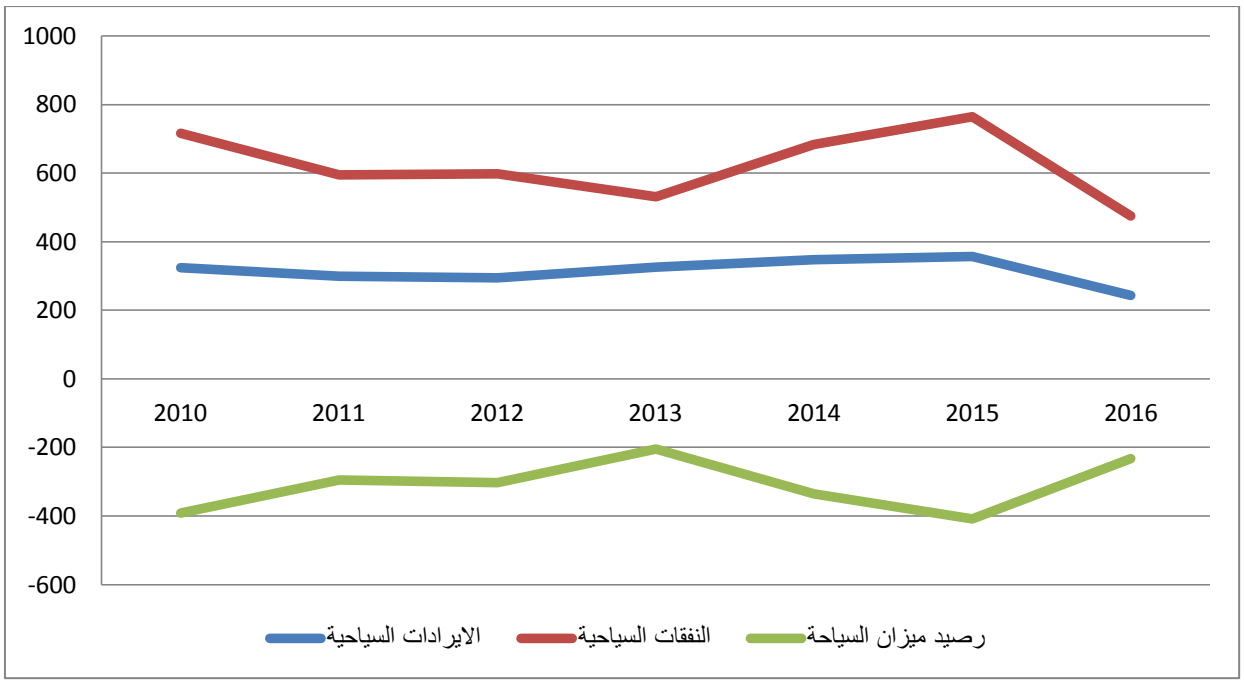

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع:

- http://databank.albankaldawli.org.

من الشكل نلاحظ رصيد ميزان السياحة في الجزائر يسجل عجزا دائما، ويرجع ذلك إلى إرتفاع عدد السياح الجزائريين المتوجهين إلى الخارج وقلة إقبال السياح الأجانب على المنتوج السياحي المحلي، حيث سجل رصيد ميزان السياحة عجز ب 232 مليون دولار سنة 2016.

1 الهذبة مناجلة، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مرجع سبق كره، ص 4.

إن هذه الأرقام لابد أن تدفع السلطات العمومية في الدولة إلى ضرورة العمل من أجل اللحاق على الأقل بجيراننا في المغرب الكبير، ولما لا إستغلال المؤهلات الكبيرة في المجال السياحي بالنظر لأهميته في معادلة التنويع.

الفرع الثاني: الزراعة كبديل إستراتيجي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام.

أولا: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

تتوفر الجزائر على مقومات هامة[1]:

- **المواد الطبيعية:**

-**الأراضي الزراعية:** تتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16,50% و 17,8% من إجمالي المساحة الكلية.

-**موارد مائية:** إن إتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه إختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م^3.

- **الموارد البشرية:** تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا من الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا أن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات.

ثانيا: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني.

1 سالمي رشيد وأسماء قاسمية، **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات –حالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة، دار التل للطباعة، ص ص 234-235.

الشكل (3–2) نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2010–2016

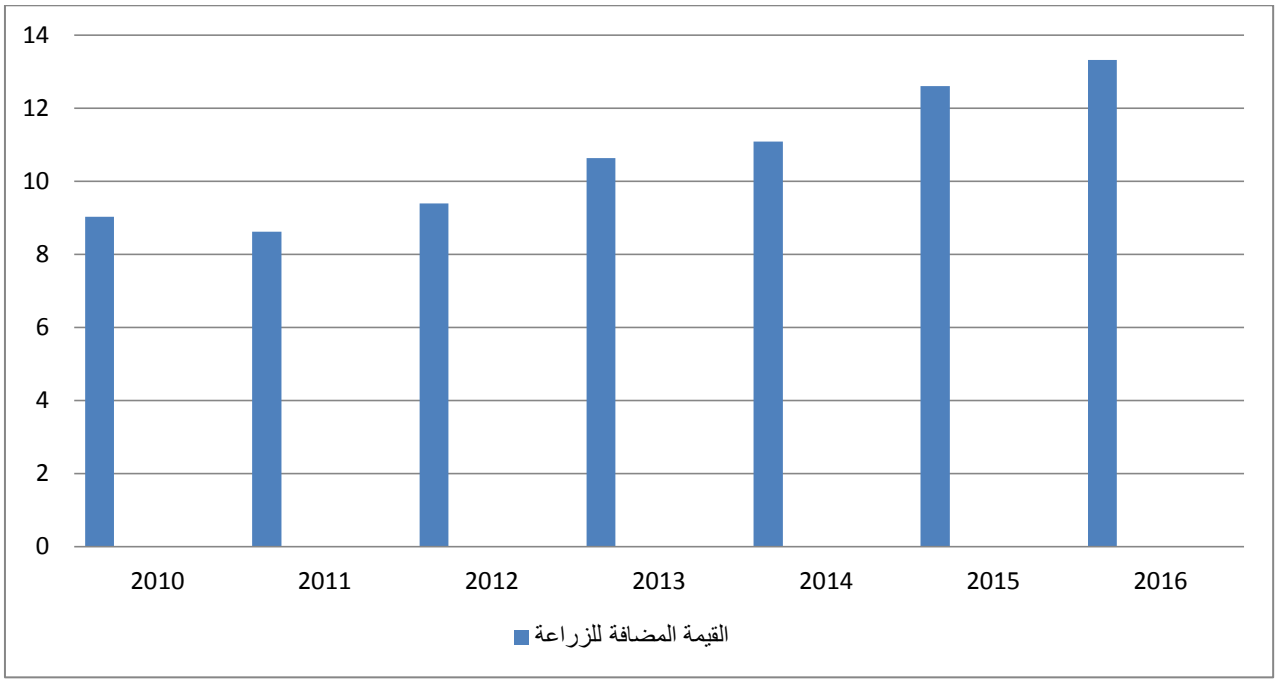

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع:

- http://databank.albankaldawli.org/data

من الشكل نلاحظ أن القيمة الضافة قد سجلت تراجع طفيف في سنة 2011 ب 8,62 % بعد أن كانت تساوي 9,03% سنة 2010، لتعرف بعدها تزايد مستمر ولوكان طفيف، لتصل إلى 13,32% سنة 2016. حيث تبقى وضعية الزراعة متردية وترقيتها أصبحت ضرورة ملحة من أجل التقليل على الأقل من العجز الذي تعرفه البلاد، وايجاد سبل لترقية الصناعات التحويلية في مرحلة مهمة وصولا الى ولوج الاسواق الدولية وادرار العملة الصعبة خارج النفط.

الفرع الثالث: الطاقات المتجددة

إن مستوى التقدم الحاصل في التكنولوجيات وتقنيات الطاقة المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام، مما يجعلها تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع، كبديل طاقوي مستدام لقطاع المحروقات.

أولا: دوافع إهتمام الجزائر بالطاقة المتجددة

أهم العوامل التي دفعت الجزائر بالإهتمام بالطاقة المتجددة هي:

- **الطاقة التقليدية من الموارد الناضبة:** هناك أمر يعرفه الجميع. وهو أن مصادر النفط والغاز آيلة للنضوب بإعتبارها من المصادر غير المتجددة[1]. حيث انه من المفيد التخطيط للتحول المنظم لعالم جديد يكون فيه عرض الطاقة متناقصا، وتحفيز دخول أنواع من الطاقة البديلة[2].
- **المحافضة على البيئة:** يحقق إستخدام الطاقة المتجددة خفض غاوات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي، فالعديد من الدول بما في ذلك الجزائر تعد من البلدان التي تبعث كميات معتبرة من غازات الاحتباس الحراري في العالم، فيمكن بذلك لمصادر الطاقة المتجددة أن تساعد في حل مشاكل المنطقة[3].
- **تنويع الاقتصاد:** يمكن للطاقة المتجددة أن تساهم بالتنوع الاقتصادي من خلال تأسيس قطاع الطاقة المتجددة والاهتمام بتطوير التقنيات النظيفة مما سيسهم بشكل فعال في عملية لتنويع[4].

ثانيا: واقع الطاقة المتجددة في الجزائر

الشكل (3–3) تغلغل الطاقة المتجددة في النتاج الوطني (تيراواط ساعي)

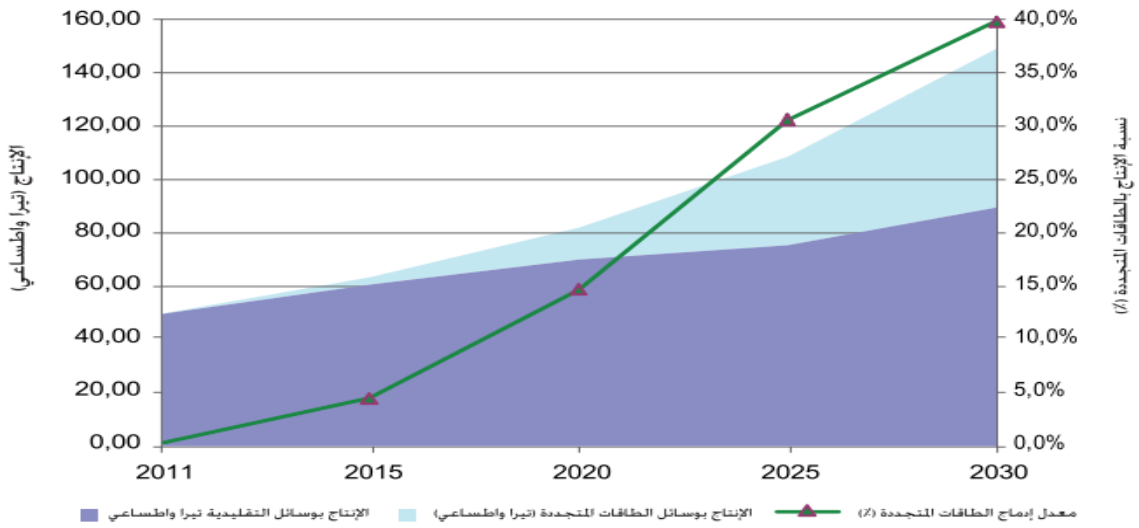

المصدر: برنامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2011، ص09.

من خلال الشكل أعلاه ترجمت توجهات الجزائر لرفع كفاءة الطاقة المتجددة من خلال اعتماد برنامج وطني لتنمية الطاقة المتجددة الذي سطر على أربع مراحل، لكن يتطلب دعما وتوجه سياسي اقتصادي مدروس.

1 عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 33.
2 حاتم الرفاعي، **البترول ..ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص 162.
3 عدنان فرحات الجوراني، **الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة**، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170، تصفح بتاريخ: 2018/05/06، 21:18.
4 المرجع نفسه.

المبحث الثاني: أبعاد وأطر النموذج الاقتصادي الجديد

تشكل التبعية القوية للنشاط الاقتصادي إزاء الانفاق العام عامل هشاشة أساسيا في الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنويع الاقتصادي، مجرا بقطاع منتج ديناميكي وتنافسي. يندرج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، المعتمد من طرف السلطات العمومية، ضمن هذا الهدف. ستسمح ترجمة محاور هذا النموذج في شكل برامج إصلاحات وسياسات اقتصادية ملموسة وتنفيذها الفعلي، بإرساء دائم للنمو الاقتصادي وللتشغيل.

المطلب الأول: ماهية ومراحل نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية إستعجالية قصد معالجة الإختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية.

الفرع الأول: ماهية النمو الاقتصادي الجديد

أولا: تعريف نموذج النمو الاقتصادي الجزائري

تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الإثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت عليها اسم"**نموذج النمو الاقتصادي الجديد**"، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر على تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 [1].

1 قيمي عفاف وشكة عبد الله، مداخلة بعنوان: **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، ملتقى وطني حول : رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الإقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص270.

ثانيا: أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تنقسم اهداف النموذج الاقتصادي الجديد الى شقين [1]:

أ– الشّق الموازاناتي : يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في افاق العام2019:

- ✓ تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- ✓ تخفيض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- ✓ حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ب– الشّق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي :حدّد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2030 - 2020 :

- ✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6,5% سنويا خلال الفترة 2020 – 2030
- ✓ مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام2030 على أساس الدخل الحالي.)
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5,3% في العام 2015 إلى10% من الناتج الداخلي الخام افاق عام 2030).
- ✓ تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات.
- ✓ تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في عام 2015 إلى 3% في عام 2030).
- ✓ تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

الفرع الثاني: مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد

إستهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد عدة أهداف على المدى الطويل لتحقيق التنويع الاقتصادي وخروج البلاد من التبعية الريعية وتحقيق التحول الطاقوي، وللوصول **إلى** تلك الأهداف تم برمجة الاستراتيجية وفقا لثلاثة مراحل

1 Ministère des finances, **Le nouveau modèle de croissance**, juillet 2016, p 11.

أساسية [1]:

أولا: مرحلة الانطلاق في تطبيق النموذج (2016–2019)

ارتكزت هذه المرحلة أساسا على تصحيح الاختلال المالي في موازنة الدولة، وذلك بهدف تحقيق فوائض تسمح بالانطلاق مع مشارف سنة 2020في تنويع مصادر الايرادات، واعتبرت هذه المرحلة أولية كون نسبة الانخفاض في العائدات الجبائية لا تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة مثل الجزائر تتميز بطبيعة خاصة تجاه مصادر تمويل النفقات والتي كما سبق وأن بينا تعتمد على العائدات النفطية، حيث انخفضت هذه الأخيرة من 7,9% في سنة 2014إلى 32,9% في سنة 2015، الأمر الذي فرض خلال مرحلة الانطلاق اتخاذ تدابير صارمة في مجال وضع أسقف على نفقات الدولة وادراج مخطط للخزينة بما يسمح والتأطير الصارم لنفقات الدولة. ومن جهة الايرادات يترتب في هذه المرحلة تعظيم عملية تعبئة الموارد المالية في السوق النقدي وزيادة فعالية أدوات الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد وهو ما يسمح بزيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة.

ثانيا: المرحلة الانتقالية في تطبيق النموذج (2020–2025)

تعتبر المرحلة الانتقالية بمثابة مرحلة انطلاق في تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا ببداية مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.5 %سنويا، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة و السياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

ثالثا: مرحلة الاستقرار في تطبيق النموذج (2026–2030)

لعل أصعب مرحلة من مراحل تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار لما تنطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى بمواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي، فهي بذلك رهان مؤكد أمام مختلف الفاعلين والباحثين لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية الريعية وانتقال البلاد من دولة

1 العايب ياسين، مداخلة بعنوان: **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، ملتقى وطني حول : رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الإقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص ص 39-40.

سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة، ورهان أيضا في مجال ايجاد فرص بديلة في حالة عدم تحقق الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجديد وتفاقم أزمة العجز.

المطلب الثاني: محاور وسبل تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد

الفرع الأول: المحاور الاستراتيجية للنموذج الاقتصادي الجديد

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور استراتيجية، نذكرها كما يلي[1] :

أولا: ديناميكية القطاعات المطلوبة :

على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو. والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10%من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما يقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5-7.4%لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء، الذي سيبلغ نموه 1.7%خلال الفترة المرجعية.

ثانيا: تعزيز نظام الاستثمار :

تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة، شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة(ppp) ، وهذا يتطلب:

- ❖ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- ❖ سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ثالثا: الملاءة الخارجية

1 قميتي عفاف وشكة عبد الله،**نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 272-273.

الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ 6.5%سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3%خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة الأحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أن يجتاز أربعة **معوقات** رئيسة، وهي:

- ❖ درجة التغير في الهيكل الإنتاجي.
- ❖ تطور الدين الداخلي.
- ❖ الملاءة الخارجية.
- ❖ الإنتقال الطاقوي، والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

الفرع الثاني: سبل تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد

أولا: الجانب المؤسساتي

- ➢ تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يستفيد بلدنا إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث المرونة التشغيلية، وكذا بعض الحواجز الإجرائية التي يواجهها قادة المشاريع الإبداعية (ولا سيما في مجال توطين المؤسسات،) من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات

بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير برامج الحضانة الخاصة بها[1].

- تشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية الشركاء الخواص، وترقية عمليات الشراكة مع المستثمرين الأجانب، حيث ستوجه مثل هذه الشراكات إلى تثمين القدرة الاقتصادية العمومية والرفع من تنافسيتها[2].

ثانيا: الجانب الصناعي

فيما يتعلق بالسياسات الشاملة، فإنه من الضروري الإسراع في التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بواسطة الإصدار السريع لقانون العمل الجديد، على أساس استراتيجية للعمل حقيقية لتسهيل إعادة توزيع إنتاجية للقوى العاملة مع تعزيز حمايتها وأمنها[3].

ثالثا: الجانب الطاقوي

- سيبقى قطاع الطاقة لمزيد من الوقت المصدر الأول للموارد الخارجية للبلاد، لهذا السبب ستبقى تنمية قطاع الطاقة من أولويات الحكومة، من خلال مواصلة التنقيب وتحسين إنتاج المحروقات وتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي محفز لإنتاج وتسويق الطاقات المتجددة وتكامل للقدرات الوطنية المعتبرة وإقامة نشاط اقتصادي حقيقي موجه نحو الطاقات المتجددة[4].

رابعا: جانب الإستثمار

- العمل على إزالة العراقيل والأثقال البيروقراطية التي مازالت موجودة في الميدان على حساب حركية الاستثمار
- تفعيل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتمتع بإطار قانوني وتنظيمي ومالي، ومواصلة برنامج تأهيل المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- مرافقة الشركات الريادية وكذا تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نشأت عن أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة اللذين أثبتا وجودهما على مستوى سوق إنتاج السلع
-

1 قميتي عفاف وشكة عبد الله، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مرجع سبق ذكره، ص 274.
2 **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة**، سبتمبر 2017، ص 23.
3 قميتي عفاف وشكة عبد الله، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مرجع سبق ذكره، ص 274.
4 **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

والخدمات[1].

المطلب الثالث: فرص نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد

إن الطبيعة الخاصة للاقتصاد الجزائري والتبعية لقطاع المحروقات، جعل من نجاح التوجهات الاقتصادية أمرا غاية في الدقة، وهو ما ينطبق على برنامج النمو الاقتصادي الجديد، ما يضع أهمية قصوى لإنجاح هذا النموذج والذي يرتبط أساسا بمجموعة من المتغيرات الهامة التي سنحاول حصر أهمها لوضع قراءة لفرص نجاح هذا النموذج [2]:

أولا: عجز الموازنة

الجدول(3–2) الميزانية العامة خلال الفترة 2014–2017

السنة	الايرادات العامة		نفقات العامة	رصيد الميزانية
	اجمالي الايرادات	ايرادات المحروقات		
2014	3 927,7	1 577,7	6 995,7	-3 068
2015	4 552,5	1 722,9	7 656,3	-3 103,7
2016	5 011,5	1 682,5	7 297,4	-2 285,9
2017	5 612	1 931,4	6 662	-1 050

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR 2012-2017/ MINISTRE DES FINANCES.

إن الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بعائدات الجزائر من النفط جعل رصيد ميزانية الدولة مرهونا بالتغيرات الحاصلة على مستوى أسواق النفط، وهو ما يتضح من الجدول السابق حيث عرف عجز الموازنة ذروته سنتي 2014 و2015 نتيجة أزمة انهيار أسعار النفط، وهو ما يدل على أن توجه الجزائر نحو تنويع اقتصادها من خلال النموذج الجديد مرتبط بمدى استقرار أسعار النفط من أجل توفير التمويل اللازم لفترة التحول وهذا على الأقل خلال المرحلة الأولى للبرنامج. إلا

1 المرجع نفسه، ص 20.

2قحايرية سيف الدين وسعيدي فارس، **مداخلة بعنوان: فرص النموذج الاقتصادي الجديد في خلق اقتصاد منوع قراءة على ضوء مؤشرات الاقتصاد الوطني**، ملتقى وطني حول: البدائل الاقتصادية المستعجلة لضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في ظل أسعار النفط وشح الموارد الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بنجديد، الطارف، يوم 07 ماي 2018، ص ص 7-11.

أن تعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وخصوصا بداية 2018 أين تجاوزت 70 دولار للبرميل يعطي بوادر لإمكانية تجسيد البرنامج والوصول الى أهدافه مع وجود الوعي والارادة السياسية اللازمة.

ثانيا: تراجع المؤشرات الاقتصادية

الجدول (3–3) المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (2015–2018)

	2015	2016 Est.	2017	2018
Output				
Real GDP growth (percent)	3.8	3.5	1.3	0.7
Nonhydrocarbon GDP growth (percent)	5.0	2.9	1.3	0.3
Employment				
Unemployment (percent, end of period)	11.2	...	...	...
Prices				
Inflation (percent, average)	4.8	6.4	4.8	4.3
Central government finances (percent of GDP)				
Total revenue	30.8	29.5	34.3	30.9
Of which, hydrocarbon	14.3	10.4	14.7	14.7
Total expenditure	46.6	43.5	37.3	33.5
Overall budget balance (deficit-)	-15.8	-14.0	-3.0	-2.7
Gross government debt	8.8	21.0	18.3	19.3
Money and credit				
Broad money (percent change)	0.3	1.8	7.2	4.3
Credit to the economy (percent change)	11.3	9.8	6.0	2.0
Balance of payments				
Current account balance (percent of GDP)	-16.6	-16.9	-11.9	-9.7
FDI (percent of GDP)	-0.4	0.9	1.1	1.3
Gross reserves (months of imports) 1/	28.4	22.5	19.5	16.7
External debt (percent GDP)	1.8	2.5	2.5	2.7
Exchange rate				
REER average (percent change)	-4.3	-2.0	...	...

Source: IMF country report, Article IV Consultation with Algeria, International Monetary Fund, No 17/141, Washington, USA, 2017.

يستند الاقتصاد الجزائري على دعامة واحدة و هي في غاية الهشاشة، حيث يتجلى الطاقة موقعا متميزا، حيث كشف انهيار أسعار النفط على أوجه القصور في نموذج النمو في الجزائر، فعندما كانت أسعار النفط مرتفعة، كانت نتيجة كل مؤشرات الاقتصاد الكلي خضراء تقريبا، لكن مع إنخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014، فقد أصبح بشكل أكثر وضوح أنه لم تعد لدى الحكومة موارد كافية للحفاظ على مؤشرات الاقتصاد الوطني. لان إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحسنه، يعتبر ضمانة حقيقية لإجراء تصحيحات على المستوى الجزئي، ما يساعد على الاقلاع بالاقتصاد الجزائري حسب ما يخدم نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

ثالثا: التحصيل الجبائي في الجزائر

جدول (3–4) نسبة التحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2010–2014

الوحدة: مليار دينار

العناوين	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية العادية للدولة	1 309,4	1 548,5	1 944,8	2 072,1	2 126,4
جباية الجماعات المحلية والصناديق الخاصة	325,4	359,1	353,0	389,3	410,4
المجموع الجزئي للجباية العادية	1 634,8	1 907,6	2 297,8	2 461,4	2 536,8
الجباية البترولية	1 501 .7	1 529 .4	1 519 .0	1 615 .9	1 577.7
المجموع	3 136,5	3 437 ,0	3 816,8	4 077,3	4 114,5

المصدر: المديرية العامة للضرائب متاح على الموقع:.

-https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-04-02-10-13-46.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التحصيل الجبائي في تحسن مستمر خلال الفترة 2010–2014، ويرجع ذلك إلى تطور التحصيل للجباية العادية، إلى جانب تحسن الجباية البترولية. لكن في سنة 2014 سجلت الجباية البترولية تراجع بسبب انهيار أسعار النفط، كما كشف مدير الاتصال والعلاقات العامة بالمديرية العامة للضرائب أن مصالح الضرائب أن سجلت الجباية العادية تراجعا طفيفا سنة 2016 ب 3000 مليار دينار مقابل 3057 دينار سنة 2015 أما الجباية البترولية فارتفعت بنسبة قليلة إلى 1700 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1682 مليار دينار سنة 2015، في الوقت الحاضر يتعين على السلطات العمومية خلال هذه المرحلة، اتخاذ تدابير صارمة في مجال تحصيل اكبر قدر ممكن من الايرادات بالقرب من القطاع غير الرسمي، وتعزيز دور القطاع البنكي من خلال منع التعاملات المالية التي تتم خارجه، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله وخصوصا فيما يتعلق بالسوق الموازي.

رابعا: ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي

عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذبا، إلا أنه يبقى ضعيف بالمقارنة مع المبالغ الضخمة المنفقة حسب تقدير كثير من الخبراء.

الجدول (3–5) تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تذبذب النمو الاقتصادي	3,8	3,5	1,3	0,7	1,5	1,7	2,2	2,3

Source : 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA. IMF Country Report No. 17/141, p38.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النمو في الجزائر ظل مستقرا عند معدل 3,8%في سنة 2015، ولكن تواجه البلاد تحديات مهمة نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط. وقد بدأت الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة وشرعت في بعض الاصلاحات، ولكنه لايزال مطلوبا تقديم المزيد لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها واستمراريتها على نحو كاف ومعالجة مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل.

حيث أن الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات، وبفضل تراكم المدخرات في الماضي والانخفاض الشديد لمستوى المديونية، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الاصلاحات بالتدريج، ولكنه لا تستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراء في هذا الصدد. فعلى المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع إتخاذ الحكومة الاجراءات اللازمة للضبط المالي، غير أن تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن ان يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا، مع تحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل. وفي المقابل، يمكن أن يتسبب عدم كفاية الإصلاحات في مصاعب اقتصادية إذا ما أدى استنفاد حيز المناورة من خلال المالية العامة والحساب الخارجي إلى عملية تكيف مفاجئة وأكثر حدة.

خامسا: ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية:

لهذا المؤشر أهمية لتقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، كونه يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (3–4) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي 2010–2016

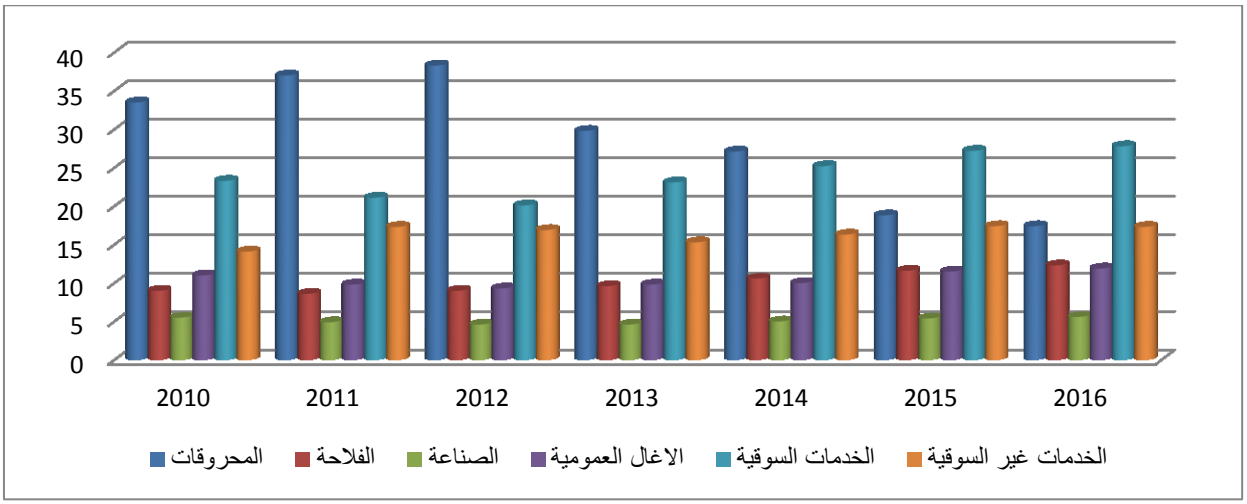

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014–2016.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع المحروقات هو سيد الموقف في دعمه للناتج المحلي الاجمالي، لتعرف هذه النسبة تراجعا نتيجة إنخفاض أسعار النفط. في المقابل تبين أن نمو القطاعات الاخرى رغم انخفاظه الى انه تحسن عن السنوات الفارطة، حيث أنه لو تتمكن هذه القطاعات من الاستمرار في التطور يمكن أن نراهن على إقلاع حقيقي للاقتصاد.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق النموذج وآفاق الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد

أصدر صندوق النقد الدولي بيانا خاصا، حيث أكد البيان أن الجزائر لاتزال تواجه تحديات كبيرة يفرضها إنخفاض أسعار النفط سندرس منها.

الفرع الأول: معدلات التضخم المرتفعة

صادق البرلمان على إعتماد أسلوب جديد للتمويل سمي " التمويل غير التقليدي" حيث يسمح لبنك الجزائر بالاقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية.

ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية باصلاحات عميقة وآليات مراقبة فعالة ترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها رؤية اجتماعية، ما من شأنه أن يؤثر على توجه النموذج الاقتصادي الجديد، وأهم هذه التأثيرات معدلات التضخم[1].

الجدول (3–6) معدلات التضخم في الجزائر 2013–2017

السنوات	2014	2015	2016	*2017	**2018	**2019
معدل التضخم	2,9	4,8	6,4	5,6	5,5	4,0

***تقديرات** ** **توقعات**

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2018، ص 76.

في ظل معدلات التضخم الحالية والمتوقع ارتفاعها بالنظر إلى السياسات المتبعة خصوصا تلك الأرقام التي تشير إلى أضعاف المعلن عنها، يجب استحداث آليات تمويل جديدة للخزينة العمومية، مع استحداث موارد تمويل حقيقية لتجنب كل المخاطر الناجمة في المستقبل عن التمويل غير التقليدي من زيادة الانفاق وارتفاع الضرائب والتضخم وارتفاع نسب الفوائد البنكية الموجه للمؤسسات وانخفاض الفوائد على الادخار.

1 قحايرية سيف الدين وسعيدي فارس، **فرص النموذج الاقتصادي الجديد في خلق اقتصاد منوع قراءة على ضوء مؤشرات الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

الفرع الثاني: مناخ الأعمال وجاذبية الإستثمار

الجدول (3–7) تصنيف الجزائر من حيث مؤشرات جاذبية الاستثمار للفترة 2016–2018

الميدان	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب بداية 2018
إنشاء المؤسسات	145	142	145
منح رخص البناء	119	77	146
توصيل الكهرباء	130	118	120
نقل الملكية	161	162	163
الحصول على الائتمان	174	175	177
حماية الاستثمار	174	173	170
دفع الضرائب	170	155	157
التجارة الخارجية	178	178	181
تنفيذ العقود	100	102	103
تسوية الاعسار والافلاس	61	60	71

Source : http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria.

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشرات الاستثمار والمقاولاتية متدنية جدا وغير محفزة، حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة لى المستوى الدولي.

ومن أجل خلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو الاحتوائي، ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص (وهو ما يرتكز عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد)، وسيتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للاصلاح الهيكلي، ومن أهم الاصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وذلك على سبيل المثال من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والاجراءات الادارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية.

الفرع الثالث: فاتورة الدعم والانفاق الحكومي

الجدول(3–8) حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة العامة في نهاية 2016

	مبلغ الدعم	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي	النسبة الى رصيد الموازنة
الإسكان	362	2,1	/
التعليم	109	0,7	/
التغذية	228	1,3	/
الطاقة	74	0,4	/
معدلات الفائدة	158	1,0	/
المجموع	931	5,5	23,5

Source : 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA. IMF Country Report No. 17/141.

إن التحويلات الاجتماعية في الجزائر تعتبر من أهم أجزاء الموازنة العامة التي تثقل كاهل الخزينة العمومية، فالملاحظ من الجدول أنها تمثل نسب معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، اضافة إلى أنها تمثل نسبة 23% من الموازنة العامة الموجهة للانفاق العمومي، ما يجعل الجزائر تحتل أحد المراتب الأولى من مجموع الدول المصدرة للنفط في هذا الجانب، مايضع النموذج الاقتصادي الجديد أمام تحدي اخر وهو إتباع سياسات دعم موجهة وذات فعالية، فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة إصلاح الدعم في الجزائر، من أجل إنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد، حيث تشير تقديراته إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016. وليست تكلفته على المالية العامة هي المشكلة الوحيدة، فالدعم غير عادل في معظمه ويفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط ويؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي لدعم المعمم، وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

الفرع الرابع: أسعار صرف الدينار واستقرار العملة

الجدول (3–9) أسعار صرف الدينار وإستقرار العملة

	الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط سعر الصرف$ /DA	DA/US$	79.38	80.56	100 .46	109.47	110.96
سعر الصرف نهاية الفترة	DA/US$	78.15	87.90	107.13	110.53	114.93
متوسط سعر الصرف DA/EURO	DA/EURO	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32
سعر الصرف نهاية الفترة	DA/EURO	106.89	107.05	117.06	116 .37	137.49

Source : http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html.

ألقى تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014، وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين بظلاله على قيمة العملة الوطنية، حيث في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الامريكي، فقد تم الابقاء على مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني. أمام هذا الوضع، سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، بهدف الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الإحتياطات الدولية. حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي ب 35,89% (109,47 دينار للدولار الواحد سنة 2016 مقابل 80,56 دينار للدولار الواحد سنة 2014). فإرتفاع سعر الصرف يشكل تحدي في وجه النموذج الاقتصادي الجديد، فإستمرار تراجع قيمة الدينار أمام الدولار يؤدي إلى ضغوطات على مستوى الاحتياطات الاجنبية وأيضا إلى إرتفاع في أعباء خدمة الدين الخارجي.

المطلب الثاني: نقائص وانتقادات النموذج وإستراتيجيات التدعيم

الفرع الأول: نقائص وانتقادات النموذج

لعل أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الاعلام هي عدم وضوح محاوره، وعدم بروز الارادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص [1]:

1العايب ياسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 47–50.

- بني النموذج على سيناريوين للتنبؤ بنجاح محور المالية العامة خلال الفترة (2016-2019)، إلا أن كلاهما (المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسن وضعية أسعار النفط؛ أي 50دولار للبرميل في سنة 2017 ،55 دولار للبرميل في سنة 2018،فأن الميزانية تحقق عجز بـ 1.9%من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الايرادات بنسبة 11%، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 4%، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى 110 في سنة 2016،كما أن معدل التضخم كان في حدود 6.40%في سنة 2016، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريوين كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة 2017إلى حدود 111.42دينار للدولار الواحد؛
- تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعبارة أدق كما جاء في النموذج انتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دون وضع أية ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، فهل تعني الانتاجية تخلي الدولة عن دعم الصحة والتعليم وخدمات الحالة المدنية؛
- ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنويع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الانتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، والتركيز على وجه الخصوص الرقابة المتعلقة بالتهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، وحماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها؛
- عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم ابراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر؛
- كثرة الاجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، إلا أنه لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدى؛
- ترتكز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير مازال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات نجد الحد الأدنى للأجور يساوي 18000دج، أي حوالى ضعف الحد الأدنى للأجور وهو ما يعادل 161دولار، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة visaفي حدود 70دولار، والعمولة عن كل عملية سحب 1دولار مضافا إليها

عمولة 1بالمائة عن كل عملية دفع وسحب، فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، وذلك رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، كما أن القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على اجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته؛

- ❖ لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016 إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الانهيار في أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير.

الفرع الثاني: إستراتيجيات تدعيم نموذج النمو الاقتصادي الجديد

من أجل نجاح رؤية نموذج النمو الاقتصادي الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا ل 6 محاور استراتيجية كتوصيات وشروط مهمة نذكرها كمايلي [1]:

أولا: تحفيز المقاولاتية في الجزائر

تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبإرادة سياسية قوية ومن أعلى المستويات، وكذا التركيز على قطاعات حاسمة معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات متعمقة تشمل ما يلي:

- ➢ إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: من خلال مراجعة وضعية لجنة مماسة الأعمال Doing " Business" وتشكيله أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين وعدم اقتصارها فقط على الممثلين ذوي الصلة من الحكومة والقطاع الخاص، الذي من شأنه أن يجلب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية؛
- ➢ مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.

ثانيا: **تمويل الاستثمار**

ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة. ويجب أن تستند الإصلاحات إلى ثلاثة محاور:

1 قميتي عفاف وشكة عبد الله، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مرجع سبق ذكره، ص ص 273-277.

- إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة؛
- استئناف إصلاح النظام المصرفي؛
- تطوير سوق رأس المال.

ثالثا: السياسة الصناعية والتنويع

إن هدف التنويع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات، كما أنه بالفعل تعمل وزارة الصناعة على تنفيذ عدد من التوصيات المقترحة، والتي نذكر منها:

- فيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية، فإنه سيتم تنظيم السياسات الصناعية القطاعية وفق 4 محاور رئيسية:

– دعم القطاعات التي تتمتع الجزائر فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الكربوهيدرات) بحيث أن الهدف في أفق 5إلى 7سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر. وهذا بوضع خطة لإحياء البتروكيمياويات وتطوير الفوسفات.

– دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية (الإلكترونية)، وهذا لآثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي (إنتاج معدات الاتصال، بناء الأقمار الصناعية، الإلكترونيات، إنتاج خدمات المعرفة... إلخ).

– استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم، وهذا بالتركيز على صناعة السيارات والصلب والأثمنة والمواد الغذائية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية أيضا لصناعة الأدوية. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي التعجيل بإنشاء تجمعات صناعية على الأراضي الوطنية إلى زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، ولا سيما عن طريق الشركات الوطنية الخاصة. مع جعل بيئة الأعمال أكثر ملائمة وتشجيعها بتوفير حوافز للاستثمار في الإنتاج.

– دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

رابعا: تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي(SNAT) ، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم:

- إعادة تنظيم إدارة العقار الصناعي عن طريق إعادة توزيع مهامها بين وزارة الصناعة وANIREF؛
- مراجعة مهام ANIREFفي إدارة العقار الصناعي؛
- التوحيد التدريجي للعقار الصناعي تحت إشرافANIREF.
- إدماج المجمعات التكنولوجية والمشاتل الجامعية تحت إشرافANIREF
- إنشاء برنامج مناطق جديد لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل.

خامسا: ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية

ويقوم على محورين تكميليين كالتالي: برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضفي الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال: تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات، فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات، دعم إنشاء مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.
- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي: المعرفة الدقيقة بموارد الطاقات المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف في مختلف (الألواح الشمسية، وتكنولوجيات الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الأحيائية، وما إلى ذلك) نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة ولتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

سادسا: حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها وإنما قبل كل شيء لا بد من:

- ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والمؤسسات العامة، من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من أوجه عدم اليقين المتأصلة في المقايضات والخيارات الاقتصادية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية كسوق تصدير جديدة.

- نظام وطني جديد للاستثمار في المرافق العامة، فالاستثمار العام لا يمكن اعتباره تجميعا للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج التجهيزات" أيا كان أفقه الزمني، وإنما يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزء من إطار جديد لنظام استثمار في المرافق العامة يضمن تقليل التكاليف وتعظيم الأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد.
- تقييم السياسات العامة: من الضروري تعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة عموما نحو تحقيق النتائج. كما أن إدارة المؤسسات هي على وجه الحصر تقريبا إدارة حسب المهام بدلا من الإدارة حسب الأهداف كما هو الحال في العديد من البلدان في العالم. وفي هذا الصدد يجب افتراض مرور السياسات العامة على أساس النتائج والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة وليس على كمية الحقن المالية.
- الإدارة الاقتصادية: إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن هناك إدارات ووكالات على استعداد للقيام بها على نحو فعال. فاستراتيجيات الاقتصاد الكلي يمكن كسرها بسرعة من قبل شبكة من المؤسسات غير المستعدة لتحدي الأداء. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة في بلدنا، إلا أن الممارسات الإدارية ليست مرضية للشركات العامة المحلية والدولية. ولذلك سيكون من الأنسب ضرورة إعادة النظر تماما في الإدارة الاقتصادية. ولذلك، قد يوصى بإنشاء وحدة للإصلاح والتحديث مع الوزير الأول للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الحديثة NBAفي إداراتنا.

المطلب الثالث: آفاق مستقبل الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: أفاق القطاع السياحي

الشكل (3–5) رصيد ميزان السياحة في الجزائر في أفاق 2030

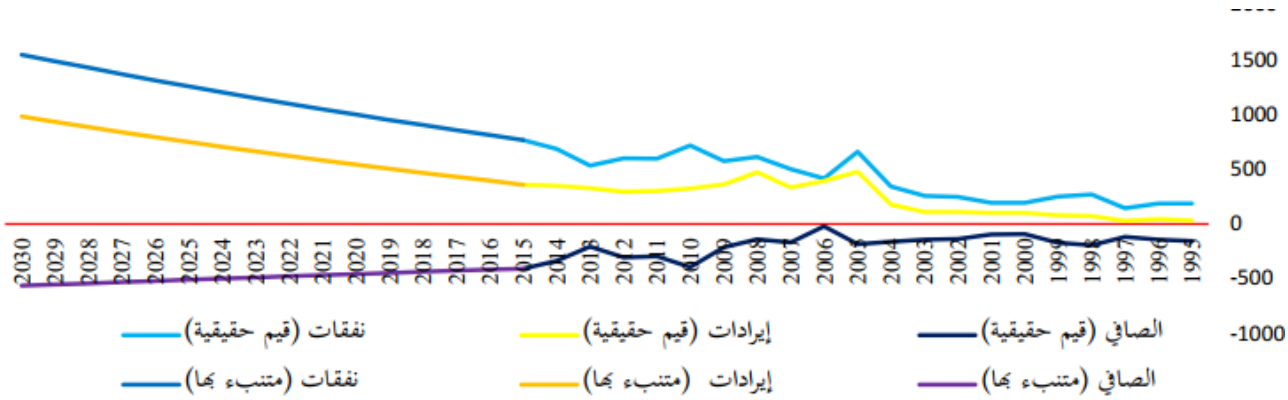

المصدر: عويسي أمين ومعتوق جمال، مداخلة بعنوان: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل بدائل قطاع المحروقات "سيناريوهات إلى غاية 2030"، الملتقى الوطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، ص 16.

في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه دون احداث تغيير، فإن قطاع السياحة سيبقى عبئا على الاقتصاد الجزائري، حيث سيستمر العجز في ميزان القطاع السياحي ليصل ذروته سنة 2030.

لتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية للقطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق عام 2025 (SDAT2025). حيث تستهدف الاستراتيجية السياحية لآفاق 2025 إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الاخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة)؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري؛
- التحسين المستمر لصورة الجزائر.

1 وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجية البديلة لقطاع النحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص ص -269-271.

الفرع الثاني: الأفاق الزراعية للاقتصاد الجزائري

الشكل (3–6) الانتاج الزراعي في أفاق 2030

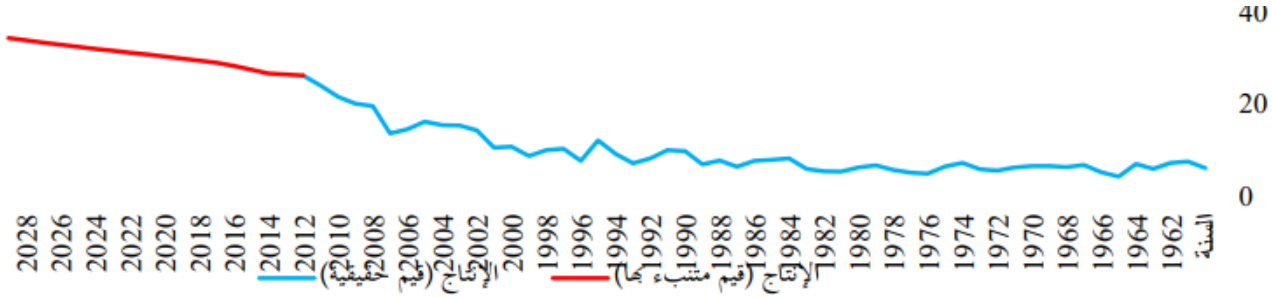

المصدر: عويسي أمين و معتوق جمال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

من الشكل يظهر لنا أن حجم الانتاج الزراعي في الجزائر إلى غاية 2030، سيكون متزايد لكن بنسبة ضعيفة، فالقطاع الزراعي الجزائري يملك أفاقا مستقبلية واعدة خاصة وأنه يحتوي على مقومات النجاح، ولم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع. وهذا عن طريق إنتهاج سياسة سياحية واضحة المعالم والأهداف من خلال[1]:

- تنمية القطاع الزراعي الذي يتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة؛
- إقامة علاقة منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة؛
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي؛
- استصلاح المزيد من الأراضي وإضافاتها إلى المساحة الزراعية المستغلة.

1 وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجية البديلة لقطاع النحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص 244.

الفرع الثالث: أفاق الطاقة المتجددة

الشكل (3–7) نسبة إنتاج الطاقة المتجددة إلى إجمالي إنتاج الطاقة في أفاق 2030

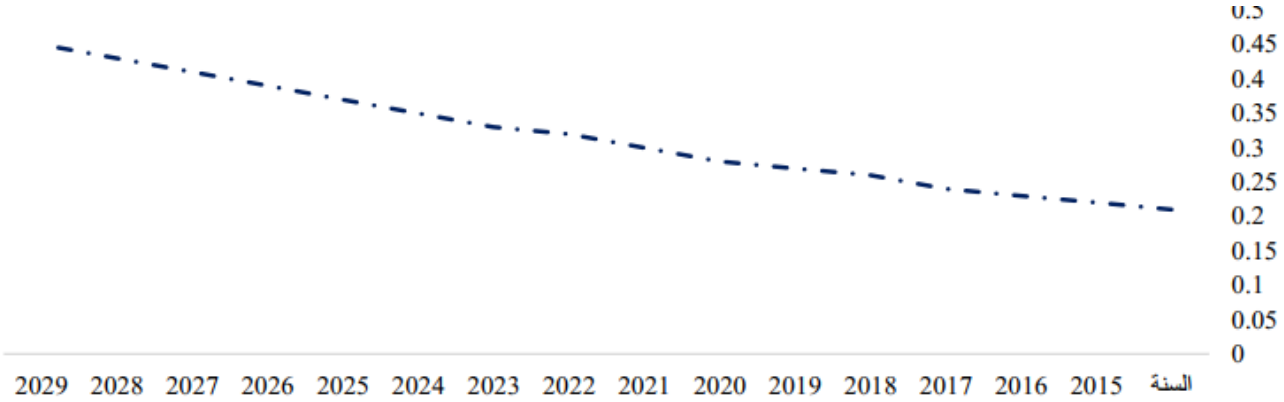

المصدر: عويسي أمين ومعتوق جمال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الملاحظ من الشكل أنه وحسب التوقعات فان هناك توجهات مستقبيلة لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر إلى غاية 2030، لكن حجم الانتاج هذا لا يرقى لمستوى توقعات ولا إمكانيات ولا أمال الاقتصاد الجزائري.

ومن أجل رفع كفاءة الطاقة قامت الحكومة بالإعتماد على برنامج وطني لتنمية الطاقة المتجددة في أفاق 2030. إنطلاقا من جملة من البرامج. أما فيما يتعلق بسياسة التنويع الطاقوي فقد إحتكمت الجزائر في سياساتها الطاقوية إلى تسطير برنامج للطاقات المتجددة يتضمن أربعة مراحل على مدى 20 سنة، وفي هذا السياق تسعى الجزائر جاهدة إلى بلوغ إنتاج ما نسبته 37% طاقة شمسية من مجما النتاج الوطني للكهرباء خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2030[1].

الفرع الرابع: تفعيل الأفاق المستقبلية للاقتصاد الوطني

يمكن تصنيف الجزائر من الدول الريعية، لكن هذا لا يعني استحالة تحقيق نقلة نوعية من الناحية الاقتصادية، وبخاصة أن الجزائر تملك مقومات تؤهلها لتحقيق ذلك. فهي بحاجة إلى إعادة تشكيل نفسها من خلال اتخاد القرارات الاقتصادية الفعالة. ويمكن توضيح بعض التوجهات الضرورية في الآتي[2]:

1 بوفاس الشريف وبلايلية ربيع، **مداخلة بعنوان: تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص 11.

2 جمال بوثلجة، **النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000–2015)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 453، نوفمبر2016، ص ص 47-49.

❖ **من ناحية السياسات:** بادر عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى تقديم مقترحات في ما يخص تحويل هذه النقمة إلى نعمة، ذلك من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى في الامدين القريب والمتوسط:

➢ **على المدى القريب:** وضع قائمة رمادية للاستيراد عن طريق الحواجز غير الجمركية. واستحداث وزارة منتدبة للجباية. كما يتم الشروع في تبسيط إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة لامتصاص السيولة، وترسيم سوق الصرف الموازية بفتح محال الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري. وكذلك تحرير السوق النقدية بتحرير سعر الفائدة، وإطلاق منتجات مصرفية مبنية على المشاركة والمضاربة؛

➢ **على المدى المتوسط:** تفعيل رؤية الجزائر 2030، ونموذج النمو 2019، من أجل تحقيق نمو مستدام بين 7 بالمئة إلى 10 بالمئة. وتحويل المخاطر إلى فرص في المستقبل وفق معايير الإقلاع من خلال تفعيل القطاعات الراكدة التي هي دون سقف النمو، مثل الفلاحة والصناعة، من خلال تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحروقات (التحويل والبتروكيمياء) والمناجم (الاستخراج والتحويل)، والخدمات (البنوك والسياحة)، والمعلومات (الاتصال وتكنولوجيا المعلومات).

❖ **الاستفادة من توجيهات المؤسسات الدولية** هذا لا يعني تطبيق الإملاءات والخضوع لما يطلبه الآخرون، لأن الحل يكون في الأصل من الداخل، لكن هذا لا يمنع الإفادة وتكييف التوجيهات التي تأتي ضمن التشاور المبني على مصلحة البلد. وفي هذا الإطار جاءت اقتراحات صندوق النقد الدولي، الذي شدد مبعوثه إلى الجزائر دوفان، بعد هذه الأزمة، على ضرورة التحرك نحو مواجهة انخفاض أسعار النفط، والتكيف مع الصدمة من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات بالتدرج على المستويين القريب والمتوسط.

خلاصة الفصل

إن إستمرارية إعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وايرادات المالية العامة يؤثر لامحالة على بقية الاقتصاد وجعله هشا وعرضة لمخاطر عدة، على هذا الأساس يبقى أمام الجزائر رهان التحدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها حاليا وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل هذه الوضعية عن العديد من القرارات والسياسات الماضية والنموذج الاقتصادي المتبنى والمبني على أساس واحد ألا وهو قطاع المحروقات عمدت الجزائر الى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا النموذج ليس بمعزل عن الاصلاحات التي يجب اتخاذها وبالتالي تبقى فرص نجاحه مرهونة بمجموعة الاصلاحات الجريئة والصريحة لجعل أفاق مستقبلية أفضل للاقتصاد الوطني.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لعب القطاع الطاقوي ولايزال يلعب دورا محوريا في الاقتصاد وفي تاريخ العالم المعاصر، إذ لا يوجد هناك مورد طبيعي أخر لعب دورا حاسما في تشكيل مصير شعوب، و مع كل هذه الأهمية التي يحظى بها النفط إلا أن لديه العديد من التأثيرات التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له، إذ أن تزايد إرتباط الحياة المعاصرة بإستخدامه جعل تغيرات أسعاره تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة في العالم، ما أعطى هذا المصدر صبغة النعمة والنقمة في نفس الوقت يمكن أن تؤثر على مستقبل دول.

إن اقتصاد الجزائري يمثل فيه النفط ما يزيد عن 70% من إجمالي إيراداتها المشكلة وركيزة يقوم على أساسها أصحاب القرارات السياسية في بناء مخططاتهم التنموية، وعليه ومن خلال دراستنا تبين مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الوطني طوال مراحل تحولاته، وأمام الوضع الحالي الذي تعرفه أسعار النفط العالمية بالأخص منذ سنة2014 وجدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية خانقة أثرت على موازنتها العامة والعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، جعلت الجزائر تفكر في إيجاد إستراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الإعتماد على هذا المصدر وإعتمدت النموذج الاقتصادي الجديد في محاولة لخلق اقتصاد متنوع وتفادي أخطاء النماذج التنموية المتبعة سابقا .

أولا: النتائج

وتتمثل أهم النتائج فيمايلي:

- يعتبر قطاع المحروقات القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري، إذ لم تستطع التخلص من التبعية لهذا القطاع رغم الجهود المبذولة خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية ؛
- تلعب الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ترتبط وضعية الاقتصاد الوطني إستقرارا أو إختلالا بمدى إستقرار عائدات النفط وهو ما أكدته أزمة 2014 حيث ألقت بضلالها على معظم المؤشرات الكلية وأدت إلى إختلالات بالجملة على الإقتصاد الوطني؛
- إن النموذج الاقتصادي الريعي قد أثبت فشله، فلا بديل عن التنويع الاقتصادي، خاصة أن الجزائر قادرة على رفع التحدي في إنجاح النموذج الاقتصادي الجديد؛
- يمثل النموذج الاقتصادي الجديد فرصة حقيقية للاقتصاد الوطني للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوع الاقتصادي والاستشراف المالي، وهو أمر مرتبط بمدى القدرة على تغيير الواقع الحالي وتبني رؤية واضحة؛

- تمثل القطاعات الحيوية الأخرى من زراعة وسياحة وبدائل طاقوية أحد المقومات التي يجب أن تبنى عليها لإنجاح التحول الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: اختبار الفرضيات ومعالجة الاشكالية

- بالنسبة للفرضية الأولى: **يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة حيث يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، ما جعل نجاح النماذج الاقتصادية المتبعة مرهونة بهذا القطاع**. فأثبت الدراسة صحتها، وذلك من خلال تحليل نسبة مساهمته في تطور المؤشرات الاقتصادية، حيث يعتبر الريع البترولي المصدر الأساسي في تلبية وتغطية أهداف وسياسات التنمية، إذ يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛
- أما الفرضية الثانية: **مثلت الأزمات النفطية وآخرها أزمة سنة 2014 السبب الرئيسي في تدهور المؤشرات الاقتصادية وحتمية التخلص من التبعية للنفط**. من خلال القيام بالتحليل الاقتصادي بمدى تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية بتقلبات أسعار النفط، حيث نلاحظ أن إرتفاع أسعار النفط في سنة 1973، 1979، وبداية 2000 كان له التأثير الايجابي على مختلف المؤشرات، في حين أن الانخفاض في أسعار النفط كأزمة 2014 ساهم في بروز اختلالات تشوهات هيكلية مصاحبة ولعل هذا ما يثبت صحة الفرضية؛
- أما الفرضية الثالثة: **يعتبر نموذج النمو الجديد فرصة حقيقية في خلق اقتصاد جزائري تنافسي مبني على التنويع الاقتصادي**. إستخلصنا أنه هناك فرص لنجاح النموذج النمو الجديد إذا ما طبق بحزم وتم تدارك النقائص في النموذج مع إعطائه أهمية أكبر في البرامج التنموية وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

وأخيرا وللإجابة على إشكالية الدراسة، فإن الجزائر أمام ضرورة تبني إستراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية، وهو ما كرسه النموذج الجديد عن طريق قطاعات أخرى كالقطاع الزراعي، السياحي والطاقات المتجددة لتحقق من خلالهم الجزائر التنمية المستديمة، ما يمكن أن يجعل مستقبل الاقتصاد الجزائري يبعث على التفاؤل.

ثالثا: أفاق الدراسة

تناولت الدراسة مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل إنهيار أسعار النفط – دراسة تحليلية للنموذج الاقتصادي الجديد –، وهذه الدراسة ماهي إلا جزء بسيط لموضوع متشعب ومعقد، كما أنها لا تخلو من النقائص ونظرا لإتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذا البحث، نود أن نقترح بعض العناوين قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

خاتمة عامة

- أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري؛
- تقييم مدى فعالية سياسة الضبط المالي للفترة 2016-2019 على تحقيق التوازن في الموازنة العامة؛
- تحرير التجارة الخارجية لمساعدة الاقتصاد الجزائري أن يصبح أقدر على المنافسة وأكثر تنوعا ؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1- باللغة العربية.

- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات ، الجزائر، 1983.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر 1996.
- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- حاتم الرفاعي، **البترول ..ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2009.

2- باللغة الأجنبية.

- Hocine Benissad, **Algérie restructuration et réformes (1979-1993)**, OPU, Alger, 1993.

- Maurice durousset, **Le marché du pétrole**, Edition Ellipses, 1999, Paris.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية.

1-باللغة العربية

- بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2018.

- بن سماعين حياة و وزايدي حسيبة، **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد التاسع.
- جمال بوثلجة، **النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000-2015)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 453، نوفمبر2016.

- حوتية عمر، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 29، 2014.

- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، أوت 2008.

- سالمي رشيد وأسماء قاسمية، **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات –حالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة، دار التل للطباعة.
- صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**، دراسات إقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، 1999. عمار عماري، **الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، 2011.

- عبد النعيم دفرور وآخرون، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.
- عيسى بن ناصر، **الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 2002.
- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، جوان 2010.

- موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
- ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008.
- الهذبة مناجلة، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1-باللغة العربية

- إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- أمال شطيبي، **استراتيجيات التخصص للاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص :تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، 2015-2016.
- باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار رق-غرب**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.
- بن الدين داودي، **سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص: إقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009-2010.
- بهلول لطيفة، **نظرية "المرض الهولندي" و"سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات –حالة الجزائر نموذجا-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،2012.
- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية-العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

- محمد لعلاوي، **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995.
- مقليد عيسى، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- زغدود علي، **المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1-باللغة العربية

- أحمد نصير، يونس الزين، **مداخلة بعنوان: تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2016 دراسة تحليلية**، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، يومي 15/14 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة.
- بن عيسى كمال الدين، **مدلخلة بعنوان: أثر الانفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001إلى 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثالر برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013.
- بن موفق رزوق وآخرون، مداخلة بعنوان: **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14و15أكتوبر2017.
- بن يوب فاطمة وبوفافل سهام، مداخلة بعنوان : **دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945،قالمة، يومي 25-26 أفريل 2017.

- بوفاس الشريف وبلايلية ربيع، **مداخلة بعنوان: تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 25 و26 أفريل 2017.
- جلابة علي و بن عمارة منصور، **مداخلة بعنوان: رؤية تحليلية في اسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على اداء الاقتصاد الجزائري**، لملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14و15أكتوبر2017.
- صالحي ناجية، **مدلخلة بعنوان: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013.

- العايب ياسين، مداخلة بعنوان: **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، ملتقى وطني حول : رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الإقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.
- قحايرية سيف الدين وسعيدي فارس، **مداخلة بعنوان: فرص النموذج الاقتصادي الجديد في خلق اقتصاد منوع قراءة على ضوء مؤشرات الاقتصاد الوطني**، ملتقى وطني حول: البدائل الاقتصادية المستعجلة لضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في ظل أسعار النفط وشح الموارد الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بنجديد، الطارف، يوم 07 ماي 2018.

- قيمتي عفاف وشكة عبد الله، مداخلة بعنوان: **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، ملتقى وطني حول : رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الإقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.
- مدوري عبد الرزاق، **مدلخلة بعنوان: عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر(نظرة تحليلية)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11 و 12 مارس 2013.

- مريم شطايبي محمود، **مداخلة بعنوان: إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 14 ماي 2015.

خامسا: مواقع الأنترنت الرسمية

-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170

سادسا: تقارير ومنشورات.

1-باللغة العربية:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، إنعقد يوم 24 ماي 2010.
- الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 28، 2001.
- تقرير الأمين لعام السنوي الحادي والأربعون، .
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل28 ديسمبر 2016، **المتضمن قانون المالية 2017**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.
- **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة**، سبتمبر 2017.

2-باللغة الأجنبية:

Ministère des finances, **Le nouveau modèle de croissance**, juillet 2016.

الملاحق

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE

(SYNTHESE)

Juillet 2016

ABSTRACT

L'Algérie a adopté en 2016 un nouveau modèle de croissance économique. Ce document de référence a été examiné et approuvé en Conseil des ministres le 26 juillet 2016. Il s'appuie d'une part sur une approche rénovée de la politique budgétaire avec une trajectoire 2016-2019 et d'autre part une perspective de diversification et de transformation de l'économie à l'horizon 2030.

Dans son volet budgétaire, le Nouveau modèle de croissance met en exergue les objectifs ci-après à l'horizon 2019:

(i) une amélioration des recettes de la fiscalité ordinaire de sorte qu'elle puisse couvrir, l'essentiel des dépenses de fonctionnement,
(ii) une réduction sensible du déficit du Trésor à la même échéance,
(iii) et une mobilisation des ressources additionnelles nécessaires sur le marché financier interne.

Dans son volet diversification et transformation de l'économie, le Nouveau Modèle de croissance définit des objectifs cibles à atteindre sur la période 2020-2030:

- Une trajectoire soutenue de croissance du PIB hors hydrocarbures, de 6.5% par an sur la période 2020-2030
- Une élévation sensible du revenu du PIB par habitant qui devrait être multiplié par 2,3 fois
- Un doublement de la part de l'industrie manufacturière, en termes de valeur ajoutée (de 5.3% en 2015 à 10 % du PIB à l'horizon 2030) ;
- Une modernisation du secteur agricole permettant d'atteindre l'objectif de sécurité alimentaire et de réaliser son potentiel de diversification des exportations ;
- Une transition énergétique permettant notamment de diviser par deux le taux de croissance annuel de la consommation interne d'énergie (de +6% par an en 2015 à +3% par an à l'horizon 2030);
- Une diversification des exportations permettant de soutenir le financement de la croissance économique accélérée.

LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE

(Synthèse)

La chute brutale du prix des hydrocarbures a révélé la grande vulnérabilité des finances publiques. En effet, malgré la dépréciation du dinar, la fiscalité pétrolière a chuté de -7.9% en 2014 et de -32.9% en 2015. Cette baisse des revenus budgétaires a entrainé l'un des plus importants déficits budgétaires que le pays ait connu depuis au moins quinze ans ainsi qu'une contraction importante de l'encours du FRR.

Le soutien de la politique budgétaire dans cette conjoncture pétrolière défavorable nécessite des ajustements qui confèrent plus de rigueur aux dépenses publiques et plus de rendement fiscal tout en consolidant les principes de justice sociale et de solidarité nationale que consacre notre Constitution.

Les véritables sources de cette vulnérabilité budgétaire sont liées à la nature du modèle de fonctionnement de l'économie largement dépendant des hydrocarbures (32% de la production brute de l'économie et prépondérance des exportations des hydrocarbures) et de la dépense budgétaire (60% des revenus budgétaires de l'Etat). L'Etat est également le principal investisseur (49% du total de l'accumulation brute de fonds fixes) et l'employeur en dernier ressort (25% du total de l'emploi formel).

Ce modèle d'organisation et de financement de l'économie a certainement permis la réalisation d'un large réseau d'infrastructures économique et social que ce soit en termes d'accès au logement et à l'eau, d'introduction massive de gaz et d'électricité dans les foyers, d'infrastructures de transport, ou d'accès aux soins et à l'éducation. Il a également permis de réduire le chômage dans une période où celui-ci était parmi les plus élevé au monde (près de 30% en 1999 et 9,9% en 2016).

Toutefois, ce modèle est bâti sur une base vulnérable, où les conditions de sa reproduction s'appuient principalement sur l'exploitation de ressources naturelles épuisables.

La violence du choc pétrolier actuel met en évidence la fragilité de ce modèle économique.

L'urgence de construire un nouveau modèle économique qui passe par de profondes transformations structurelles, en vue d'assurer une croissance économique accélérée et une équité sociale affranchie de la dépendance des hydrocarbures.

C'est la raison pour laquelle l'ajustement interne à entreprendre sur la période 2016-2019 ne constitue pas une finalité en soi mais doit être considérée plutôt comme un début de l'affranchissement de cette dépendance.

Cette note synthétique résume les propositions les plus saillantes du Nouveau modèle de croissance économique qui cible l'émergence de l'économie nationale à horizon 2030 et trace les trajectoires de sortie de la crise budgétaire à court terme (2016-2019) adossée à des réformes de la politique budgétaire.

CADRAGE BUDGETAIRE ET REFORME DE LA POLITIQUE BUDGETAIRE ALGERIENNE

A. LA POLITIQUE BUDGETAIRE : UNE EVALUATION SUCCINCTE

L'analyse de la structure du budget de l'Etat montre l'ampleur des dépenses courantes en Algérie. Une partie de cette ampleur des dépenses s'explique par la construction d'infrastructures nécessaires pour le pays, la croissance démographiques et la progression afférente des dépenses sociales.

Part des transferts sociaux dans le PIB (année 2012)

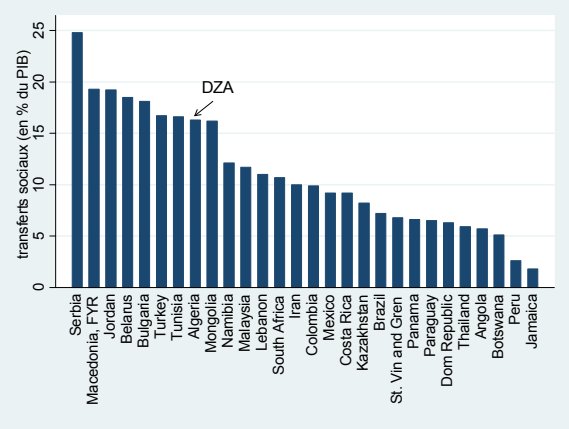

(a) pays à revenu par tête moyen-élevé

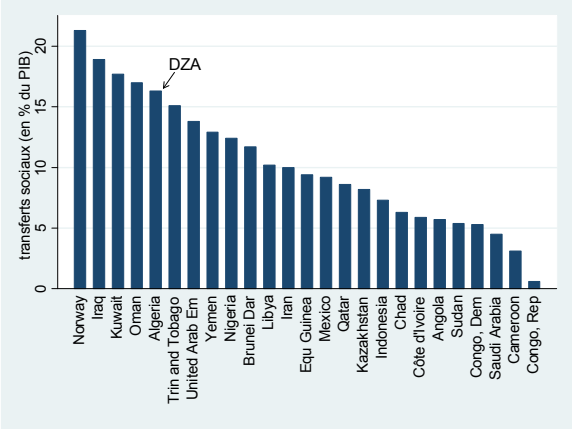

(b) pays exportateurs de pétrole

Part des dépenses en personnels dans le PIB (année 2012)

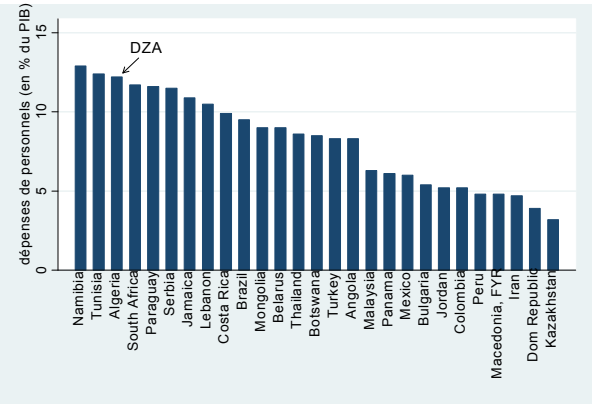

(a) pays à revenu par tête moyen-élevé

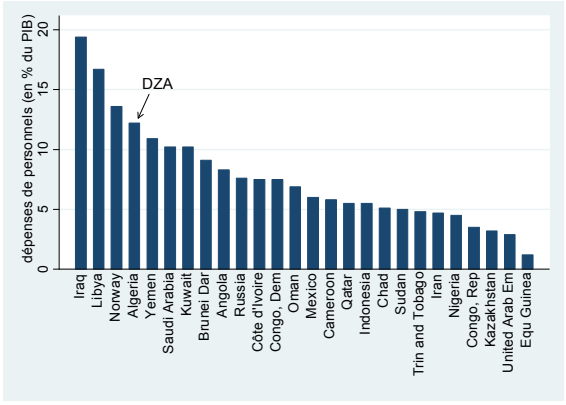

(b) pays exportateurs de pétrole

Part des dépenses d'équipement dans le PIB (année 2012)

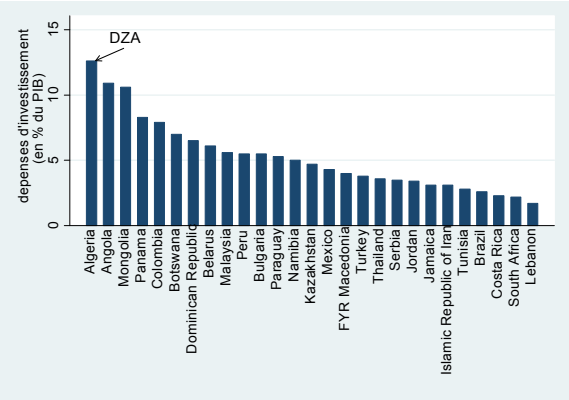

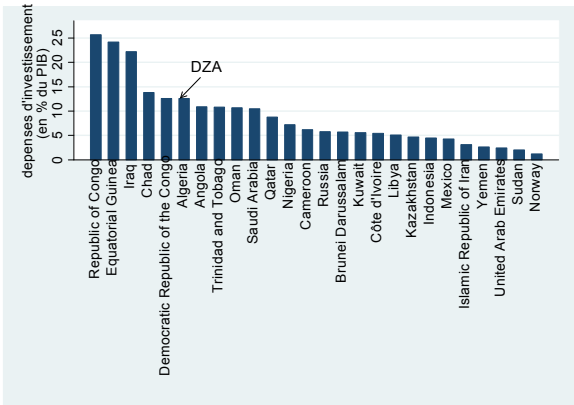

(a) pays à revenu par tête moyen-élevé **(b) pays exportateurs de pétrole**

En termes d'importance **des transferts sociaux** dans le PIB global, le graphique 2-a montrent que l'Algérie se situe dans le troisième quartile du groupe de pays à revenu moyen-supérieur dans le monde.

Comparativement aux pays exportateurs de pétrole le graphe 2-b, l'Algérie se positionne parmi les pays où les transferts sociaux par rapport au PIB sont les plus élevés.

En ce qui concerne **les dépenses en personnel**, notre pays parmi ceux à revenus similaires, est celui qui consacre une part importante de dépenses publiques à la rémunération des personnels de l'administration (graphe 3-a). Ce constat reste, également, vérifié par comparaison aux pays exportateurs de pétrole (graphe 3-b).

L'option sociale de l'Etat dictée par le cheminement particulier de l'Histoire de notre pays montre, toutefois, un glissement d'une conception de l'Etat Social garant de la justice sociale et de la solidarité nationale vers un Etat Providence, privilégiant une redistribution généralisée et uniforme des richesses et de la production nationale.

Concernant **les dépenses d'équipement**, leur accroissement au cours des quinze dernières années a permis au pays de se doter d'infrastructures économiques et sociales pour couvrir convenablement la demande en services publics répondant aux aspirations de la population.

Les conséquences de cette option sont, aujourd'hui, bien apparentes à travers des politiques de redistribution inefficaces, inefficientes et antiéconomiques.

- Inefficaces car elles n'ont pas réalisé pleinement notre option fondamentale d'une plus grande justice sociale, car le système actuel de redistribution profite tout autant aux catégories de population aisées qu'à celles des plus démunies.

- Inefficientes car elles conduisent à une surconsommation et à un gaspillage considérable du fait d'un système de prix qui ne reflète qu'imparfaitement les coûts de production.

- Antiéconomiques, car elles créent des distorsions de prix.

De ce triple constat se dégagent deux grandes orientations de réforme :

— **Un ajustement budgétaire qui préserve le caractère social de l'économie nationale** tout en replaçant les dépenses à des niveaux normatifs afin d'assurer la soutenabilité de la politique budgétaire ;

— **Une réforme profonde des mécanismes d'élaboration, de composition, de suivi et de financement du programme d'équipement** qui vise la réhabilitation des principes de rendement de l'investissement et de son efficacité, la réallocation des ressources budgétaires vers les facteurs clés d'une croissance endogène, la diversification des sources de financement sur une base transparente et encadrée par une législation sur le partenariat public-privé.

B. TRAJECTOIRES BUDGETAIRES SOUTENABLES, 2016-2019

L'évaluation succincte de la politique budgétaire a montré la nécessité d'un ajustement budgétaire qui doit inscrire dans ses objectifs la nécessaire stabilité du cadre macroéconomique sans laquelle le développement économique ne serait pas soutenable.

Toutefois, la stabilité du cadre macroéconomique, si elle est une condition nécessaire à une relance de l'économie sur une base robuste, est loin d'être suffisante.

Seule une vision stratégique de long terme avec une déclinaison des réformes multidimensionnelles à mener, permettrait de sortir l'économie nationale de la dépendance des hydrocarbures. En effet, si aucune réforme n'est engagée, la contraction de la dépense et des revenus budgétaires aura nécessairement des répercussions négatives sur la croissance économique.

1. CADRE MACROECONOMIQUE ET BUDGETAIRE A MOYEN TERME POUR LA PERIODE 2017-2019

Le cadrage macroéconomique et budgétaire à moyen terme pour la période 2017-2019 est élaboré dans une conjoncture difficile, caractérisée par l'amenuisement de nos ressources financières, ce qui impose l'adoption d'une mesure rigoureuse par le plafonnement des décaissements et l'élaboration d'un plan de trésorerie et d'un plan d'engagement, permettant de réguler le rythme des dépenses.

Pour le budget de fonctionnement, ce plafonnement devra préserver les dépenses incompressibles, tenir compte des spécificités de chaque secteur permettant de préserver le bon fonctionnement des services, la couverture en termes de transferts sociaux aux populations démunies ainsi que les produits et services de base.

La préservation de nos équilibres économiques et financiers nécessitera, dans ce cadre, une action proactive des pouvoirs publics pour la mise en œuvre d'une panoplie de mesures à caractère économique et social, dont une première série a été introduite par la loi de finances complémentaire pour 2015 et par la loi de finances pour 2016.

La consolidation de cet ensemble d'actions se poursuivra à travers la mise en œuvre de mesures budgétaires et fiscales concourant ainsi à l'approfondissement de la démarche visant l'optimisation des ressources financières et la rationalisation des dépenses, à travers une meilleure maîtrise des dépenses de fonctionnement et une plus grande efficience de l'investissement public à caractère exceptionnel et non susceptible de report.

Pour l'optimisation des ressources, les pouvoirs publics adopteront certaines mesures en vue de réduire les déficits de ressources pour la période 2017-2019, en l'occurrence l'optimisation de la mobilisation des ressources financières sur le marché des valeurs du Trésor et la mobilisation optimale de l'épargne interne.

La maîtrise de la dépense pourrait, notamment, être concrétisée à travers la poursuite des efforts entamés depuis 2015 pour préserver les équilibres de trésorerie à court terme et la soutenabilité budgétaire à moyen terme. Ainsi, les mesures prises en 2015 et celles retenues pour 2016, seront d'avantage consolidées au cours des prochaines années.

En raison de la volatilité récente des cours internationaux du pétrole brut deux (02) hypothèses de prix du baril de pétrole ont servi à simuler deux (02) scénarii et leur impact sur nos équilibres internes et externes.

Pour les deux (02) scénarii, il est maintenu, sur la période 2016-2019, les niveaux (i) du taux de change à 108 DA/$US et (ii) de l'inflation à 4%.

Le scénario bas sans ajustement budgétaire prévoit d'une part *l'évolution des prix du baril de pétrole brut algérien à 40 $US en 2017, 45 $US en 2018 et 50 $US en 2019* et d'autre part *prolonge la tendance actuelle de l'évolution de la dépense publique, notamment, dans son volet fonctionnement*.

Les résultats de se scénario affichent une détérioration des déséquilibres internes et externes aggravant les déficits du Trésor qui se traduisent par une forte accentuation de l'endettement interne et une détérioration du solde de la balance des paiements qui réduit, considérablement, l'encours des réserves de change en fin de période (2019).

Le scénario de stabilisation du cadre budgétaire prévoit, sur la période 2016-2019, (i) *l'évolution des prix du baril de pétrole brut algérien à 50 $US en 2017, 55 $US en 2018 et 60 $US en 2019*, (ii) *la progression des recettes fiscales de 11% par an en vue de couvrir progressivement les dépenses de fonctionnement à hauteur de 84% en 2019, contre 47% en 2014* et (iii) *la stabilisation des dépenses budgétaires, aussi bien de fonctionnement que d'équipement à un montant global de 7 000 Mrds DA par an* (en termes de décaissements).

Les résultats de ce second scénario affichent, en 2019, des soldes du Trésor (-1,9% du PIB) et de la balance des paiements (+2,2 Mrds $US) plus soutenables, écartant ainsi le risque d'une aggravation de l'endettement aussi bien interne qu'externe tout en concourant à un confortement des réserves de change (27 mois d'importations BSNF).

2. PROPOSITIONS DE REFORME DU CADRE ET DE LA POLITIQUE BUDGETAIRE

L'implémentation d'une trajectoire budgétaire soutenable requière, des ajustements importants que ce soit dans les dépenses ou dans les recettes de l'Etat. A cet effet, il a été procédé à l'évaluation des ajustements requis sur des postes budgétaires bien déterminés. Dans ce cadre, des recommandations sont proposées, lesquelles vont au-delà de cette simple dimension comptable. Il est envisagé une réforme profonde compatible avec la trajectoire soutenable identifiée ci-dessus, mais aussi, en phase avec la nouvelle orientation de la politique économique du pays, notamment, en adéquation avec le nouveau modèle de croissance.

UNE REFORME DES REGLES FISCALES

Pour palier certaines insuffisances du système fiscal, il y a lieu de procéder à :

- **Une révision du mode de détermination du prix du baril de pétrole**.
- Une **réforme du mode de fonctionnement du FRR** à l'effet de mieux réguler l'utilisation de ce Fonds.
- U**ne soutenabilité de la dette publique** en vue d'encadrer son niveau dans un objectif de rigueur budgétaire.
- Une c**ouverture progressive, à moyen terme, des dépenses courantes par les revenus de la fiscalité ordinaire**.

UNE REFORME DU CADRE INSTITUTIONNEL

Ces nouvelles règles devraient faire partie d'une réforme plus globale du cadre institutionnel, avec en particulier **trois socles importants** :

- **L'accélération de la réforme budgétaire en vue de conforter la gestion pluriannuelle du budget instituée dans la loi de finances 2016**.
- **Une budgétisation fondée sur la performance dans le cadre de la nouvelle gouvernance économique en introduisant**, au cœur du budget, des pratiques **d'évaluation, fondées sur des critères coût-bénéfice en vue de limiter les exemptions fiscales et autres mécanismes d'incitation qui grèvent le budget de l'Etat**.
- **La réallocation des dépenses budgétaires au bénéfice de la croissance économique** à travers **des plans d'investissements pluriannuels priorisant les équipements porteurs ou compatibles avec les technologies les plus avancées, et qui sont en mesure de booster la productivité des secteurs prioritaires** de la nouvelle économie.
- **La promulgation rapide d'une loi organique des lois de finances.**

UNE REFORME DE LA FISCALITE

La réforme du système fiscal pour corriger certaines carences, notamment, en :

- Accélérant **la modernisation administrative** par une formation des ressources humaines, **l'instauration d'un numéro d'identifiant commun des entreprises**, le passage **aux transactions électroniques**, entre l'Etat et les individus et institutions imposées, qui peut d'ores et déjà concerner les agents économiques dans les secteurs marchands (distribution, services, industrie notamment).

- Améliorant le **recouvrement de la TVA** par d'une part l'**augmentation de son taux** sur certains produits, notamment les **produits de luxe importés et d'autre part** une revue des exemptions fiscales est indispensable.
- D**éveloppant la fiscalité locale** dont le rendement est actuellement très en deçà de son potentiel en développant l'impôt foncier.

UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES

Une part non-négligeable des dépenses publiques concerne les différentes subventions et exemptions fiscales, explicites et implicites, dont bénéficient les agents économiques (entreprises et ménages). L'ampleur de ces subventions et exemptions fiscales milite pour leur encadrement en :

- **Procédant à l'évaluation de l'efficacité des différentes politiques d'incitation** en direction des entreprises afin de **réduire,** *le cas échéant,* **le volume des exemptions fiscales sauf si cette activité génère des externalités positives pour l'économie ou la société, sinon, elles se transforment en rente** pour les bénéficiaires et inefficaces pour l'économie.
- **N'adoptant aucun projet** de texte législatif ou règlementaire instituant une politique sollicitant le budget de l'Etat explicitement ou implicitement **si celui-ci n'est pas adossé à des mécanismes de suivi et d'évaluation** de cette politique.
- Etablissant **un agenda fixant** le phasage **dans le temps d'un réajustement progressif de la politique de redistribution en faveur des populations démunies** pour plus de justice sociale.

LE CAS DES GRANDES ENTREPRISES DE RESEAUX

Dans tous les secteurs spécialisés dans le service public (électricité-gaz, eau, transport ferroviaire, télécommunication) **les tarifs sont maintenus à des niveaux inférieurs** aux coûts des opérations, et ce depuis plus d'une décennie pour des considérations sociales.

Au plan budgétaire, ce soutien financier, n'est plus soutenable pour l'Etat et dès lors, il est recommandé de :

- **revoir à la baisse les plans d'investissements des opérateurs pour les adapter aux besoins réels ou trouver des alternatives pour le financement, hors budget, de maintenance** de leur investissement.
- **Augmenter les tarifs** pour couvrir**, graduellement,** les coûts de fourniture des services selon un programme de rééquilibrage tarifaire sur plusieurs années pour une rationalité économique en vue d'**améliorer les décisions d'investissements**.
- **Refondre la gouvernance des secteurs** en refondant les missions des opérateurs qui doivent être maîtres de leurs opérations économiques (choix d'investissements, propositions tarifaires, dimensionnement de réseau, rémunération salariale, choix des fournisseurs et négociation) et des plans de financement (financement bancaire, obligataire, appel à l'actionnariat) afin d'améliorer l'efficacité économique et concurrentielle de leur société mais aussi **la responsabilisation des managers**.
- Clarifier les relations entre l'Etat actionnaire (à travers le conseil d'administration) et les opérateurs à travers **des contrats de plan fixant clairement les objectifs à atteindre pour l'opérateur,** notamment en matière de satisfaction des besoins de la population et de niveau de qualité du service et les contreparties accordées par l'Etat (augmentations de capital, garanties du Trésor, compensation du coût des obligations du service universel).

NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE ECONOMIQUE

A travers l'option pour une vision à long terme, notre pays affirme son ambition de devenir une puissance émergente à l'issue d'une transformation structurelle au cours de la prochaine décennie. Pour cela, trois phases de croissance sont retenues :

1. **La phase de décollage** (2016-2019) qui sera marquée par une évolution de la part des différents secteurs dans la valeur ajoutée vers leur niveau cible.

2. **La phase de transition** (2020 -2025) qui permettra la réalisation du potentiel de rattrapage de l'économie.

3. **La phase dite de stabilisation** ou de convergence (2026-2030), à la fin de laquelle l'économie nationale épuise son potentiel de rattrapage et les différentes variables de l'économie convergeront vers leur valeur d'équilibre.

OBJECTIFS CIBLES

Sur le plan de la transformation structurelle de l'économie, plusieurs objectifs sont ciblés :

- **Une trajectoire soutenue de croissance du PIB hors hydrocarbures, de 6.5% par an sur la période 2020-2030**

- **Une élévation sensible du revenu du** PIB par habitant qui devrait être multiplié par 2,3 fois

- **Un doublement de la part de l'industrie manufacturière**, en termes de valeur ajoutée (de 5.3% en 2015 à 10 % du PIB à l'horizon 2030) ;

- **Une modernisation du secteur agricole** permettant d'atteindre l'objectif de sécurité alimentaire et de réaliser son potentiel de diversification des exportations ;

- **Une transition énergétique** permettant notamment de diviser par deux le taux de croissance annuel de la consommation interne d'énergie (de +6% par an en 2015 à +3% par an à l'horizon 2030), en donnant un juste prix à l'énergie (consommer moins et mieux) et en n'extrayant du sous sol que ce qui est strictement nécessaire au développement ;

- **Une diversification des exportations permettant de soutenir le financement de la croissance économique accélérée.**

Pour atteindre ces objectifs, trois principes d'action, qui constituent autant d'axes stratégiques, doivent guider cette nouvelle politique de croissance :

1-LA DYNAMIQUE DES SECTEURS REQUISE

Au niveau sectoriel, l'objectif de diversification par le développement de nouvelles branches porteuses d'externalités, pour prendre le relais des hydrocarbures et du BTP, impose des épisodes de forte accélération de la croissance.

L'objectif pour l'industrie hors hydrocarbures visera à atteindre 10% dans la valeur ajoutée totale à l'horizon 2030. L'atteinte de cette cible nécessitera une croissance de **la valeur ajoutée industrielle à un taux soutenu**.

Les autres secteurs devront, également, connaître une croissance moyenne soutenue de 6.5% par an pour l'agriculture et de 7.4% pour les services marchands. La part des BTP dans le PIB devant progressivement décliner en faveur des services de connaissances, la croissance de ce secteur sera de 1.7% en moyenne sur la période.

La profondeur de cette transformation structurelle de l'activité productive et la rapidité avec laquelle le secteur industriel doit émerger constituent une première difficulté auxquelles notre économie sera confrontée au cours de son processus de diversification. Celle-ci peut être négociée à travers la mise en œuvre de politiques industrielles soutenues et une plus grande libéralisation des initiatives pour atteindre les taux de croissance sectoriels requis.

2-L'EVOLUTION REQUISE DU REGIME D'INVESTISSEMENT

L'évolution de l'investissement requis pour réaliser cet ensemble de transformations structurelles devra relier l'investissement hors hydrocarbures à l'évolution de la productivité du capital investi. Dans ce cadre, **il est simulé un niveau de croissance de la productivité globale des facteurs qui permet pour un même taux d'investissement global dans l'économie de réaliser des croissances plus élevées**.

Cet effort d'amélioration de la productivité globale des facteurs devra cibler non seulement l'investissement privé mais également l'investissement des Administrations Publiques. C'est pourquoi une seconde consolidation budgétaire devra graduellement intervenir dès 2025 visant à réduire les dépenses d'équipement inscrites directement dans le budget de l'Etat, sous la condition de la mise en place d'un système national de l'investissement dans les équipements publics qui font appel de manière beaucoup plus importante aux Partenariats Publics Privés (PPP).

Cette plus grande efficience dans l'utilisation du capital sera obtenue dans le cadre de ce nouveau modèle de croissance économique également par :

- une libération de l'investissement privé à travers l'initiation de transformations structurelles génératrices de croissance *;*
- une politique résolue de transferts technologiques et de densification des relations entre l'université et les entreprises.

Dans ce nouveau modèle de croissance économique, la stratégie d'investissement aura ainsi à relever les défis suivants :

- Une réallocation de l'investissement en faveur du secteur hors énergie pour initier le processus de diversification économique,
- Une réallocation de l'investissement des administrations vers les entreprises afin de réduire la charge pesant sur le Trésor public et l'endettement subséquent,

- Une amélioration de la Productivité Globale des Facteurs (PGF) pour réduire l'effort d'accumulation de capital physique au profit de la production d'innovation et de l'investissement dans les facteurs clés de succès.

3-LA SOLVABILITE EXTERNE

La soutenabilité externe pose un défi majeur dans le nouveau contexte économique portée par l'accélération de la croissance et la diversification hors hydrocarbures. En effet, les importations sont corrélées au PIB, qui croit à un taux de 6,5% par an, alors que les exportations sont essentiellement portées par les hydrocarbures dont la croissance ne dépasse pas 3% au cours des premières années de la transition –les exportations hors hydrocarbures ne prenant le relais que progressivement.

La réduction du gap entre les importations et les exportations hors hydrocarbures passe par les deux dimensions essentielles du nouveau modèle de croissance économique :

- La mise en place d'une politique soutenue d'efficacité énergétique et de développement des énergies renouvelables qui permet de dégager un surplus conséquent de production d'hydrocarbures exportable ;

- L'accélération du rythme des exportations hors hydrocarbures (agriculture, industrie, services).

En effet, un scénario qui consiste à prolonger la tendance observée sur les dernières années de croissance des exportations de biens et services hors hydrocarbures, des importations et de la consommation énergétique aboutirait à une balance de paiements insoutenable, dès 2020.

L*es simulations montrent que sans un frein à l'explosion des importations observées au cours des dernières décennies, aucune croissance économique soutenable n'est possible.*

Pour notre économie qui dépend excessivement des hydrocarbures, *les exportations agricoles et manufacturières devront jouer un rôle essentiel* en constituant la source alternative de devises au secteur des hydrocarbures nécessaires pour assurer le financement de la diversification économique.

Ainsi, l'économie nationale doit négocier au cours de sa transition vers la vision 2030 quatre contraintes majeures (i) l'ampleur des transformations de sa structure productive (ii) l'évolution de l'endettement interne, (iii) la solvabilité externe et (iv) la transition énergétique qui permettra d'augmenter les exportations d'hydrocarbures et de s'arrimer au train du nouvel ordre énergétique mondial.

Ce sont ces défis que notre économie doit relever en empruntant le chemin de la diversification, qui appelle des politiques résolues et un engagement rapide des réformes nécessaires car, l'accentuation de notre dépendance des hydrocarbures, réduit le domaine des réalisables et la faisabilité de la diversification et d'une croissance économique accélérée.

LES RECOMMANDATIONS

Les éléments d'une nouvelle politique économique à même de concrétiser la vision sont regroupés selon six (6) axes stratégiques :

1-LA STIMULATION DE LA CREATION D'ENTREPRISE EN ALGERIE

Le constat pour l'Algérie met exergue le gap à combler au terme d'un diagnostic qui révèle des lourdeurs administratives et des barrières auxquelles sont confrontées les entreprises.

Avec une forte volonté politique et un suivi au plus haut niveau, il est possible de se concentrer sur certains secteurs critiques qui permettront de créer la dynamique de changement nécessaire avant d'enclencher les réformes en profondeur qui consisteront à :

a) Institutionnaliser le changement en révisant le statut et la composition du comité Doing Business, en intégrant en son sein non seulement des représentants concernés du gouvernement et du secteur privé **mais aussi des chercheurs et consultants** dont la présence apportera rigueur scientifique et vision plus large en matière de développement économique ;

b) Poursuivre la suppression des procédures à faible valeur ajoutée pour accélérer la création d'entreprise en simplifiant la charge administrative conjuguée à la modernisation informatique pour réduire au maximum les coûts de transaction.

c) Le développement des start-ups, aussi bien dans le secteur des services que dans le secteur industriel. Il est donc crucial pour notre pays d'exploiter au maximum cette source inépuisable en mettant en œuvre des mesures relatives à la création d'incubateurs selon les exigences particulières de ce type d'infrastructure notamment en termes de flexibilité de fonctionnement, à la levée de certaines entraves procédurales auxquelles font face les porteurs de projets créateurs de startup (notamment dans la domiciliation des entreprises), en encourageant les institutions publiques telles que les agences sous tutelles des ministères à nouer des partenariats publics-privés et les agences de soutien de la PME de développer leurs programmes d'incubation respectifs.

2-LE FINANCEMENT DE L'INVESTISSEMENT

Pour réaliser la Vision 2030 cela nécessite une évolution rapide de **l'investissement privé hors énergie.** Les réformes doivent s'articuler autour de trois axes : (i) la mise en place d'un véritable système national d'investissement dans les équipements publics, (ii) la reprise de la réforme du système bancaire et (iii) le développement d'un marché des capitaux.

a) <u>Le développement d'un système national d'investissement dans les équipements publics</u> doit reposer sur :

(i) l'amélioration de l'efficience de l'investissement public et la qualité des infrastructures par le confortement de la CNED,

(ii) la diversification des sources de financement des équipements en privilégiant le PPP tout en mettant en place un dispositif règlementaire pour son encadrement à travers par exemple la promulgation d'une loi,

(iii) le développement, parallèlement aux PPP, d'un marché obligataire pour financer les infrastructures des opérateurs privés ou publics. Un tel marché est conçu pour émettre et échanger des titres dits obligations d'infrastructure (« project bonds »), un instrument de dette maintenant populaire pour financer les infrastructures,

(iv) le confortement de l'action du FNI (Fonds National d'Investissement) qui gère aujourd'hui les crédits d'équipement de l'Etat, afin de lui permettre de se financer sur le marché à travers l'émission d'obligations d'infrastructures et

(v) le développement des partenariats innovants ambitieux avec des pays comme la Chine, qui ont pour vocation d'investir durablement dans le pays, permettant un fort effet d'accélération de notre transition vers l'émergence. Il convient naturellement d'encadrer ces partenariats avec l'expertise la plus rigoureuse.

b) La réforme du système bancaire doit être reprise, car elle est rendue nécessaire par le retour à une situation de manque structurel de liquidité au sein du secteur. L'élimination des anomalies requiert l'intervention de l'Etat et de la Banque d'Algérie pour qu'une réelle compétition s'installe entre les banques nationales au bénéfice de l'investissement des entreprises à travers (i) l'instauration d'une réelle concurrence, (ii) la création d'une Banque Postale sur la base du réseau étendu de la Poste, et de l'expérience de cette dernière en matière de collecte et de gestion d'épargne populaire, (iii) la modernisation des produits et services proposés par les banques – corollaire d'une plus grande concurrence, d'une contraction de la disponibilité et d'une élévation du coût des ressources – qui devrait permettre d'absorber l'abondante épargne cantonnée dans les circuits informels (produits innovants à marge permettront d'encourager l'investissement productif tout en répondant aux impératifs de toutes les catégories de porteurs de projets) et (iv) le renforcement des capacités de gouvernance et de gestion des risques des banques, notamment en matière de risques de crédit et de change, à travers la mise en place par la Banque d'Algérie d'un système de rating des entreprises, la réforme du droit et des procédures de mobilisation des sûretés personnelles et réelles et la réforme du droit des faillites et des procédures de recouvrement en cas de défaillances.

c) Le développement des marchés de capitaux en mettant en œuvre toutes les mesures nécessaires pour assurer le développement des marchés de capitaux dans notre pays.

La raréfaction relative et le renchérissement de la liquidité bancaire impose en effet aux entreprises de trouver des formes alternatives de financements, que ce soit en dette (obligations), ou en fonds propres (fonds de capital investissement, introduction en bourse).

Il importe dans ce contexte d'accélérer la mise à niveau du cadre réglementaire et des dispositifs opérationnels régissant les opérations de fusions-acquisitions, d'introductions en bourse, d'émissions d'obligations "corporate", et de cessions d'actions ou de parts sociales d'entreprises. Aussi, il y a lieu de :

- Parachever le cadre réglementaire pour les fonds de capital-investissement,
- Simplifier les procédures administratives lors des introductions en bourse et des émissions obligataires réalisées par des sociétés publiques ou privées

3-LA POLITIQUE INDUSTRIELLE ET DIVERSIFICATION

L'objectif de diversification décliné dans la Vision 2030 impose des épisodes de forte accélération de la croissance des secteurs.

Un certain nombre des recommandations proposées sont déjà en cours de mise en œuvre par le département de l'Industrie. Celles-ci sont, néanmoins, intégrées dans les propositions pour le besoins de cohérence de l'argumentaire.

a) En ce qui concerne les politiques transversales, il est nécessaire d'accélérer la transformation structurelle de l'économie en facilitant la mobilité des facteurs de production par :

— La promulgation rapide du nouveau code du travail sur la base d'une véritable stratégie de l'emploi pour faciliter la réallocation productive de la force de travail tout en consolidant sa protection et sa sécurité.

La baisse du taux de chômage et un niveau de croissance soutenue de 6.5% du PIB hors hydrocarbures[1], nécessite :

- Une *révision des dispositifs d'aide à l'emploi*, *renvoyant ainsi à une nouvelle stratégie d'emplois, celle en cours n'ayant pas atteint pleinement ses objectifs* ;
- *Un renforcement du matching* entre les formations de la main d'œuvre et les besoins du marché du travail, *renvoyant au système d'éducation et de formation ;*
- *Un renforcement du système d'informations sur les opportunités offertes* par le marché du travail, *renvoyant au fonctionnement des structures d'intermédiation sur le marché du travail* ;
- Une plus grande flexibilité du marché du travail, *renvoyant aux institutions du marché du travail.*

b) En ce qui concerne la stratégie industrielle, les politiques industrielles sectorielles de l'Algérie seront réorganisées selon quatre axes :

1) Un soutien aux secteurs où l'Algérie dispose d'avantages comparatifs naturels par une intégration en aval allant de la production de la ressource naturelle (agriculture, élevage, mines, hydrocarbures) vers les segments à forte valeur-ajoutée :

Ils sont principalement de trois natures :

[1] Alternativement, nous avons estimé que la réduction du taux chômage à 7% de la population active en 2030 requière une création nette d'emplois - pour le profil de la croissance économique de la Vision 2030 – passant de 187.000 postes de travail en moyenne annuelle sur la période actuelle (2010-2015) à 395.000 emplois par an sur la période 2025-2030.

— les industries agro-alimentaires par la valorisation des ressources agricoles de notre pays (les agrumes, les dattes, la viande ovine, caprine ou cameline) ;

— les secteurs en aval des hydrocarbures, en premier lieu la pétrochimie et les engrais ;

— les secteurs en aval des ressources minières abondantes sur le territoire national (fer, phosphate, terres rares) qui, combinés à une énergie à bas prix (gaz principalement) procure un avantage majeur pour bâtir un potentiel de production compétitif dans les industries mécaniques, la sidérurgie et la métallurgie, les cimenteries, mais aussi des secteurs a plus forte valeur-ajoutée comme l'automobile et, demain, l'aéronautique, la construction navale ou la métallurgie fine.

Pour l'ensemble de ces secteurs, l'objectif à atteindre à un horizon de cinq à sept ans consiste à ne plus exporter de matières premières non transformées et de capter une part de plus en plus importante de valeur ajoutée en Algérie.

Un Schéma directeur de valorisation des hydrocarbures et des ressources minières sera mis avec, en particulier, un plan de relance de la Pétrochimie et un plan de valorisation des Phosphates.

2) Un soutien aux secteurs ou l'Algérie dispose déjà d'avantages comparatifs construits (électronique), ou décidera de bâtir ces avantages du fait de leur effet d'entrainement et de leurs externalités sur l'ensemble de l'économie (l'économie numérique notamment) :

Quatre grands types de secteurs sont identifiés :

— les secteurs où notre pays dispose déjà d'une base industrielle (électronique, construction de satellites, production d'équipements de télécommunications)

— les secteurs à développer du fait de leur effet d'entrainement sur le reste de l'économie (économie numérique notamment)

— les services de connaissance dont le faible développement constitue un frein à l'*upgrading* technologique de l'économie nationale. Dès lors, il s'agit de mettre en place un dispositif de soutien à la production de services de connaissances.

Les services susceptibles d'être ciblés par ce dispositif seront ceux liés:

- au développement des exportations (logistique du commerce extérieur);
- à la modernisation de l'économie nationale (notamment les services liés à l'industrie);

- à la compétitivité industrielle (notamment les services liés aux NTIC);

- les industries touristiques et culturelles où l'Algérie peut valoriser son patrimoine géographique et surtout culturel (patrimoine architectural, cuisine, artisanat, musique).

Dans l'ensemble de ces secteurs, le succès dépendra de la capacité à faire émerger une classe d'entrepreneurs dynamiques et créatifs, capables de comprendre et d'anticiper les évolutions du marché, et de la qualité des ressources humaines via une formation technique et professionnelle.

3) Une stratégie de substitution ciblée sur les importations en remplaçant, partiellement ou totalement, l'importation de semi-produits ou de produits finis importés aujourd'hui par une production industrielle locale. Cette stratégie s'appuie sur l'existence d'une demande intérieure solvable pour substituer une production industrielle locale sur tout ou partie de la chaine de valeur aux importations actuelles.

   - Outre l'automobile, l'acier, la cimenterie ou l'agro-alimentaire, le secteur prioritaire est également celui des industries pharmaceutiques. Dans ce cadre, l'accélération de la mise en place de clusters industriels sur le territoire national peut permettre d'augmenter rapidement la production dans les secteurs concernés, notamment via les entreprises privées nationales.

   - Ce mouvement doit être principalement le fait du secteur privé qui, encouragé par un environnement des affaires plus favorable et des incitations à investir dans la production, doit trouver un intérêt économique à remplacer les activités de trading actuelles par un investissement à long terme seul ou avec leurs partenaires commerciaux internationaux. La règlementation peut également appuyer le redéploiement de la production nationale.

   - Pour l'ensemble de ces trois axes, l'Algérie a l'avantage de disposer déjà d'une base industrielle, publique ou privée, qu'il s'agit de restructurer et de développer rapidement pour servir ces trois approches.

4) Un soutien au développement d'activités industrielles dans des secteurs où l'élasticité-revenu à l'exportation à long terme est importante afin de positionner l'appareil de production algérien sur des segments cruciaux où se joue la compétition internationale actuelle et à venir.

   Les exportations hors hydrocarbures doivent, dans la Vision 2030, être soutenues par, notamment, les mesures suivantes :

   - Favoriser la création de nouvelles entreprises exportatrices en subventionnant les exportations naissantes.

— Appuyer les entreprises exportatrices pour un développement *intensif* de leurs exportations.

— Créer des zones spéciales d'exportation en revenant à l'ordonnance 03-02 abrogée en 2006.

Il faut néanmoins veiller à limiter le nombre de ces zones spéciales qui ont des inconvénients bien connus. En effet, elles créent un système à deux vitesses en maintenant des zones industrielles peu attractives pour la majorité des entreprises tandis que les investisseurs étrangers et quelques investisseurs nationaux peuvent se voir accorder un statut exorbitant des lois nationales (fiscalité, droit du travail, subventions, cout des matières premières, rapatriement des bénéfices).

Enfin, il est important que notre pays développe des capacités industrielles et un tissu de sociétés dans les domaines de la nouvelle révolution industrielle en cours afin de se positionner sur les segments économiques d'avenir dans l'économie mondiale. Ces secteurs sont caractérisés par une élasticité-revenu à l'exportation élevée. Malgré le manque de visibilité sur ces secteurs, on peut d'ores et déjà miser sur les secteurs du numérique (intelligence artificielle, big data, imprimante 3D), de la robotique (robots industriels et domestique, drones), les biotechnologies et la génétique, les énergies renouvelables (énergie solaire, piles à hydrogène).

4- LA TERRITORIALISATION DU DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL PAR LA REORGANISATION DE LA GESTION DU FONCIER INDUSTRIEL ET SON INTEGRATION

La diversification passe nécessairement par la définition de plans de localisation des activités industrielles sur le territoire national dans le cadre du schéma d'aménagement du territoire national (SNAT), en accord avec les besoins de l'économie locale, nationale et la politique industrielle du pays. A cet effet, il est important de procéder à :

a) La révision de la gouvernance du foncier industriel par une réallocation des missions entre le Ministère de l'industrie et l'ANIREF
b) La révision des missions de l'ANIREF en matière de gestion du foncier industriel
c) Le regroupement progressif de l'ensemble du foncier industriel sous l'égide de l'ANIREF
d) L'incorporation des parcs technologiques et des pépinières d'universités dans le portefeuille de l'ANIREF
e) Un nouveau programme de zones pour soutenir le développement industriel de l'Algérie à l'avenir.

5-ASSURER LA SECURITE ET LA DIVERSIFICATION DES RESSOURCES ENERGETIQUES

La réussite de la transition énergétique contribuera, non seulement, à assurer notre sécurité énergétique mais constituera également un puissant vecteur de diversification de notre industrie. Celle-ci devra s'articuler autour de deux axes complémentaires suivants :

(i) Un programme d'efficacité énergétique couplé à ***(ii)*** un programme industriel et technologique de développement des énergies renouvelables et de sécurité énergétique.

a) **Concernant l'efficacité énergétique,** elle conférera un caractère opérationnel à ce programme, (i) en développant un audit énergétique et d'un programme d'économie de l'énergie, (ii) en instituant des normes d'efficacité énergétique et des règlements thermiques pour les bâtiments neufs dans le cadre de la promotion immobilière, (iii) en imposant un Diagnostic de Performance Energétique avant la mise en vente des logements, (iv) en appuyant la création d'Entreprises de Services Energétiques (ces entreprises bénéficieront ainsi des dispositions de l'article 75 de la loi de finances pour 2015) et (v) en créant une Agence de l'efficacité et de l'innovation énergétiques qui gérera tous les programmes relevant de l'économie de l'énergie ainsi que les subventions et autres programmes de facilités accordées dans ce cadre.

b) **Concernant le développement des énergies renouvelables,** il y a lieu de développer :

- Une connaissance précise de la dotation du pays en ressources énergétique renouvelables, notamment le potentiel éolien et le potentiel solaire ;
- Un suivi permanent et une *anticipation* de l'évolution des coûts dans les différentes filières (panneaux solaires, technologies de l'éolien, géothermie, biomasse,…) et celle des évolutions technologiques extrêmement rapides ;
- La connaissance et l'anticipation de l'évolution de nos marchés potentiels d'exportation.

6-LA GOUVERNANCE DU NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE

Une **nouvelle vision** doit accompagner la **nouvelle politique de croissance**, une vision dans laquelle la politique économique n'est pas seulement l'identification des secteurs économiques prioritaires et l'énoncé des mesures d'accompagnement mais aussi et surtout :

a) un processus dynamique de concertation entre les pouvoirs publics et les entreprises à travers des institutions dédiées et visant à réduire les incertitudes inhérentes aux arbitrages et aux choix économiques opérés et à encourager les innovations technologique, nouveau marché d'exportation.

b) un nouveau Système National d'Investissement dans les équipements publics

L'investissement public ne peut plus être vu comme une compilation de projets sectoriels dans le cadre d'un " programme d'équipement " quelque soit son horizon temporel mais comme la déclinaison d'une stratégie globale. Par ailleurs, l'implémentation du programme d'investissement doit s'inscrire dans un nouveau cadre – un nouveau système national d'investissement public- qui doit assurer :

- La minimisation du coût des projets d'investissement qui sont actuellement généralement plus élevés qu'ils ne devraient l'être comme l'attestent le recours fréquent aux réévaluations,
- L'optimisation des délais d'exécution qui sont aujourd'hui plus longs qu'ils ne devraient l'être du fait d'une faible capacité d'absorption, et

- La maximisation de l'impact de l'investissement public sur la croissance économique et le développement social.

Pour cela, il est recommandé de procéder à un audit de la CNED dans le but de renforcer cette institution dans ses missions originelles de contribution à la maîtrise des coûts des réalisations, à la réalisation des montages financiers les plus appropriés pour les projets, à l'appréciation de la faisabilité des projets et leur sélection en cas d'arbitrage ainsi qu'à l'évaluation des grands projets d'investissement.

c) L'élaboration d'un nouveau système national d'information statistique.

Toute élaboration de stratégie à long terme (Vision 2030) nécessite un outil statistique performant. Or, la connaissance de notre économie reste à parfaire. En effet, la production nationale est peu maîtrisée, nos performances à l'international peuvent difficilement être appréciées à l'international nous privant de la connaissance de nos avantages comparatifs.

La fonction du Conseil National de la Statistique qui a été redynamisé pour prendre en charge le renforcement du système statistique national nécessite l'association de l'ensemble des parties prenantes de ce système. Il échoit à cette institution de proposer rapidement une réorganisation et un développement du système statistique national et d'assurer le suivi et la mise en œuvre de la nouvelle stratégie de son développement.

c) L'évaluation des politiques publiques

L'évaluation des politiques publiques doit être renforcée car ces dernières ne sont pas en général orientées vers le résultat. Le management des institutions est également quasi exclusivement une gestion par les tâches au lieu d'une gestion par des objectifs comme c'est la pratique dans beaucoup de pays dans le monde.

Les avantages fiscaux accordés par l'Etat à une activité privée ne se justifient que pour autant que cette activité génère des externalités positives pour l'économie ou la société. Dans le cas contraire, ils se résolvent en *rentes* pour les bénéficiaires.

A cet égard, il est nécessaire d'assumer le passage à travers lequel les politiques publiques sont jugées non pas sur le montant des injections financières mais sur les résultats et l'impact économique et social des mesures adoptées.

d) L'administration économique

Les réformes économiques ne peuvent réussir si elles ne sont pas portées par une administration et des Agences qui sont prêtes à les exécuter efficacement. Des stratégies macroéconomiques sensées peuvent ainsi vite être battues en brèche par un tissu d'institutions peu préparées à relever le défi de la performance.

Malgré des améliorations récentes dans notre pays, les pratiques managériales ne sont pas satisfaisantes pour les opérateurs publics nationaux et internationaux. Il serait donc plus opportun de se baser sur les chambres de commerce et de l'industrie et les guichets uniques. Il est donc nécessaire de repenser entièrement l'administration économique.

Aussi, il peut être préconisé la mise sur pied d'une cellule de réformes et de modernisation managériale logée auprès du Premier Ministère à l'effet de contribuer à la modernisation des institutions économiques et d'introduire et de généraliser les pratiques du New Public Administration (NPA) dans nos administrations.